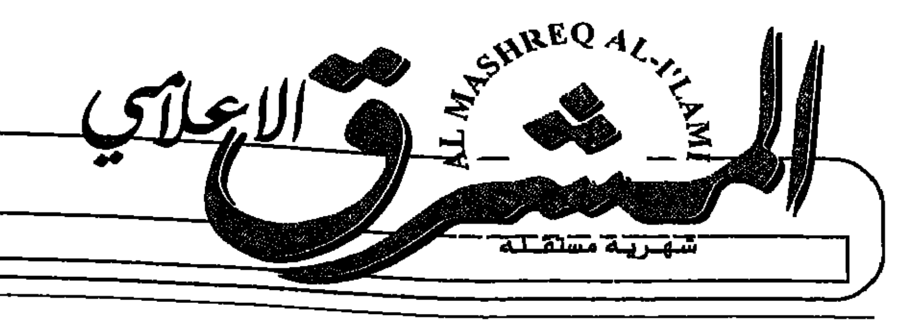


المشرق الاعلامي
AL MASHREQ AL-I'LAMI
شهرية مستقلة
العدد ٢ تشرين اول ١٩٩٧

تعليق صدور بعض الاسبوعيات يثير المخاوف بشأن العملية الديمقراطية

سائدة الكيلاني *









المصري: «العملية الجراحية» التي اجريت على الصحافة الاسبوعية جزء من مخطط يهدف لاضعاف مؤسسات المجتمع المدني.

عز الدين: تعامل الحكومة مع الشعب والقوى السياسية في اطار القوانين المؤقتة خلق شعورا بنقص الامان والثقة في التوجهات الحكومية.

حكمت: يتوجب تبني تشريعات مدروسة تعكس استمرارية واستقرار في البنى القانونية وتأخذ بعين الاعتبار تطلعات الناس وآمالهم في المستقبل.

مازالت الحكومة تعتقد ان تعليق صدور الصحف، ومنع الصحفيين من الكتابة، لم يؤثر على الديمقراطية في شيء، تماما مثلما كان يعتقد بعض المسؤولين ان الهجوم على خالد مشعل لم يكن اكثر من «طوشة».

فالحكومة ماضية في اجراء الانتخابات في غياب القوى المعارضة والصحافة الاسبوعية، وكأن شيئا لم يحدث، وتصر بالرغم من التحذيرات القوية، على كافة الاصعدة ومن مختلف الشخصيات، والاتجاهات، على ان كل شيء على ما يرام.

فمن وجهة نظر بعض الكتاب المدافعين عن نظرية «ديمقراطية بالتدريج» ان ما شهده الاردن منذ عام ١٩٨٩ لم يكن ديمقراطية، بل كان استهلالا لها فالواضح ان الديمقراطية لم تؤخذ على محمل الجد، حسب هؤلاء، واذا كان تعليق الصحف ومقاطعة الاسلاميين للانتخابات امرا مؤسفا فانه لن يكون كارثة، وهذا ما يثير حفيظة الكثير من المدافعين عن المسيرة الديمقراطية والمكتسبات التي حصل عليها الاردنيون كتجمعات واحزاب، فقد يخدم تعليق الحياة الديمقراطية اهدافا سياسية انية، لكنه سيؤدي حسب قول محللين سياسيين واجتماعيين الى حدوث شرخ في مقومات المجتمع الاردني من جهة، ويساهم في قتل الحياة الصحفية من جهة اخرى، بالاضافة الى افقدان الحكومة مصداقيتها وثقتها عند الافراد.

ويقول الوزير السابق ابراهيم عز الدين في هذا الصدد ان تجاهل الحكومة لدور المعارضة «المدجنة» في الاردن لا يفيدها في شيء، وانما على العكس سيخلق ازمة جديدة لان الوضع الجديد سيساهم في ابراز معارضة فردية من جهة ونواب خدمات من جهة اخرى لن تستطيع الحكومة التعامل معهم. ناهيك عن ان تعامل الحكومة مع الشعب والقوى السياسية في اطار القوانين المؤقتة قد خلق شعورا من عدم الاحساس بالامان والثقة في التوجهات الحكومية.

وهذا ليس رأي الوزير عز الدين وحده. فالكثير من المحللين السياسيين البارزين امثال رئيس الوزراء السابق طاهر المصري والعين طاهر حكمت يشاركونه نفس المخاوف ويحذرون من التاثيرات السلبية التي قد تفضي بها سياسات الحكومة، خصوصا فيما يخص الوضع الداخلي وتطور المسيرة الديمقراطية.

فالسيد المصري يرى ان «العملية الجراحية» التي نفذت على الصحافة الاسبوعية ما هي الا ضمن مخطط لاضعاف مؤسسات المجتمع المدني وان توقف المسيرة الديمقراطية سيخلق خللا اجتماعيا لان الاردن مستمر في تنفيذ خطوات الاصلاح الاقتصادي التي يجب ان تتزامن مع الاصلاحات السياسية. فيما ذهب العين حكمت الى التحذير من انتهاج سياسات متغيرة دائما واكد على وجوب تبني تشريعات مدروسة تعكس استمرارية واستقرار في البنى القانونية وتأخذ بعين الاعتبار تطلعات الناس وامالهم في المستقبل. لكن المدافعين عما يسمى بسياسة «التدرج في الديمقراطية» يرون أن الثماني سنوات التي عاشها الاردن منذ اعادة النظام الديمقراطي قد ساهمت في تشويه سمعة الاردن وجلبت اضرارا اكثر من الفوائد. ويعيدون على مسامعنا طروحات عديدة اهمها واكثرها شيوعا الطرح الذي ياتي من الاخلاق والقيم.

فالصحف الاسبوعية قد انتهكت خصوصياتنا وتعدت على اخلاقنا ومثلنا، كما يؤكد الدكتور بسام العموش، النائب السابق في جبهة العمل الاسلامي. «انا مش عارف الصحف اللي غابت ايش كان التاثير»، على حد تعبيره.

ويذهب كاتب العمود اليومي في جريدة (الراي) سلطان الحطاب الى ابعد من ذلك ويلقي باللائمة على فشل السياسات الاقتصادية للحكومة على التغطية غير المهنية للصحافة الاسبوعية فالصحافة لا تراعي مراحل التحول وبدأت تشاغب على صانعي القرار.

فعلى حد قول الاستاذ الحطاب عمدت الاسبوعيات الى صحافة الاثارة ونتيجة صعوبة الوصول الى المعلومة من الحكومة وعدم نضج الجهاز الاداري «اصبحت تجرؤ على قول شيء غير موجود». وبينما كانت البلد تتوجه نحو الاستثمارات، كانت «الاسبوعيات تشاغب واصبحت المشاريع كانها صفقات او شركات وهمية مسببة ارباكا وبلبلة للحكومة».

هذا بالاضافة الى ان الاسبوعيات بتغطيتها التي تنقصها المصداقية والمهنية قد اثرت على علاقات الاردن بالجوار. وإن لم تكن هذه الدوافع هي من الاسباب المعلنة الا ان البعض يرى ان الحكومة قد ضاقت ذرعا من الممارسات الديمقراطية بشكل عام التي لم تات بالثمار المتوقعة منها بل على العكس كانت «وجع راس» ليس اكثر حسب تحليل الصحفي سلامه نعمات مراسل جريدة الحياة اللندنية في عمان. فلم تساعد الديمقراطية على تجذير الوحدة الوطنية ولم تات بالمساعدات الاجنبية المتوقعة. على ان الصحفي نعمات يؤكد ان هذه التوجهات ليست جديدة، كان هناك دائما اشارات من السلطات العليا تنذر بوجوب الحد من التجاوزات وضرورة ممارسة نوع من الرقابة على ما تنشره الاسبوعيات. لكن الحكومات المتعاقبة منذ ١٩٩٥، حكومة الشريف زيد بن شاكر وحكومة عبد الكريم الكباريتي، لم تترجم هذه الاشارات الى افعال واختارت ان لا تطأ هذه المنطقة المحرمه، بالرغم ان وزير الاعلام السابق خالد الكركي حاول ممارسة نوع من الضغوط على الصحافة والتي وصلت الى حد تعليق الصحيفتين (حوابث الساعة) و(البلاد) الا ان هذه الممارسات والقضايا العديدة التي رفعتها الحكومات على الصحافة لم تكن كافيه على ما يبدو.

والدكتور مروان المعشر، الذي كان وزير الاعلام في حكومة السيد الكباريتي كان قد حاول الكثير لماسسة الاعلام وتحويله الى منظومة متطورة كباقي الدول العربية الا ان سياساته لم تنجح بسبب قصر عمر الحكومة. ولم يتم تغيير قانون المطبوعات الا تحت ظل الحكومة الحالية التي لم تنتظر طويلا بعد تمرير القانون حتى اصدرت قرارات بتعليق الاسبوعيات في الشهر الماضي. قد تكون طروحات الحكومة ومناصري الذين يدعون الى التباطؤ في الاصلاح السياسي مسموعة لكنها ليست مبررة، كما يقول بعض المحللين الذين يعتقدون أن الحد من الحرية الصحفية سياتي «بوجع راس» للحكومة اكثر من ذي قبل. يقول السيد نعمات «ان في كل مرة كان فيها جريدة نفتح عشر صالونات سياسية» واخرون يحذرون من مغبة فقدان الثقة بالحكومة الذي سيدفع الكثيرين الى اللجوء الى الاعلام الغربي لاستيفاء الاخبار والتحليلات عن الاردن وستنشأ ثقافة الخوف من جديد ويصبح كل كاتب او صحفي يتوقع نوعا ما من العقوبة اذا ما انتقد اداء الحكومة او كتب اراء مخالفة لتوجهاتها.

قد تكون بعض الصحف قد تجاوزت نطاق حرية التعبير ولكن ايضا التعديلات على قانون المطبوعات تجاوزت على حرية الصحافة وعلى حرية التعبير، فطبقا لما يقوله الرئيس المصري «كانت الاسبوعيات تغطي نواح مهمة لم تستطع الصحافة اليومية ان تغطيها والمواطن لم يعد مطلع على حقائق الامور».

يعتبر بعض المحللين الذين اتصلت بهم المشرق الاعلامي ان ما يسمى بـ «التجاوزات» سببه الرئيسي نفسي واجتماعي ولم يكن نتيجة حقد او قصد. فالعين حكمت يشير الى مجموعة الاحباطات التي يعيشها المواطن الاردني على كل الاصعدة ادت الى تنفيس غضبه على الحكومة.

وهذا ما اكده استاذ علم الاجتماع الدكتور موسى شتيوي الذي يرى ان المجتمع الاردني يعاني من العديد من الارهاصات خصوصا ما يتعلق بقضايا الشرعية، الهوية، العنصرية والمساواة التي تجعل من البنيه السياسية للمجتمع الاردني غير قابلة للتحول الديمقراطي قبل ان يحصل تغيير ما في تلك البنية. لكنه في نفس الوقت ان النظام السياسي الوحيد القادر على حل هذه القضايا هو الديمقراطية فاثارة الجدل حول هذه القضايا وتعبيرها يساهم في ظهورها ومعالجتها مع ان ما حصل خلال السنوات القليلة الماضية هو ظهور هذه القضايا على السطح «لكن يتم اسكات الناس قبل الوصول الى حل».

فحسب تحليل الدكتور شتيوي كلا الجانبين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني لم تكونا جديتين تجاه تجذير الديمقراطية. فالحكومة احتكرت المعلومة وضيقت على الحريات العامة والاحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني لم تغير كثيرا من نمط تعاملها والتكيف مع الايام العرفية.

* صحفية اردنية

المشرق تصدر عن المركز العربي الدولي للدراسات الاعلامية (Arab Media Institute)
رئيس التحرير المسؤول سمير برهوم
الاشتراكات السنوية للافراد ١٥ دنانير / للمؤسسات والشركات ٢٠ دينارا
العنوان : تلفاكس ٥٥١١٥٢٩، أم اذينة - شارع الدمام، ص.ب ٨٥٠١٩٣ عمان ١١١٨٥ الأردن

المشرق الاعلامي
AL MASHREQ AL-I'LAMI
شهرية مستقلة
العدد ٣ - تشرين الثاني ١٩٩٧ - الثمن ٥٠٠ فلس
November 1997 Issue

الإعلام الأردني... والبحث عن الإنتخابات!

"خيبة أمل" في أخبار ومبيعات وإعلانات الصحف

تعيين العرموطي متحدثاً رسمياً يُثير التساؤل

التلفزيون يوقف الترويج للمرشحين لعدم جدواه

الإستراتيجية الإعلامية الجديدة بين التعتيم والشفافية

إدارة الصحف وكتّاب الأعمدة والإلمام بحاجات الناس

تطور الصحافة محكوم بالإشتباك مع الحكومات

القضاء وحريّة الصحافة: مصير الأسبوعيات بين يدي العدالة

إحتدام معركة الجوائز بين اليوميات



كتّاب العدد

محمود الكايد، طارق مصاروه، فهد الفانك، طاهر العدوان، رامي خوري، فهد أبو العثم، عيسى الجهماني، أسمى خضر، سعيد السلمي، عبد الله حسنات، سائدة الكيلاني، سمير جنكات، توني منديل، فرانشيسكا شيرياشي، مارسيل بوت، باسم سكجها

في الكلمة فعل بناء

نضع بين أيديكم العدد الثالث من (المشرق الاعلامي) آملين ان يكون افضل من سابقيه ومعترفين بالهنات التي اشار إليها بعض القراء والكتاب في تعليقهم على العددين السابقين، والذين غمرونا بتعاطفهم وتأييدهم ما عدا ذلك. ونحن إذ نقر بان الكمال لله وحده فإننا نسعى في ذلك الطريق يحدونا عزمنا وتصميمنا على رفع سوية الكلمة المكتوبة والمقروءة والمسموعة في إعلامنا ومطبوعاتنا هنا في الاردن بشكل خاص وفي الوطن العربي بشكل عام. وإذا كنا ننظر الى جهدنا هذا على انه نقطة في بحر فإننا نطمع بان يستقطب اكبر عدد من المهتمين كقراء ومساهمين في هذه الصحيفة.

وقد قال لنا احد الاصدقاء ان مواضيعنا ستنفذ بعد حين وإننا لن نجد ما نكتب عنه بعد إصدار اعداد قليلة. ونحن نحب أن نخالف الصديق وان نقول له إننا حتى هذا العدد لم نتناول الا القليل القليل مما يتعلق بحرية الكلمة وتفاعلات أصحابها بعضهم ببعض وبقضاياهم وعلاقتهم مع الأخرين. فإذا كنا حتى هذا العدد ركزنا جهدنا على الكلمة المكتوبة في صحافتنا الاردنية فإننا نطمح في المستقبل ان تشمل تغطيتنا ما تنتجه الاذاعات والتلفزيونات ودور الانتاج السينمائي ودور النشر من رواية وقصة وشعر والفن على انواعه في الاردن وكل انحاء الوطن العربي. إن حرية التعبير، التي نسعى الى تعميمها وتعميقها في كلّ مجالات الاتصالات بين المواطنين اولاً وبين الشعوب، تستدعي جهداً مُركزاً يستهدف استقطاب الكتاب الذين يؤمنون بحتمية تحرير الفكر من القيود وسلطة النص وسلطة العادات والتقاليد والنزوع الى العيش في الماضي. ومع إننا ندرك أن معركتنا حامية الوطيس لمعرفتنا المسبقة والاكيدة بقوة الكلمة الحرة وبالعداء الذي يضمره البعض لها، مع إدراكنا لذلك فإننا نمتلك العزم والتصميم على المضي في هذا الدرب حتى يتحقق للاجيال القادمة من المفكرين والكتاب والصحفيين أن يقولوا كلمتهم وان يعبروا عن ارائهم بحرية ودون خوف من سلطة او رقيب.

ونحن الى هذا أيضا ندرك إن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه في سنوات قليلة ، وندرك ايضا ان الكتابة - وإن كانت أحيانا فعل تخريب - إلا إنها في الحساب الاخير فعل بناء. ولهذا سنقول كلمتنا في كل من أراد أن يضع قيودا على الفكر والقول وحرية التعبير التي ترتكز الى الموضوعية والمسؤولية.

وبعد فإن ما نتمناه على قرائنا هو ان يتواصلوا معنا وان يقولوا رأيهم بحرية فيما نكتب وننشر. ونعدهم بأن ننشر مساهماتهم لأن من يقرأنا صاحب حق في محاورتنا والحوار هو وسيلتنا الى تلمس طريقنا الى المستقبل.

مجموعة البنك العربي

الميزانية العامة كما في ٣٠/٦/١٩٩٧ و ١٩٩٦

الموجودات	١٩٩٧ (بآلاف الدولارات الأمريكية)	١٩٩٦ (بآلاف الدولارات الأمريكية)
نقد وارصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية	٥ ٨٨٢ ٥٣٥	٥ ٦٤٠ ٢٠٠
اوراق مالية حكومية وللمتاجرة	٩٥٣ ٦٢٤	١ ٣٢٦ ٥٨٣
تسهيلات إئتمانية – صافي بعد مخصص التسهيلات	٧ ٠٨٧ ٥٩٩	٦ ٣٠٩ ٦٠٤
اوراق مالية للاستثمار – صافي بعد مخصص الاستثمارات	١ ٥٢٣ ٨١٨	١ ١١٨ ٥٤٥
موجودات ثابتة – صافي بعد الاستهلاك	١٠٨ ٩٥٠	٩٦ ١٢٩
موجودات اخرى	٣٥٩ ٥٩١	٣٥٠ ٤٧٩
مجموع الموجودات	١٥ ٩١٦ ١١٧	١٤ ٨٤١ ٥٤٠
تعهدات العملاء مقابل كفالات واعتمادات وكمبيالات مقبولة والتزامات اخرى (له مقابل)	٥ ٢٠٣ ٧٠١	٥ ٩١٩ ٩٥٠
المجموع	٢١ ١١٩ ٨١٨	٢٠ ٧٦١ ٤٩٠

صافي الارباح لغاية ٣٠/٦/١٩٩٧ و ٣٠/٦/١٩٩٦ يظهر ضمن بند "مطلوبات اخرى"

المطلوبات وحقوق المساهمين	١٩٩٧ (بآلاف الدولارات الأمريكية)	١٩٩٦ (بآلاف الدولارات الأمريكية)
ودائع العملاء	١٠ ٥٧١ ٧٧٢	٩ ٧١٦ ٩٢٢
ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية	٣ ٠٠٤ ٥٠٤	٣ ٠١٤ ٥٧٦
مطلوبات اخرى	٩٥٣ ١٤٣	٨٦٨ ٩٥١
مجموع المطلوبات	١٤ ٥٢٩ ٤١٩	١٣ ٦٠٠ ٤٤٩
رأس المال	٨٤ ٨٩٧	٨٤ ٨٩٧
إحتياطي قانوني	٧٨ ٧٦٦	٧٨ ١٨١
إحتياطي إختياري	٢١٨ ٨٢٦	١٧٩ ٢٣٠
إحتياطي عام	٧٣٨ ٦٢٦	٦٤١ ٧٨٢
إحتياطيات لدى شركات حليفة	٣١٠ ٩٤٤	٢٧٣ ٨٢٣
ارباح مدورة	٤٨٣	٢ ٠٣١
المجموع	١ ٤٣٢ ٥٥٢	١ ٢٥٩ ٩٤٤
تعديلات فرق عملة	(٤٥ ٨٥٤)	(١٨ ٨٥٣)
مجموع حقوق المساهمين	١ ٣٨٦ ٦٩٨	١ ٢٤١ ٠٩١
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	١٥ ٩١٦ ١١٧	١٤ ٨٤١ ٥٤٠
كفالات واعتمادات وكمبيالات مقبولة والتزامات اخرى (له مقابل)	٥ ٢٠٣ ٧٠١	٥ ٩١٩ ٩٥٠
المجموع	٢١ ١١٩ ٨١٨	٢٠ ٧٦١ ٤٩٠

الدينار الاردني = ١.٤١ دولار في ٣٠/٦/ ١٩٩٧
الدينار الاردني = ١.٤١ دولار في ٣٠/٦/ ١٩٩٦

قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في ٣٠/٦/١٩٩٧ و ١٩٩٦	١٩٩٧ (بآلاف الدولارات الأمريكية)	١٩٩٦ (بآلاف الدولارات الأمريكية)
الإيرادات		
صافي الفوائد والعمولات	٢٣٠ ٩٩٧	٢١٨ ١٥٤
يضاف : فروق العملات الاجنبية	١٤ ٨٤١	١٢ ٢٠١
إيرادات أخرى	١٦ ٨٠٣	١٣ ٤٢٦
	٢٦٢ ٦٤١	٢٤٣ ٧٨١
ينزل: مصاريف إدارية وعمومية	١٢٧ ٤٧٠	١٢٠ ٨٧٥
صافي الأرباح قبل الضريبة	١٣٥ ١٧١	١٢٢ ٩٠٦
ينزل : الضرائب	٢٦ ٦٠٦	٢٧ ٣٤٠
صافي الربح بعد الضرائب	١٠٨ ٥٦٥	٩٥ ٥٦٦

الفروع الرئيسية في البلاد العربية

الفروع	البلد	العدد	ص.ب.	هاتف	فاكسميلي
الشميساني - عمان	الاردن	(٨٥)	٩٥٠٥٤٦	٦٠٧٢٣١	٦٧٠٥٦٤
شارع الملك فيصل عمان			٦٨	٦٣٨١٦١	٦٣٧٠٨١
رام الله	الضفة الغربية	(٩)	١٤٨٧	٩٩٥٤٨٢٢	٩٩٥٤٨٢٤
غزة	قطاع غزة	(٣)	٩١	٨٦٦٢٨٨	٨١٠٧٠٤
بيروت	لبنان	(١٠)	١١-١٠١٥	٩٨٠٤٢٠	٩٨٠٨٠٢
الوحدة المصرفية الخارجية	البحرين	(١)	٨١٣	٢١٢٢٥٥	٢١١٤٧٥
المنامة	البحرين	(٣)	٣٩٥	٢٢٩٩٨٨	٢١٠٤٤٣
الدوحة	قطر	(٢)	١٧٢	٤٣٧٩٧٩	٤١٠٧٧٤
ابوظبي	الامارات العربية المتحدة	(٨)	٨٧٥	٢٧٤١١١	٢٧٢٤٣٣
دبي			١١٣٦٤	١٢٨٨٤٥	٢٨٥٩٧٤
صنعاء	الجمهورية اليمنية	(٧)	٤٧٥	١٧٦٥٨٤	٢٧٦٥٨٣
القاهرة	مصر	(٦)	٢٠٠٦	٥٧٤٦٢١٨	٥٧٤٦١٦٥

الفروع الرئيسية في أوروبا والولايات المتحدة والشرق الأقصى

الفروع	البلد	العدد	ص.ب.	هاتف	فاكسميلي
لندن	المملكة المتحدة	(٣)	١٣٨	٣١٥٨٥٠٠	٦٠٠٧٦٢٠
باريس	فرنسا	(٢)	٣١٩	٤٥٦١٦٠٠٠	٤٢٨٩٠٩٧٨
أثينا	اليونان	(١)	٢٠٣٥٧	٣٢٥٥٤٠١	٣٢٥٥٠١٩
نيقوسيا	قبرص	(٤)	٥٦٥٠	٤٥٧١١١	٣٦٧٧٤١
مدريد	اسبانيا	(٣)		٢٠٨٤٢٩٠	٢٠٨٦٤٨٢
روما	ايطاليا	(١)	٧٤٥	٦٩٩١٠٤٧٩	٦٧٩٥٦٠١
نيويورك	الولايات المتحدة	(١)		٧١٥٩٧٠٠	٥٩٢٤٦٣٢
سنغافورة	سنغافورة	(١)		٥٣٣٠٠٥٥	٥٣٢٢١٥٠
سيول	كوريا الجنوبية	(١)	١٣٣١	٣١٧٩٠٠٠	٧٥٧٠١١٤

مكاتب التمثيل			
بيكين/ الصين	هاتف ٦٥١٨٢٨٥٨	فاكسميلي ٦٥١٨٢٢٥٨
شنغهاي/ الصين	هاتف ٦٥٠٧٧٧٢٧	فاكسميلي ٦٥٠٧٢٧٧٦
سنتياجو/ تشيلي	هاتف ٢٣٤٢٦٠٨	فاكسميلي ٢٣٤٤٧٤٥

الشركات الشقيقة والتابعة والحليفة

	البلد	ص.ب.	هاتف	فاكسميلي
البنك العربي (سويسرا) المحدود	زيوريخ	٥٢٨١	٢٦٥٧١١١	٢٦١٥٧٢٣٠
	جنيف	١٠٩٦	٧١٥٤١٢١١	٧٣٢٢٤١٦٠
البنك العربي أستراليا المحدود	سيدني	N-٦٤٥	٩٣٧٧٨٩٠٠	٩٢٢١٥٤٢٨
البنك العربي (النمسا) ش م	فيينا	٩٠٠	٥١٣٤٢٤٠	٥١٣٤٢٤٠٩
البنك العربي ش م	فرانكفورت	١٠٠١٢٧	٢٤٢٥٩٠	٢٣٥٤٧١
المالية والمحاسبة	جنيف	١٥٠٦	٩٠٨٣٠٠٠	٧٣٨٧٢٢٩
البنك العربي لتونس	تونس	٥٢٠	٢٤٩٧٣٦	٢٤٩٢٧٨
البنك العربي الفلسطيني للاستثمار	رام الله	٩٧٦٨	٩٩٨٧١٢٦	٩٩٨٧١٢٥
بنك عُمان العربي	مسقط	٢٠٩٠	٧٠٦٢٦٥	٧٩٧٧٣٦
البنك العربي للمغرب	الدار البيضاء	١٣٨١٠	٢٢٣١٥٢	٢٠٠٢٣٣
البنك العربي الوطني	الرياض	٥٦٩٢١	٤٠٢٩٠٠٠	٤٠٢٧٧٤٧
شركة التأمين العربية	بيروت	١١-٢١٧٢	٢٦٣٦١٠	٣٦٥١٣٩

الشركات الشقيقة والتابعة والحليفة

البنك العربي	نسبة الملكية	البنك العربي	نسبة الملكية
البنك العربي (سويسرا) المحدود - زوريخ وجنيف	١٠٠٪	البنك العربي الفلسطيني للاستثمار-رام الله	٥٥٪
البنك العربي استراليا المحدود - سدني	١٠٠٪	البنك العربي للمغرب - المغرب	٥٠٪
البنك العربي (النمسا) المحدود - فيينا	١٠٠٪	بنك عُمان العربي - عُمان	٤٩٪
البنك العربي ش م - فرانكفورت / المانيا	١٠٠٪	البنك العربي الوطني - السعودية	٤٠٪
شركة المالية والمحاسبة - جنيف	١٠٠٪	شركة التأمين العربية - لبنان	٣٧٪
البنك العربي الإسلامي الدولي-عمان	١٠٠٪	شركة الابنية التجارية - لبنان	٣٠٪
البنك العربي لتونس - تونس	٦٤٪		

الإدارة العامة : الشميساني - عمان - الاردن ص.ب. ٩٥٠٥٤٤/٥ - هاتف : ٦٠٧١١٥ - ٦٠٧٢٣١ ، تلكس : ٢٣٠٩١ ARABNK JO - فاكس : ٦٠١٧٩٣ (٦) (٩٦٢)
زوروا موقعنا على شبكة انترنت http://www.arabbank.com

"خيبة أمل" في إعلانات ومبيعات وأخبار الصُحف الأردنيّة

الإعلام الأردني... ومعركة البحث عن الإنتخابات

المشرق الإعلامي – خاص

حملت الإنتخابات النيابية الكثير من "خيبات الأمل" للمؤسّسات الصحافية، ويمكن القول إنّ "حسابات القرايا لم تأت على ما توقّعته السرايا"، في حال من الأحوال...

وفي الوقت الذي هيّأت فيه هذه المؤسّسات نفسها لشهر حافل بالإعلانات، وزيادات كبيرة في المبيعات، وإنفرادات في الأخبار، كانت الأيّام تمرّ خلال الشهر الماضي حاملة معها مُفاجآت غير سارّة، حيث لم تزد الإعلانات على ٢٠٪ من حجمها خلال إنتخابات ١٩٩٣، وظلّت أرقام المبيعات على حالها، قبل الحملة، ولم يجد الصحافيون قضيّة للمتابعة تستأهل العناوين الرئيسيّة، وإذا وجدوا فقد إضطرّوا إلى التحفّظ في نشرها، بسبب رد الفعل الحكومي المتوقّع.

وقال مصدر مُطّلع في جريدة (الراي) أنّ التوقّعات كانت تُرجّح صدورها بحجم صفحات اكبر، لكنّ قلّة حجم الإعلانات الإنتخابيّة النسبيّة ادّت إلى بقائها في نفس عدد الصفحات في الأيّام العاديّة..مع أنّ صفحتها الأولى صدرت بدون أيّة قصّة إخبارية في عدد السبت في الأول من هذا الشهر.

وكانت (الراي) تتحسّب منذ سنوات لإمكانية الصدور بعدد صفحات كبير، الأمر الذي كان وراء شراء مطابع جديدة، قبل ثلاث سنوات، يُمكن القول إنّها الأحدث على مستوى المنطقة.

مصادر في (العرب اليوم) اكّدت نفس المسألة أيضاً، وقالت إنّ الإدارة إضطرّت لإلغاء فكرة إصدار كتاب إعلاني يتضمّن برامج المُرشّحين، لسبب عدم إمكانية تغطية مصروفاته الباهظة من الإعلانات المتواضعة.

وإلى هذا، تقول المصادر إن الصحيفة الجديدة بنت إستراتيجيتها المالية للعام الأوّل، على أساس الحصول على نسبة كبيرة من إعلانات الإنتخابات، لتغطية النفقات الكبيرة للإصدار، الأمر الذي لم يتحقّق منه شيء يُذكر.

(الدستور) لم تبتعد كثيراً عن هذا الواقع، وكانت "خيبة الأمل" تُلاحقها هي الأخرى، فمصادر داخلية فيها اكّدت أنّ السرعة في إدخال الورق المصقول، والطباعة الفاخرة، كان يهدف إلى إقناع المُرشّحين بالإعلان الفائق الجودة، لكنّ هذا ايضاً لم يكن له اثر يُذكر، وظلّت الإعلانات تُراوح بين زيادات لا تستدعي هذه التطويرات السريعة.

الأمر نفسه إنسحب على المبيعات ايضاً، ففي الوقت الذي زادت فيه مبيعات الصحف نحو عشرين بالمائة خلال الحملة الإنتخابيّة في العام ١٩٩٣، بإعتبار الجوّ المشحون الذي رافقها فإنّ مبيعات الشهر الماضي، خلال الحملة الأخيرة، كانت تدور حول المُعدّلات العاديّة...

ويبدو أنّ ثمّة إجماعاً بين إدارات الصُحف على أنّ وراء هذا الركود سبباً واحداً هو ركود الحملات الإنتخابيّة نفسها، في ظلّ غياب القوى الرئيسيّة التي كانت تُعطي الإنتخابات السخونة والزخم الكبير.

ويقول كاتب عمود إنتخابي يومي في صحيفة اردنيّة إنّه لم يجد خلال الشهر مادّة يُغطّي فيها مقالته سوى إثنتي عشرة واحدة، وإضطر في الأيّام الباقية إلى ملء الفراغ بنشر رسائل القُرّاء حول الإنتخابات.

ويُضيف أنّ صحيفته إستحدثت صفحتين إنتخابيتين يوميّتين، على أن تُنشر فيهما صور من يُريد المُرشّحين المُحتملين، الأمر الذي ادّى بالكثير من المواطنين لإرسال صورهم على أساس كونهم مرشّحين، لكن ومع ظهور الأسماء التي رشّحت نفسها فعلاً تقلّصت الأسماء، إلى النصف.

ويقدّر أنّ تكون صحيفته نشرت خلال تلك الفترة نحو الف صورة، في حين أنّ عدد المُرشّحين وصل إلى نحو خمسمئة وأربعين فقط.

وإذا كانت الصُحف عملت جهدها لإثبات وجود إنتخابات ساخنة، فإنّ الحكومة ايضاً كانت تعمل على هذه الجبهة، وتُجنّد سياساتها وأجهزتها في هذا الإتّجاه.

وفي هذا السياق فهم المراقبون الفتوى التي اطلقها الشيخ سعيد الحجاوي مفتي المملكة بالوكالة التي تقضي بضرورة المشاركة في الإنتخابات، وقرار إذاعة إسم المتّهم سامر خليل حدادين بإعتباره مُتّهماً في قضيّة تهريب هيروين خروجاً على قواعد إعلاميّة مستقرّة، والتركيز الإعلامي في ... التكرار في اسماء المتّهمين قد شُطب نهائيّاً، بالإضافة إلى تعيين الدكتور مارون العرموطي ناطقاً رسميّاً بإسم الإنتخابات.

وقالوا إنّ الفتوى، غير المسبوقة في تاريخ الاردن، هدفت إلى حثّ المواطنين على التوجّه إلى صناديق الإقتراع، مع التوقّعات التي ذكرت أنّ نسبتهم لن تزيد على الثلاثين بالمائة، ومع حالة عدم الإكتراث التي ميّزت الشارع الاردني بما يجري على الساحة السياسية.

واضافوا انّ المعارضة التي نفّذت وعدها فلم تعمل على صعيد تصعيد معركة المقاطعة، كانت تجد في السياسات الحكوميّة بديلاً ناجحاً، الأمر الذي بدا واضحاً في مسألة إذاعة إسم سامر خليل حدادين المُتّهم في قضيّة تهريب هيروين.

وقالت مصادر في المعارضة انّ الحكومة لم تكن تعرف انّها تُقدّم خدمة لحدادين على طبق من ذهب، بإعتبار ان صورته امام الناس كانت على اساس انّه مُستهدف، وخصوصاً بعد إزالتها يافطاته الدعائيّة التي تُهاجم "التطبيع مع العدو الصهيوني".

وأضافت أنّ الحكومة لم تكن تعرف أنّها بذلك التحرّك كانت تخدش مصداقيّتها حول الحياديّة بين المُرشّحين، وهو امر سيؤدّي بالضرورة إلى ضعف الإقبال على الإنتخاب.

كتب السيدان باسم سكجها في (الـ...) وجميل النمري في (العرب اليوم) ... تعيين الدكتور العرموطي ناطقاً ... الإنتخابات...

وإذا كان احد الصحافيين رأى ان ... اتى في الوقت الضائع، بعد ان ... العام فعلاً، فإنّ صحافياً آخر قال ... وقته المُناسب، وعمل على تغيير ... موقف الدولة من الحيادية والنزاهة ... انّه ترافق مع الإعلان عن شطب ... الأسماء المكرّرة.

وكانت الصحافة الاردنية ... الاسبوعين الأخيرين قبل الإنتخابات ... واسعاً حول الأسماء المكرّرة ... اصوات في الجداول، وتسليم ... الإنتخابية لغير اصحابها ... بطاقات مزوّرة، والغاء ... المطبعة التي زوّرتها.

وفي كلّ الأحوال ... الأول كان ... الضائعة" في الاردن ... الغامض والرسمي ... ايضاً...

خلدون غاية

لا شك ان قلة قل... قباني، يعرفون ان ... هو الحال مثلا م... البوت الذي عمل ... قباني كشاعر، ... المتحررة، قد طغى ... ومع الازمة القلبية ... اواخر ايلول سبتمبر ... العناية الفائقة في ... استعاد قراؤه ... حصص، ويتوزعون ... شرائح اجتماعية عد... الا ان عددا منهم ... صلوات الاسترحام ... يعرف نزار قباني ... العطاء الشعري، با... مقروء وليس من ا... يوازي مبيعات سائر ... تم استثناء الشاعر ... بجمهور كبير، وان ... قباني . وليست هناك ... ان معارض الكتب ... العربية، تسجل له با... ادرك الشاعر مبكرا ... لعقد العام ١٩٦٧، ا... النشر تتولى نشر ... قباني، حيث تقوم ... جانب نشر الاصد... متنقلة للاعمال الش... يلبي الحاجة الدائم... لـ قباني (٧٤ عاما) ... الحقيقيين، وذلك في ... الذين يأخذون على ا... «العمق»، وقد كتب ... الغني، وضمنها كتب ... علاقته لم تكن على ما ... الثقافي، ولا مع المحر... العربية الذين كان يم... الاعتلال الخطير في ... على وضع الشاعر ال... واخذوا يلحون مز... مستعينين بآراء وملا... وقد انعكس هذا الاهتم... لتوضعت صحيفة (الع...

نادي...

زياد قاسم الروائي ... بروايته الميزة عن تاريخ ... رابطة الكتاب الاردنيين ... بعدم رضاه عن الرابطة ... كشف السيد قاسم ... الادبية والتصار الجو... الاعضاء، هي بعض ا... الاستقالة.

واضاف: «لا اعتقد ... الناسيسية ، لعم اله عضو... ست سنوات، فان الرابطة ... بينما ظهرت مؤسسات ... لاعماله، والعديد منها نشر...

تعيين العرموطي لتجسير الفجوة الإتصالية حول الإنتخا...

التغيير المفاجىء في مطبخ العمليات يلقي الضوء على الظروف المحيطة بالقرار

المشرق الاعلامي-خاص

اثار قرار تعيين الدكتور مازن العرموطي الكثير من التساؤلات التي تراوحت حول السبب والوقت والطريقة التي تمّ بها إعلان القرار.

وعلى الرغم من انّ البيان الرسمي الذي أصدرته الحكومة حول التعيين قال إنّ القرار جاء من مجلس الوزراء، بعد تنسيب من وزير الدولة للشؤون الإعلامية، فإنّ مجموعة من الصحافيين والكتّاب إستمعوا له، في لقاء تعارفه معهم جرى في دار رئاسة الوزراء،يقول أنّ تعيينه جاء من " مراجع الدولة العليا" ومن "صاحب القرار" في الأردن، في إشارة إلى جلالة الملك الحسين، وسمو الأمير الحسن.

وعلى الرغم من أنّ البيان سمّى العرموطي ناطقاً بلسان الإنتخابات، فإنّه حرص على التاكيد في اللقاء انّه ناطق بلسان الدولة وليس الحكومة، الامر الذي كتب عنه في اليوم التالي السيد باسم سكجها في (الدستور) قائلاً: "..وفي الحقيقة فإنّ هذا التفريق ،الذي يحمل معنى مهماً، ومغزى لا يمكن تجاهله، يفتح لنا شهيّة الكتابة عن ذلك المفهوم الذي كاد ان يضيع في زحمة الاشياء،ويفيد بأنّ الديمقراطية الحقيقية تفترض الفصل الحقيقي بين السلطات، فلا تدّعي واحدة منها تمثيل الدولة، فالدولة ليست الحكومة، وما تحمله هذه الاخيرة من الآراء والأفكار ليس بالضرورة الممثل الحقيقي لراي الدولة"...

وتوقّف الصحافيون ايضاً امام قول الدكتور العرموطي لهم:" انا في هذا المكان [رئاسة الوزراء] لسبب إعتباري فقط". وهو ما راه غير مُراقب حرصاً من الناطق على إستقلالية مهمّته عن الحكومة نفسها.

وفي الوقت الذي بدا فيه الإرتياح عند الكثير من الصحافيين لتعيين ناطق واحد يرجعون إليه في اسئلتهم، وهو ما عبّر عنه المحلل جميل النمري في مقالة له في (العرب اليوم)، فإنّ صحافيين آخرين قالوا إنّهم كانوا يُعانون كثيراً قبل التحدّث مع الناطق الرسمي الذي يُغلق هاتفه النقّال، ويكتفي بالايجاز الذي يُقدّمه كلّ يوم.

وقال أحد هؤلاء لـ(المشرق الإعلامي): إنّ هناك اسئلة ذات طابع سريع، وتتطلّب إيضاحات سريعة، وكنّا نحصل عليها من موظّفي وزارة الإعلام او الداخلية، ولكن ومع تعيين الناطق صار هؤلاء يقولون لنا : عليكم التوجه باسئلتكم إلى الناطق الرسمي..

وأثار التعيين ايضاً اسئلة في الوسط الإعلامي حول مدى قانونيّة التعيين، حيث يعتبر قانون وزارة الإعلام وزيرها هو الناطق بلسان الحكومة، كما يعتبر قانون الإنتخابات وزير الداخلية الناطق الرسمي للإنتخابات النيابية.

وفي الوقت الذي ارجع فيه الدكتور العرموطي سبب تعيينه إلى الحرص على الشفافية والمصداقية فإنّ مُراقبين إعتبروا المسألة تداركاً من الدولة لتضارب في تصريحات المسؤولين عن الإنتخابات، خصوصاً مع الكتابات المُختلفة حول تكرار اسماء الناخبين وظهور اسماء وفيات، الامر الذي إعتبر تشكيكاً ضمنياً بنزاهة العملية من اساسها.

واضاف هؤلاء المراقبون انّ الدولة ارادت ان تمحو صورة الإستفزاز التي بدت عليها مواقف المسؤولين الحكوميين لكافة القوى المقاطعة للإنتخابات، بإظهار الموقف المُحايد.

وفي مقابلة مع صحيفة (الجوردن تايمز) قال الدكتور العرموطي:" أعتقد بأنّ تعييني مبني على الإعتقاد بأنّه يجب ان تكون هنالك طريقة مهنية للتعامل مع المعلومات، وتوزيعها، والاجابة على التساؤلات.

إلى شعور القيادة السياسية بأنّ لا القائمين على الإعلام ولا المسؤولون في وزارة الإعلام قادرون على التعامل مع الصحافة خاصة في ضوء تعامل وزارة الإعلام مع قضية إغتيال خالد مشعل التي جلبت لوزارة الإعلام الكثير من الإنتقادات، وفي ضوء "التصريحات الإستفزازية" التي يُطلقها وزير الداخلية من حين إلى آخر.

وكشفت مصادر إعلامية مطلعة ان الدكتور العرموطي جاء حلاً وسطاً ... الإقتراح بتعيين مدير التلفزيون السيد ... جودة ناطقاً لوسائل الإعلام الاجنبية و ... المطبوعات الجديد السيد بلال التل ... لوسائل الإعلام العربية.

وتؤكد ذات المصادر انّ السيدين ... والتل يقومان بدور المساعدين للدكتور العرموطي الذي ظلّ لفترة من الوقت بعيداً عن الأوساط الإعلامية.

واستغربت أوساط سياسية ... وزارة الإعلام التي غيّبت الترتيبات ... دور وزيرها وأمينها العام في ... الإنتخابات فلم يصدر عنهما اي احتجاج او عتاب، بل إنّ الدكتور مطاوع بادر إلى ... خبر تعيين الناطق الرسمي إلى وكالة الأنباء الاردنية (بترا) لبثّه قبل مناقشته في ... الوزراء، ونُقل عن وزير الإعلام ... سعادته" بهذا التعيين، خصوصاً وأنّ ... ستبعد عنه تحمّل مسؤولية الأخطاء ... شابت الحملة الإنتخابية حتّى ذلك الوقت.

إلاّ انّ عدداً من الوزراء إحتجوا ... التوافق بعد ذلك على تسوية الامر بإذاعة الخبر على انّ التعيين تمّ بتنسيب من ... الإعلام، في حين إمتنعت وزارة الداخلية ... التعليق على الإنتخابات وتزويد الصحافة بايّة معلومات او إحصائيات رغم ... حققت في الفترة السابقة تواصلاً ... الإعلام.

وترى الأوساط الإعلامية ان ... الدكتور العرموطي إنعكس سلبياً على ... الإستراتيجية الجديدة التي عرضها ... مطاوع على مجلس الوزراء ... الوزارة ومؤسساتها في ... ذلك واضحاً في جلسة المجلس ... في مبنى التلفزيون وجرى ... بتعيين الناطق الرسمي ... عام وزارة الإعلام السيد ... عرض الهيكل الإداري للوزارة ... الوزراء بعد أن نحّى ... جانباً، انّك " ترفرفت ... التوسّع في المديريات ... في مؤسسات الدولة الأخرى.

ويذكر انّ وزارة الإعلام ... كبيراً من موظفي ... وكذلك نقلت إليها ... في إتجاه معاكس ... الوزارة.

...

> " التعيين يثير أسئلة في الوسط الإعلامي حول مدى قانونيّته، حيث يعتبر قانون وزارة الإعلام وزيرها هو الناطق بلسان الحكومة، كما يعتبر قانون الإنتخابات وزير الداخلية الناطق الرسمي للإنتخابات النيابية "

اليافطات الانتخابية تقع ضحية للحكومة وتهكم العامة وغضب السماء

سائدة الكيلاني*

ربما كانت اليافطات هي الضحية الكبرى في الانتخابات النيابية هذا العام، فقد عانت من قمع الحكومة وتهكم العامة وغضب السماء!

فلم يسلم اي من المرشحين، سواء المتواضعين في طروحاتهم او الذين رفعوا شعارات لافتة للنظر، من الانتقادات اللاذعة والتهكمات المريرة من الحكومة والشعب ومن عبث الرياح ايضا.

فشعارات اليمينيين نُحيت جانبا على انها نفاق. ووصفت شعارات الوسطيين بانها اسلامية، اما شعارات اليساريين فقد قيل ان هدفها التخريب. ولم يسلم المستقلون من تهمة العجرفة وتسابق كتاب الاعمدة على انتقاد شعارات المرشحين الجدية والمضحكة على حد سواء، تماما مثلما حصل مع الصحافة الاسبوعية التي الت ولو مؤقتا الى مثواها الاخير.

فالذي رفع شعار «يا بابا انا جائع اريد طعاما ولا اريد سياسة واحزاب وعشائر» كان محل سخط الكتاب الذين راوا في الشعار استخفافا بالحزبيين والسياسيين، والذي وعد «بمسكن لكل مواطن ومقعد جامعي لكل طالب» قوبل بالاستهجان والتندر على اعتبار انه اذا وصل البرلمان فلن يستطيع ان يحقق اي جزء من وعوده

وحتى اليافطات التي دغدغت احلام البعض كتحرير فلسطين من البحر الى النهر وتحرير المراة كانت مستهجنة، وطولب اصحابها بالتواضع والواقعية، كون هذه الشعارات رفعت لعقود طويلة وثبت انها غير واقعية ومستحيلة التنفيذ الان وفي المستقبل

وطالت التهكمات شعار «الاسلام هو الحل» الغائب عن هذه المعركة الذي لم يسلم من النقد، فقد استبدله الكاتب الساخر محمد طمليه بـ «فؤاد ابو حجلة هو الحل». وابو حجلة هذا كاتب ساخر ايضا وصديق حميم للسيد طمليه.

ولم تلبث ان رفعت يافطات بعض المعارضين التي طالبت بوقف التطبيع مع «العدو الصهيوني» حتى تم انزالها بناء على اوامر وزير الداخلية نذير رشيد الذي وصف هذه اليافطات بانها لا تمثل التوجه العام وان من رفعها مرشحان «احدهما كان ضابط مخابرات واحيل الى التقاعد وانقلب من اليمين الى اقصى اليسار، والثاني حملته الانتخابية ممولة من الخارج».

لكن السيد رشيد اكد في معرض حديثه مع صحيفة (الدستور) «ان للمتضرر حق الشكوى». على ان اولئك المرشحين الذين ادت العواصف والامطار والرياح التي هبت على البلاد الى ازالة لافتاتهم بعد ايام قلائل من تعليقها لم يجدوا احدا يشتكون اليه. فقد ذهبت معظم جهودهم واموالهم ادراج الرياح. واستحال تسابقهم لتعليق يافطاتهم في منتصف الليل في افضل الاماكن الى هباء منثورا.

كل هذا اصاب اليافطات الحزينة لهذا العام رغم شحتها النسبية

فلم يكن هناك لافتات تعكس برامج او توجهات حزبية فيما عدا مرشحة الحزب الشيوعي (وعشيرة الدبابنة) عن الدائرة الثالثة السيدة اميلي نفاع التي اختارت اللون الاحمر ومرشح الحزب الوطني الدستوري للمقعد المسيحي في نفس الدائرة الدكتور فرح الريضي الذي اختار اللون الاصفر.

كانت معظم الشعارات على اللافتات قد كتبت بخط اصغر من اسماء المرشحين وصورهم المعلقة على اليافطة وكان المرشحين يريدون من الناخبين ان يتذكروا اسماءهم عند صناديق الاقتراع.



ولعل «المأساة» التي المت باليافطات في هذا الموسم الانتخابي تعكس حالة التمزق الذي يعيشه المجتمع ليس بفعل غياب المعارضين والشخصيات السياسية الكبيرة عن المعركة الانتخابية وانما لادراكهم – ناخبين ومرشحين على حد سواء – انه وبعد دورتين نيابيتين منذ عودة الديمقراطية عام ١٩٨٩ فان النواب مثلهم مثل اي طالب سلطة ينسون وعودهم حال ولوجهم بوابة المجلس وانهم مثلهم مثل غيرهم من الموالين والمعارضين. متسلطين في ولاءهم ومتسلطين في معارضتهم وانهم سيستخدمون «مواقعهم الجديدة في تحجيم الاخرين. هذا بالاضافة الى ان مجلس النواب على حد تعبير احدهم «لا بيكش ولا بينش» عندما يتعلق الامر بالقرارات المصيرية .

فاليافطات التي لم ينتصها هذا العام سوى يافطة «الاسلام هو الحل» هي انعكاس حقيقي للتوجه السياسي للشعب الاردني. والانتقاد الذي الم باللافتات على كل المستويات يبدو تعبيرا عن حالة الشيزوفرينيا (انفصام الشخصية) التي نعيشها.

فعندما علقت اليافطات اراد الناس ان يروا برامج المرشح مكتوبة على متر من القماش وعندما انتقدت بعض اللافتات سياسة الدولة قيل انها تحمل افكار هدامة ولو لم يفعل المرشح هذا او ذاك لقيل انه (او انها) بلا برنامج عمل

وستبقى هذه الانتقادات على الارجح مستمرة حتى عام ٢٠٠١ وربما لسنوات قادمة ابعد، هذا ما لم يكتشف في الاردن ابار نفط!

* صحفية وباحثة اردنية

حول الأداء التلفزيوني والإذاعي

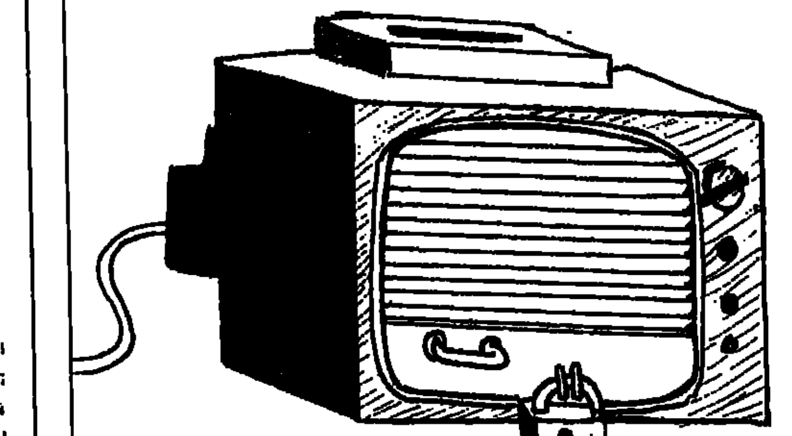
تفاعل إعلامي رسمي بطيء ومحدود مع الحالة الانتخابية

محمود الريماوي*

تجربة المصباح ... التلفزيون والاذاعة ... تستحق الاهتمام إذ هي المرة الاولى التي ... لحملات ذات طابع سياسي

وقد ترددت على ... العقود الماضية ... وسائل الاعلام الرسمية امام الاحزاب والقوى السياسية ... الحملات الانتخابية ... فقد جاءت استجابة ... في الاذاعة والتلفزيون لهذه المطالبة ... مجانية في البداية ثم مدفوعة الاجر ... الاعلانية

ولم يكن ... المرشحون عن انفسهم ... الاعلام المرئية والمسموعة ... كهذه لن تكون عملية او ممكنة الا ... ومؤقتة وهو ما حدث وذلك مع الرغبة المؤكدة لجميع المرشحين في الافادة من هذه الفرصة علاوة على ان الصحف تنهج النهج ذاته في فتح ...



التلفزيون والانتخابات

المشرق الاعلامي - خاص

أوقفت إدارة التلفزيون الاردني بثّ الإعلان الترويجي الذي يحثّ المرشّحين على الإعلان عن أنفسهم وبرامجهم على شكل إعلان مدفوع الأجر.

وعلمت (المشرق الإعلامي) أنّ القرار جاء بعد التجاوب المحدود من المُرشّحين مع الإعلان لأسباب مُختلفة.

ففي الوقت الذي ارجعت فيه إدارة التلفزيون الأمر إلى إرتفاع أسعار الإعلانات، وإلى طبيعة المعركة الإنتخابيّة التي يغلب عليها الطابع المحلي والعشائري وتراجع الطابع السياسي والحزبي ممّا يجعل المُرشّحين يُفضّلون الوسائل التقليدية ولا سيما الإلتقاء المباشر بالناخبين واليافطات، قال مُرشّحون رفضوا الإعلان عن انفسهم تلفزيونيّاً أن الأمر يعود إلى تحديد شروط للإعلان منها الإلتزام بالثوابت الوطنيّة في كلامهم وهو شرط يقبل تفسيرات كثيرة، ويمنع المُرشّحين المُعارضين من الإعلان عن برامجهم.

وقال مُرشّح لـ(المشرق الإعلامي) إنّه رفض الإعلان لأنّه لا يريد الوقوف أمام الكاميرا وكأنّه في تحقيق قضائيّ ويُسجّل إعترافاته، لأنّ الإدارة ترفض أن يُسجّل المُرشّح إعلانه بنفسه.

وكان التلفزيون الاردني اظهر إهتماماً مُبكّراً بالتغطية للحملات الإنتخابيّة في مُقدّمة حملة حكوميّة وصفها مُعارض اردني بـ"حملة البحث عن الإنتخابات".

وقال إنّ التباين في تعامل التلفزيون واجهزة الإعلام الرسميّة مع المسألة، مُقارنة بالتعامل خلال الإنتخابات الماضية، حيث الهدوء وعدم السماح لايّ مُرشّح بالظهور على الشاشة الصغيرة، يوضّح ما ارادته الحكومة من حثّ للناس للذهاب إلى صناديق الإقتراع، ولإظهار الامر وكأنّ المعركة الإنتخابيّة حامية.

السيد هاني الحوراني، الباحث الأردني، قال في ورقة قدّمها لندوة الحريّة الصحافية في الأردن، إنّ الإهتمام المُبكّر بالإنتخابات يعود إلى قرار الاخوان المُسلمين بالمُقاطعة، وما احدثه من تاثير على المناخ السياسي في البلاد، والجدل السياسي المستمر منذ تموز الماضي.

ولفت الحوراني النظر إلى إزدياد حجم التغطية الإخبارية للإنتخابات في النشرات الرئيسيّة للتلفزيون للقناة الأولى، التي غالباً ما تُخصّص لعرض المواقف الرسميّة ولا سيما جولات رئيس الوزراء على المُحافظات المختلفة والمخصّصة للإطلاع على التحضيرات الجارية للإنتخابات.

ولفت النظر أيضاً إلى زيادة حجم تناول الإنتخابات في البرامج التلفزيونيّة المختلفة، حيث خُصّصت برامج خاصّة بعدة حلقات منها برامج "الاردن تاريخ وحضارة" الذي عرض شرحاً عن المحافظات المختلفة للاردن بثلاث عشرة حلقة، وبدو الشمال والوسط والجنوب بثلاث حلقات، وكذلك وضعت خمس عشرة حلقة

بعنوان" من ارشيف البرلمان" إستعرضت فيه تطوّر الحياة البرلمانية في الاردن، بالإضافة إلى برامج اخرى.

وإذا كانت الصُحف تنشر في تغطياتها للاخبار الرسميّة ما يؤكّد انّ المعركة الإنتخابيّة نشطة وحامية، وتشهد إقبالاً كبيراً، فإنّها ظلّت تنشر مقالات لكتّاب يرون عكس المسألة تماماً، وبدت المسألة واضحة في مقالات للسادة فخري قعوار وطاهر العدوان وباسم سكجها، الذي إتفقوا على انّ "المعركة الإنتخابية بدات وكانّها لم تبدا بعد" كما كتب الاخير في (الدستور).

ورأى الكاتب قعوار انّ الفتوى التي اصدرها مُفتي المملكة بالوكالة سعيد الحجاوي، وتقضي بالمشاركة، تاتي في سياق حملة الحكومة للحثّ على عدم المقاطعة

حضور فاتر ومناقشات حامية وأوراق متخصّصة

ندوة الصحافة تطالب بإلغاء التعديلات

المشرق الإعلامي- خاص

مال صحافيّ أردنيّ نحو اخر اجنبيّ، وهمس في اذنه: يبدو أنّ عنوان الجلسة، يُعبّر عن حقيقة الوضع الصحافيّ في الاردن..

وتطلّع إلى الحاضرين، الذين لم يزد عددهم على الخمسة عشر شخصاً، واضاف: ليسوا كلّهم صحافيين، بل لا يتعدى عدد الصحافيين التسعة!

كان عنوان الجلسة يقول: واقع الصحافة الاردنيّة، وكان مُقدّمو الاوراق يبحثون في واقع الصحف اليومية والأسبوعية والحزبية!

وفي واقع الحال، فإنّ هذه ليست المُفارقة الوحيدة التي إشتملت عليها ندوة "الإعلام وحريّة الصحافة في الأردن"، فالصحافيون ليسوا وحدهم من غابوا عن ندوتهم، بإعتبارهم اوّل المعنيين، بل كادت القاعة أن تخلو أيضاً من السياسيين، الذين كانوا إعتبروا التعديلات على قانون المطبوعات تعدّياً على الحُريّات، ووضعوا الامر على رأس قائمة اسباب مُقاطعتهم للإنتخابات النيابيّة

وإذا كان القائمون على الندوة أرجعوا الفتور في التعامل معها إلى أنّنا في أسبوع إنتخابات، والكلّ مشغولون فيها، إلاّ أنّ صحافيين اعادوا المسألة إلى اسباب مختلفة منها فقدان الأمل من تغيير الواقع، او التحسّب من اخذ مواقف عامّة تُغضب الحكومة التي لا تترك فُرصة إلاّ وتتحدّث فيها عن تطبيق حرفي للقانون.

وفي الوقت الذي قالت فيه (الراي) إنّ السيد بلال التل إفتتح الندوة مندوباً عن الحكومة، التي مثّلها الدكتور جواد العناني، اكّدت مصادر في الجهات المُنظّمة انّ الندوة غير رسميّة لهذا فهي لم تُقم تحت رعاية أحد.

وفي كلمته في جلسة الإفتتاح حرص التل، الذي عُيّن مؤخّراً مُديراً للمطبوعات والنشر، على أن يُلقي بالكرة إلى ملعب الصحف نفسها، فإتّهمها بأنّها لا تستخدم الهامش المُتاح من الحريّة، وأنّها لا تلتفت لتدريب صحافييها والصرف عليهم لإكتساب الخبرات، وتساءل: كيف تتحقّق حُريّة الصحافة في هذا الوضع؟

الجانب الرسمي، على ما بدا واضحاً، إتّخذ من اسلوب التل إستراتيجيّة عمل خلال الندوة، وخصوصاً في اليوم الأوّل، ففي الجلسة المسائيّة التي رئستها السيدة ليلى شرف، تحدّث الدكتور جواد العناني نائب رئيس الوزراء، مُرتجلاً كلمة، ردّ فيها على المُتحدّثين السابقين، وركّز على ما قاله السيد لوني مندبل رئيس القسم القانوني في (المادة ١٩) مُشيراً إلى إختلاف الثقافات العربية عن الاوروبيّة، وإلى أنّ الثقافة العربيّة عرفت الديمقراطية منذ عهد قديم.

ودافع الدكتور العناني عن التعديلات على قانون المطبوعات، بالقول إنّ نحو عشرين نائباً كانوا قد طالبوا بتعديله، لوقف تعدّي الصُحف على المُواطنين الاردنيين وحريّاتهم الشخصية.

على أنّ اراء العناني ووجهت بالكثير من الإنتقادات من الحاضرين، وقال السيد طاهر العدوان رئيس تحرير (العرب اليوم) : إذا كانت المسألة عشرين نائباً فقط فسوف نُحضر مثلهم إلى الحكومة لإلغاء التعديلات، فهل تقبل...

وهاجم المُنتقدون تفسير العناني لمسألة "الأمن الوطني"، بإعتباره تفسيراً مطّاطاً يتحمّل الكثير من التاويلات، وقد يكون مظلّة واسعة لتحديد حريّة الصحافة.

السيّد هشام التل، وزير العدل الأسبق، كان من مؤيدي التعديلات، وتحدّث في الجلسة الأولى مُدافعاً عنها، ومُستذكراً اقوالاً سابقة له في حوار عقده مع وزير الإعلام الأسبق إبراهيم عز الدين في العام ١٩٩٥، الامر الذي أضفى توازناً مطلوباً من القائمين على الندوة، بحيث تُمثّل كافة الآراء تجاه القانون، كما قال لـ (المشرق الإعلامي) واحد منهم..وكما قالت الكلمة الإفتتاحيّة التي القاها السيد جورج حواتمه:" هدفنا الحقيقي هو الإفادة والإستفادة من إلتمام هذا الجمع الخيّر، وليس التهويش أو "دبّ الصوت" أو الهجوم على جهة دون أخرى، أو توجيه النقد لها وحدها، فالحقيقة والصواب ليسا حكراً على أحد، وكلّنا في النهاية في نفس القارب"...

وفي الحقيقة، فإنّ الحضور المُتواضع لم يؤثّر على سخونة الحوارات، وعلى جدّيتها، التي تمثّلت في أوراق بحث مهمّة، إستغرقت مُناقشتها يومين، بجلستين لكلّ يوم، ويُمكن الإشارة في هذا الخصوص إلى أوراق قدّمتها المحامية الأستاذة أسمى خضر، والسادة مالكوم سمارت و مارسيل بوت وباسم سكجها وطاهر العدوان ومحمود الريماوي ونضال منصور ورامي خوري وأسامة الشريف وعيسى الجهماني التي تخصّصت في الصحافة، كما قدّم السيدان فارس النابلسي وفهد ابو العثم اوراقاً مُتخصّصة

المبادىء والتوصيات، التي شهدت مناقشة واسعة، جاءت مُعبّرة عن الاوراق والمداخلات، ويمكن تلخيصها بالتالي:

المبادىء:

اولاً: التاكيد على حريّة التعبير التي نصّ عليها الدستور الاردني والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والبروتوكولات الدولية الأخرى، والتاكيد أيضاً على انّ حرية الصحافة أساسية لضمان حريّة التعبير، وللأردنيين كلّ الحقّ في التمتّع بهذه الحريّات.

ثانياً: الإلتزام بما جاء في الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي وقّعت عليه الحكومة الأردنية، وبالميثاق الوطني الأردني

ثالثاً: الإختلافات الثقافية والحضارية مع الامم الأخرى يجب أن لا تستعمل للحدّ من هذه الحريات.

التوصيات

اوّلاً : إلغاء التعديلات التي اجريت على قانون المطبوعات والنشر لعام ١٩٩٣، وإعادة النظر في قانون نقابة الصحافيين لضمان حرية التعبير والصحافة وتمكين الجسم الصحافي من ممارسة مهنته وتحقيق اهدافها.

ثانياً: حثّ الحكومة الاردنية على التصديق على البروتوكولات الدولية التي وقّعها الاردن لحماية حقوق الإنسان والحقوق المدنية والإقتصادية لابناء الشعب الأردني.

ثالثاً: الإلتزام بـ والعمل على إستقلال القضاء وإنشاء المحكمة الدستورية.

رابعاً: العمل على تحويل المؤسسات الإعلامية من حكومية إلى مؤسسات دولة ووضع قانون جديد للبثّ الإذاعي والتليفزيوني تمكن هذه المؤسسات من التكيّف والإبداع في مجالها الجديد.

خامساً: إلغاء الرقابة على المطبوعات التي تدخل الأردن من الخارج

سادساً: إلغاء العمل بقانون العقوبات في القضايا المرفوعة على الصحافيين وعدم توقيفهم على ذمة التحقيق في قضايا المطبوعات

سابعاً: البدء بحوار جديّ وفاعل بين الحكومة والصحافة ومنظمات المجتمع المدني والجمهور يستهدف الوصول إلى صيغة مرضية لحماية السمعة والأفراد من أية محاولات غير شرعية وغير مقبولة مهنيّاً للتطفل على حياة الناس أو إغتيال السمعة.

ثامناً: البدء بحوار مواز للوصول لافضل صيغة حول ملكية الصحف

تاسعاً: تشجيع ودعم قيام مؤسسات مستقلة تُعنى بدراسة وضع الصحافة والإعلام.

عاشراً: إلغاء الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات على مدخلات إنتاج الصحف وإستعمال عوائدها بشكل إجباري لتدريب وإعادة التدريب ورفع كفاءة ومستوى معيشة الصحافيين العاملين في المؤسسات.

احد عشر : تشجيع التعاون بين الصحافيين في الأردن ومنظمات ومؤسسات المجتمع الدولي للمساهمة في كلّ النشاطات اللازمة لرفع سويّة مهنة الصحافة وخصوصاً في مجالات ضمان فعاليتها و إستقلاليتها وتعدّديتها

ويذكر أن الجلسة الختامية شكّلت لجنة مصغّرة متخصّصة لصياغة هذه التوصيات بشكلها النهائي.

رئس الجلسات السيدة ليلى شرف، والسادة محمود الشريف ومحمود الكايد وعبد الإله الخطيب والدكتور ممدوح العبادي وإحسان رمزي والدكتور علي محافظة، ونظّم الندوة منظمة (البند ١٩)، المركز الدولي ضد الرقابة، ومركزا الأردن الجديد والعربي والدولي للدراسات الإعلامية

(Arab Media Institute)

الديمقراطيات الانتقالية تواجه مشاكل تغطية الانتخا[بات]

سعيد السلمي*

ان التغطية الإعلامية للانتخابات قضية معقدة في اي نظام انتخابي، حيث تشكل الانتخابات المتعددة الاحزاب نظاماً وضع حديثاً. هنالك التزامات دولية إزاء التغطية الإعلامية للحملة الانتخابية التي تلزم الاعلام الحكومي بتبنيها وتنفيذها من اجل ان تكون الانتخابات نزيهة وحرة. وهذه الالتزامات ليست واردة في معاهدة دولية معينة، او ميثاق، بل اوحى بها القانون الدولي لحقوق الانسان ومجموعة القوانين الدولية والمقارنة. وقد عرفت وطورت من قبل منظمات دولية راقبت الانتخابات في ديمقراطيات انتقالية اكثر نضجاً.

قد تواجه الديمقراطيات الانتقالية مشاكل غير معروفة في الديمقراطيات الراسخة عند السعي إلى ضمان تغطية إعلامية نزيهة للحملات الانتخابية. وفيما يلي استعراض لبعض هذه المشاكل:

١- ملكية الدولة ورقابتها المتشددة لوسائل الاعلام المبثوثة، والمجازفة بان ينحاز المذيعون الحكوميون للقوى الحكومية او الموالية للحكومة

٢- افتقار احزاب المعارضة للموارد المناسبة والكافية لتمويل حملتها، وان تكون بشكل خاص قادرة على انتاج نشراتها المهنية للحملة

٣- البرنامج الاعلامي والتثقيفي المطلوب من اجل ان يستطيع الناخبون ان يفهموا كيف يسجلون وينتخبون، الذي قد لا يكون مصمماً لتلبية حاجات الناخبين الاميين الذين يمكن ان يشكلوا نسبة كبيرة من السكان في بعض الديمقراطيات الانتقالية.

٤- يمكن للحالة السيئة لحرية التعبير في البلاد ان تردع الصحفيين عن بث المعلومات الهامة فيما يتعلق بمرشحي الحزب الحاكم كما يمكن ايضاً ان تقيد حرية حديث المرشحين، خاصة المعارضين.

هذه بضع عقبات فقط لا يمكن فهمها بشكل واف إلاّ عند تحليلها في سياق سياسي واجتماعي معين، لكن اهم قضية تسمو على كل النظم الانتخابية تتمثل في أن من المهم للعدد الكبير من وجهات النظر السياسية في الانتخابات أن تُنقل بشكل نزيه ومتكافئ، حتى يستطيع الناس ان يقدموا على الخيارات عن اطلاع. ان قدرة المعارضة على التعبير عن آرائها بحرية شيء اساسي لممارسة انتخابية فعّالة، وقدرتها على استخدام وسائل الاعلام مهمة في هذا السياق. ان حرية التعبير حق انساني اساسي وهي تصبح خلال الحملات الانتخابية حقاً مهماً لثلاث فئات مختلفة من السكان:

١- الناخبون المحتملون الذين يملكون الحق في تلقي معلومات وافية ودقيقة.

٢- الاعلام الذي يملك الحق في مساءلة وانتقاد الحكومة واحزاب المعارضة وجميع المرشحين، دون رقابة او تخويف أو ضغوط سياسية.

٣- القوى السياسية التي تتنافس على مناصب منتخبة تملك الحق في طرح رسالتها من خلال الاعلام بحرية ودون تحريف او تلاعب، وفي وقت كاف حتى تُفهم رسائلها.

تلتزم الحكومات بضمان هذه الحقوق واحترامها.

فليس من هدف هذه الورقة توضيح الطرق التي تُحترم بها هذه الحقوق او تُنتهك، وليس هدفي أن احلل الآليات المختلفة التي تستخدمها السلطات الوطنية للوفاء بالتزاماتها او انتهاكها. فانا اقوم فقط بوصف أهم الالتزامات التي ينبغي على الحكومة ان تطبقها من اجل ضمان انتخابات حرة ونزيهة، للفئات الثلاثة من السكان، التي ذكرتها: الناخبون المحتملون، الاعلام والصحفيون والاحزاب السياسية المتنافسة بغض النظر عن المضمون السياسي الوطني.

هنالك عدد من انواع البرامج الاذاعية التي توفر تغطية الحملة الانتخابية، لكن معظم المنظمات الدولية قد ميزت ثلاثة انواع من البرامج:

١- برامج الوصول المباشر بما فيها الإعلان، الذي يتمتع فيه الحزب السياسي او المرشح بكامل السيطرة على تحريره.

٢- مقابلات، حوارات، منتديات مرشحين، احاديث اذاعية، وبرامج تثقيف الناخبين، ويتمتع المذيع بالسيطرة على التحرير.

٣- التغطية الاخبارية، وهي ايضاً تخضع لسيطرة المذيع

يمكن وصف الالتزامات الحكومية بضمان انتخابات حرة ونزيهة على انها مؤشرات الزامية او ينصح بالاخذ بها وتستند المؤشرات الالزامية على مبادىء القانون الدولي لحقوق الانسان، المشتقة من المعاهدات الدولية ان عدم التقيد بهذه المؤشرات، بغض النظر عن ظروف محددة لمختلف الاقطار، يثير فرضية مسبقة بممارسة إعلامية غير نزيهة، يمكن ان تلطّخ نزاهة العملية الانتخابية

وتستند المؤشرات التي ينصح بالاخذ بها إلى خبرات الديمقراطيات الانتقالية والراسخة، فعدم التقيد بهذه المؤشرات يثير التساؤل حول النزاهة، الحيادية، التوازن والمحتوى الاعلامي للتغطية الاعلامية.

يحمل الاعلام الحكومي واجب إعلام الناس بجميع الامور المتعلقة بالانتخابات وهذه الامور تشمل الأحزاب السياسية، الرشحين، قضايا الحملة وعمليات التصويت وهذا الالتزام مهم بشكل خاص حيث لا يتمتع الناخبون بخبرة كبيرة مسبقة في التصويت، او حيث توجد الامية بشكل مرتفع بين الناخبين ففي حالة الامية الواسعة الانتشار فانه يجب انتاج المعلومات بشكل يسهل الوصول إليها

مسؤولين وحدهم عن اي بيانات [illegible] ان اي مرشح [illegible] تعرض [illegible] برنامج [illegible] يمنح الحق في التصويت [illegible] الشخص الذي [illegible] حق الرد او [illegible] بتكليف هيئة [illegible] بان برنامجاً انتهك القوانين [illegible] المتعلقة بالتشهير [illegible] يجب إعطاء هذه الهيئة الصلاحية [illegible] في الرد او التصويب [illegible] قرارها للنظر من قبل [illegible]

يجب على الاعلام الحكومي [illegible] التقيد بالتزام [illegible] في تغطية [illegible] الحوارات [illegible] إدارية [illegible] الحكومي عدم [illegible]

إذا [illegible] ايضاً [illegible]

> يجب الأ يكون هنالك أي رقابة حكومية على أي برنامج انتخابي، وعلى الحكومة أن تصدر بياناً واضحاً للناس ولكل محطات الاذاعة أن وسائل الاعلام تحظى بالتشجيع لإذاعة البرامج المتعلقة بالانتخابات، وان الاعلام لن يُعاقب باي طريقة كانت لمجرد تغطية ناقدة للحكومة، أو لسياساتها أو للحزب الحاكم.

يتحمل الاعلام الحكومي واجباً بان يكون متوازناً ومحايداً في تغطيته الانتخابية، ولا يميز ضد اي حزب سياسي او مرشح، في تامين الوصول إلى وقت البث. وهذا الواجب يستدعي الأ تكون الاخبار والبرامج الاعلامية منحازة لصالح او ضد اي حزب او مرشح. يجب الغاء اي قوانين تحد من حرية التعبير بما ينتهك القانون والمعايير الدولية. وهذا لان وجود قوانين تحد من حرية التعبير سوف يحد من الحوار السياسي، ويقلص من قدرة الاعلام على إعطاء تغطية وافية وحرة للانتخابات، وبذلك يتدخل في نزاهة العملية الانتخابية.

يجب على الحكومة ان تبذل جهوداً خاصة للتحقيق في جميع أعمال العنف او التهديد بالعنف او بالتخويف أو المضايقة او التي توجه ضد الاعلاميين وتحقيق العدالة. وينطبق الامر على اي عمل تدميري لممتلكات أو مباني موقع اعلامي، وهذه الالتزامات تنطبق بشكل خاص حين يكون هنالك اي سبب يدعو إلى الاعتقاد بان العمل كان مدفوعاً عن قصد التدخل في حرية الاعلام.

يجب الأ يكون هنالك اي رقابة حكومية على اي برنامج انتخابي، وعلى الحكومة أن تصدر بياناً واضحاً للناس ولكل محطات الاذاعة ان وسائل الاعلام تحظى بالتشجيع لإذاعة البرامج المتعلقة بالانتخابات، وان الاعلام لن يُعاقب باي طريقة كانت لمجرد تغطية ناقدة للحكومة، أو لسياساتها او للحزب الحاكم.

على الحكومة أو الاعلام الحكومي الأ يتدخل في بث اي برنامج انتخابي، إلاّ إذا كان مثل هذا المنع ضرورياً لمنع أذى كبير لمصلحة مشروعه، كان يكون بواسطة عمل عنيف، ويجب إعادة النظر في اي قرار لمنع برنامج من قبل هيئة مستقلة لتقرير فيما إذا كان المنع ضرورياً أو إذا كان يشكل عملاً رقابياً. يجب الأ تكون المعايير التي تستخدمها الحكومة أو الاعلام الحكومي، في تقرير بث او عدم بث برنامج انتخابي، غامضة أو موضوعة بشكل متناقض.

يُنصح بشدة، اعفاء الاعلام من المسؤولية القانونية عن بث بيانات غير قانونية اصدرها مرشحون، أو ممثلو احزاب خلال الحملات الانتخابية، هذا التي تشكل تحريضاً واضحاً مباشراً على العنف [illegible] الاحزاب والمرشحون

مذيع وجهة نظره، فيجب تحديدها بوضوح على انها وجهت نظره هو. وينصح بعدم [illegible] الاخبارية ويجب أن تكون [illegible] للمؤتمرات الصحفية [illegible] تثير جدلاً سياسياً [illegible] يطلقها رئيس الحكومة او الوزراء او اعضاء البرلمان يجب ان تكون خاضعة [illegible] في الرد [illegible] المتساوي

ويكتسب هذا الالتزام [illegible] الشخص الذي يطلق التصريح مرشحاً [illegible]

المشاركة المقننة في زمن البث

يجب على الاعلام الحكومي ان يمنح الاحزاب السياسية او المرشحين زمن بث، على اساس منصف وغير تمييزي، وبالنسبة لاول انتخابات متعددة الاحزاب ينصح بشدة باعطاء جميع الاحزاب الرئيسية او المرشحين وقتاً متساوياً

بعد اول انتخابات في ديمقراطية انتقالية، وحين يكون هناك معايير موضوعية لوضع مستويات الدعم للاحزاب المختلفة، يمكن تخصيص وقت البث على اساس نسبي.

يجب أن تحصل جميع الاحزاب على بعض وقت البث، إلاّ إذا كانت الاحزاب متعددة جداً حتى أن تخصيص الوقت لجميع الاحزاب يمكن ان يفسد فعالية البث في إعلام الناخبين حول الاحزاب التي من المحتمل ان تشكل الحكومة

ينصح بان تقوم بتخصيص الوقت هيئة مستقلة بالتشاور مع، وبموافقة، جميع الاطراف.

وحين يخصص وقت البث على اساس النسبة والتناسب، فانه يجب تخصيص بعض الوقت للاحزاب الصغيرة والاحزاب التي تتمتع بدعم قوي في مناطق ضئيلة فقط الاحزاب التي ليس لها مقاعد برلمانية والاحزاب الجديدة والمرشحين المستقلين.

يجب أن يكون الوقت المخصص للاحزاب أو المرشحين كافياً لايصال رسائلهم، وحتى يطلع الناخبون على القضايا ومواقف الاحزاب ومؤهلات وشخصيات المرشحين.

يجب بث برامج الوصول المباشر طوال فترة الحملة، وفي اوقات يحتمل ان يصل البث فيها إلى اكبر عدد من الجمهور. فالاعلام الحكومي يتحمل [illegible]

[illegible]

تصوّر الجمهور لوسائل الاعلام في الاردن يعكس الارتباط الوثيق بين السلطة السياسية والقيم الثقافية

رغم اهتمامها الواسع بالاخبار والقضايا السياسية فان الصحافة الاردنية بعيدة بطبيعتها وعمليا عن السياسة

رامي خوري *

نتيجة للنقص العام في الادلة والمؤشرات القائمة على الاستطلاعات، فان هذه الورقة تعكس بالدرجة الاولى ملاحظات وتحليلات شخصية تستند الى ٢٢ سنة من العمل في الاعلام الجماهيري في الاردن، واني اود في هذه المناسبة طرح بعض الافكار حول تصور الناس في الاردن للصحافة والاسباب التي يقوم عليها هذا التصور، وامل ان تحفز ارائي البعض للقيام بابحاث تجريبية حول هذا الموضوع، وربما من قبل اساتذة او طلاب الاتصال الجماهيري النشيطين في الجامعات الاردنية.

ان تقييمي العام هو ان وسائل الاتصال الجماهيري في الاردن كانت وسيظل ينظر اليها على نطاق واسع من قبل الناس، على انها ملحقة بهيكل السلطة وبمراكز القوى البيروقراطية - الاقتصادية للدولة. ان اللبرلة الاخيرة اي الاخذ بالليبرالية للصحافة والنظام السياسي لم تغير كثيرا في هذا الوضع. فمع انها وسعت هامشيا، مدى وجهات النظر السياسية حول وسائل الاعلام التي تملكها الدولة، وسمحت كذلك بزيادة عدد ونوع وسائل الاعلام البديلة، وبخاصة الصحافة الاسبوعية، فانها لم تغير كثيرا في التصورات العامة والسائدة لدور وسائل الاعلام ومسؤوليتها امام الناس. واذا كان هنالك من شيء جديد، فان اللبرلة الاخيرة قد كشفت مدى تصور الناس لخضوع وسائل الاتصال الجماهيري لمراقبة فعالة من قبل الحكومة ومقيدة بحدود واضحة.

قد يكون التشكك هو العنصر الاكثر شيوعا لتصور الناس لوسائل الاتصال الجماهيري وانفتاحها الاخير، ومن المفارقات ان النظرة الشائعة والتي اصادفها بين الناس في الاردن هي التالية: كلما زاد تنوع الاراء في وسائل الاعلام الالكترونية التي تديرها الدولة هذه الايام، وكلما اتسع عدد وحجم الصحف الاسبوعية المعارضة والتجارية التي تصدر في الاردن، فان الانطباع السائد هو ان هذا الاتساع وهذه التعددية ما هي الا صمامات امان مصطنعة تتيح للناس فرصة التعبير عن ارائهم، دون ان ينتج عنها اي اثر مجد على التداول الحقيقي للسلطة او صنع القرارات في البلد.

ان هذا التشكك غير منصف، حسب وجهة نظري، فالتنوع الكبير في الاراء السياسية المطروحة في وسائل الاعلام هذه الايام، ربما يعكس المراحل الاولى من عملية ابعد مدى للتحول السياسي، من ثقافة سياسية خاضعة لرقابة محكمة الى ثقافة جديدة اكثر انفتاحا ومشاركة واهلية للمساءلة. ان معظم الاردنيين يظلون متشككين ازاء «دمقرطة» سياسة وحرية، صحافتهم لسببين رئيسيين، حسب رايي، هما:

١. انهم لم يعايشوا اي تغير مجد في الطريقة التي تتخذ بها القرارات حول اهم القضايا في حياتهم. سواء كانت هذه القضايا سياسية، اجتماعية، او ايديولوجية، او محلية، اقليمية، او دولية.

٢. ان كثافة وطول امد القيود شديدة الصرامة على ما كانوا يقرأون، يرون ويسمعون في الاعلام الاردني خلال نصف القرن الاخير، كانت قاسية لدرجة ان معظم الناس فقدوا القدرة على التغيير باعتباره وسيلة مناسبة يتفحصون من خلالها اعلامهم الجماهيري بما يشبه عدم قدرة معظم الاردنيين على ان يغيروا تصوراتهم لاسرائيل في اعقاب معاهدة السلام الاردنية - الاسرائيلية عام ١٩٩٤، اننا نعاني من حالة ما بعد الصدمات للرقابة الشديدة التي فرضت على الافكار والتي ميزت الاردن طويلا، فالحاجة تدعو الى مزيد من الوقت حتى تحرر الاجيال الجديدة من الاردنيين نفسها من القيود المفروضة على التفكير والتي عايشتها الاجيال منذ منتصف القرن الحالي.

يفترض معظم الاردنيين ان وسائل الاتصال الجماهيري مبرمجة رسميا بخصوص ما يسمح لها بنشره، وهذا الافتراض صحيح جزئيا فقط، فالدولة تستخدم في العادة ودائما وسائل فعالة للتأثير على ما تنشره وسائل الاعلام بما في ذلك الحوافز من مكافآت وامتيازات والكوابح المتمثلة في العقاب والضغط.

> يفترض معظم الأردنيين ان وسائل الاتصال الجماهيري مبرمجة رسمياً بخصوص ما يسمح لها بنشره وهذا الافتراض صحيح جزئياً فقط فالدولة تستخدم في العادة وسائل فعالة للتأثير على ما تنشره وسائل الاعلام التي تتمتع بحرية اكبر مما تمارسه فعلاً وكثير من المخرجات المحدودة هي نتيجة للرقابة الذاتية أو الافتقار الى الدافع والقدرة المهنية.

لكن وسائل الاعلام تتمتع بحرية اكبر مما تمارسه فعلا، وكثير من المخرجات المحدودة لوسائل الاعلام في الاردن، هي نتيجة للرقابة الذاتية او الافتقار الى الدافع والقدرة المهنيين.

والمفارقة المزدوجة تتمثل في انه حين اضطرت الدولة للبرلة سيطرتها على وسائل الاعلام والمجتمع في السنوات الاخيرة، فان وسائل الاعلام افتقرت غالبا الى القدرات المهنية او الميول الذاتية للاستفادة من هذا التغيير للقيام بدور انشط في المجتمع السياسي والاقتصادي.

ان معظم الاردنيين لا ينظرون الى وسائل الاعلام على انها عنصر مستقل ضمن نظام سياسي يقوم على التفحص والموازنة، فالاردنيون المتبرمون او الغاضبون والذين يلجأون الى بث الشكوى، لن يحملوا شكاواهم الى وسائل الاعلام، بل يقصدون ويلجأون الى اولئك الذين يمكن ان يلبوا حاجاتهم، كاللجوء الى شخصيات قبلية او اصدقاء شخصيين والى الاشخاص ... في دائرة الوظيفة، او بمسؤولين، او الى شخصيات من الاسرة المالكة، كملاذ اخير. فلا يجري النظر الى وسائل الاعلام كعامل فعال او مركز نفوذ يتفاعل مع مراكز القوى الاخرى في البلاد، مثل الدولة ومؤسساتها في النظام القبلي، الدين او الصفوة المؤسسية.

ان التمييز بين وسائل الاعلام التي تملكها الدولة، والصحف اليومية الرئيسية، والاسبوعيات السياسية، ليس واضحا بالدرجة الكافية في اعين معظم الاردنيين ويمكنني القول انه يجري النظر الى وسائل الاعلام كمصدر للمعلومات الفنية او وسيلة للتسلية، وليس كمنبر للافكار او التعبير عن الهوية، ان معظم الاردنيين يفترضون وهم على صواب حسبما اعتقد واستنادا الى خبرتي الفعلية والطويلة، انهم لن يستطيعوا الحصول على اي شيء يعتبرونه مهما باللجوء الى وسائل الاعلام المحلية، وهذا يشمل الاخبار المحلية في بعض الاحيان، حيث ما زال الاردنيون يلجأون الى عدد من المصادر المحلية والاجنبية. ان ابرز تغير في السنوات الاخيرة، بهذا الخصوص، يتمثل في الازدياد المضطرد للمصادر الاعلامية [illegible] ليشمل اليوم التلفزيون الفضائي [illegible] الانترنت والمطبوعات.

فاذا سار شخص ما في [illegible] سكنية في عمان في ليلة صيف حارة [illegible] تخيل الانشداد العام لمحطات فضائية [illegible] كثير من الاردنيين غير الراضين [illegible] التلفزيون او الاذاعة الاردنيان بينما كان [illegible] الوحيدة المتاحة قبل عشر سنوات [illegible] البث الاذاعي او التلفزيوني من اسرائيل [illegible] الاذاعة البريطانية، دمشق، القاهرة [illegible] ان توسع وصول واستخدام البدائل [illegible] للاردنيين يحمل شهادة واضحة على [illegible] من وسائل الاعلام المحلية.

ومع هذا فان الاردنيين يتابعون [illegible] اعلامهم، وبخاصة التلفزيون والصحف [illegible] الرئيسية لعدة عوامل:

١- العادة، ٢- الحاجة الى معرفة [illegible] الحكومة، في ضوء السلطة [illegible] الحاجة الى الحصول على معلومات [illegible] اليومية بما فيها الوفيات، الاعلانات [illegible] اخرى مماثلة، ٤- الحاجة الى الترفيه [illegible] (وهذا يشمل متابعة رموز السياسة [illegible] الايديولوجيات واللون الاكثر تلبية [illegible] تعرضها الرسوم المتحركة، الافلام [illegible] المسرحيات والمسلسلات، الرياضة [illegible] الهزلية).

ان الجمهور الكبير للصحف [illegible] والاذاعة يمنح وسائل الاعلام [illegible] السوق، وبالتالي في السلطة، ولذلك [illegible] يعلقون اهمية كبيرة على الظهور [illegible] الاعلام، من اجل ذيوع جهودهم، سواء [illegible] سياسية او اجتماعية او التصابية [illegible] ويرى الناس في وسائل الاعلام [illegible] استخدامها حين يرغبون في الظهور [illegible] ولكنهم لا يتوقعون من وسائل الاعلام [illegible] دورا كبيرا في معالجة شكاواهم الشخصية [illegible] السياسية، وازاء هذا فان وسائل الاعلام [illegible] بعيدة عن السياسة رغم محتواها [illegible] الاخبار والموضوعات السياسية، ومع [illegible] الاعلام التي تملكها الدولة، والصحف [illegible] الرئيسية رسمية جدا بطبيعتها [illegible] سياسية، بمعنى انها لا تساهم بصورة [illegible] مخالفة السلطة السياسية، او في [illegible] السلطة السياسية او تولي المناصب [illegible] الاسبوعية المعارضة ذات قراء [illegible] ذات اثر محدود على السياسة [illegible] المعارضة ذات الجمهور الاكبر [illegible] قراءها او يشتريها الناس [illegible] المشاعر / التسلية، وهي ايضا [illegible] على السياسة.

ونتيجة لابتعادها بطبيعتها عن السياسة [illegible] وسائل الاعلام الاردنية قد [illegible] صيغتها الحالية، ومع انها [illegible] لكثير من الاردنيين [illegible] لمطامحهم.

انني لا [illegible] اعلامهم ان [illegible] اعتادوا على [illegible] ونتيجة [illegible] الاردن [illegible] السائدة [illegible] [illegible]

والفضل كحق للمواطن، وقد يكون العكس هو الصحيح:

فالعجز الاخير لنقابة الصحفيين والنقابات المهنية الاخرى عن حشد التأييد السياسي لموقفها ضد قانون المطبوعات المؤقت الذي اصدرته الحكومة، يوحي ان الاغلبية الواضحة من الاردنيين لم يبالوا بالقانون المؤقت

ويبدو ان الاغلبية تتقبل فكرة ان الاسرار السياسية تنحصر في ايدي عدد محدود من الاشخاص وليست متاحة بالضرورة لكل الناس وكحق لهم.

ان حرية الصحافة ليست هدفا مهنيا او سياسيا ملحا في الاردن، بسبب السياق السياسي والثقافي الذي نعيش فيه، من هنا فان الحرية الشخصية ليست هدفا اساسيا للثقافة السياسية الاردنية او العربية لانها ليست ذات قيمة عالية في ثقافتنا الاجتماعية، فالعدالة والكرامة، وليست الحرية، هما الصرخات الحاشدة للثقافات الاسلامية - العربية الاردنية والقبلية التي تميزنا لقد قبل معظم الاردنيين بالقيود التي فرضت على حرية صحافتهم وعلى الحريات الشخصية والسياسية الاخرى، لانهم بالمقابل يتمتعون بمزايا اخرى يرونها اهم بالنسبة لهم (الامن، تحسين نوعية الحياة، الكرامة الاجتماعية، الخ).

لذلك فان الحرية الشخصية، ثقافيا، ليست ذات اولوية للاردنيين مثلما هو الحال مع مواطني الديمقراطيات الغربية، لذلك لا ينبغي ان نتوقع من المواطنين المطالبة بحرية صحفية، اكبر في المستقبل القريب.

ان بعض الصحفيين الذين لا يسعهم التعايش مع القيود الحالية ينتقلون الى الخارج ويعملون من اجل المال في الدول المنتجة للنفط او يسعون الى حرية اكبر في الغرب وهذا يعزز الطبيعة الاساسية وحجم القيود على وسائل الاعلام، لان الصحفيين انفسهم، وانا منهم يتقيدون بحدود هذه الحرية، وينتهي بهم المطاف الى الوقوف عند الابواب كمراقبين لما يجري وحراسا لما هو مسموح به. وقد نحاول توسيع حدود المسموح به بين الحين والاخر، لكننا نمتثل للعمل ضمن تلك الحدود على اساس روتيني

> الحرية الشخصية من ناحية ثقافية ليست ذات أولوية للأردنيين مثلما هو الحال مع مواطني الديمقراطيات الغربية لذلك لا ينبغي ان نتوقع مطالبة المواطنين بحرية اكبر في المستقبل القريب

ان المنافع الاقتصادية والقرب السياسي من السلطة، والهيبة الاجتماعية، الشرعية الرسمية، المنافع المادية الملموسة، والمكاسب العديدة الاخرى للناشرين والصحفيين، تؤدي الى تكريس وترسيخ الوضع القائم الذي تشوبه العيوب فيما يتعلق بحرية تدفق المعلومات او مهنية اغلبية وسائل الاعلام لكن ذلك يستمر لان الافق السياسي لا يحمل اية بدائل، فالكثيرون يستفيدون سياسيا وماليا من النظام القائم، كما ان هناك مصادر معلومات بديلة، متاحة بسهولة، لاشباع حاجة معظم الناس الى الاخبار والاراء غير المتاحة محليا

وعلاوة على ذلك، ولان هنالك حرية اكبر في التعبير في مجالات خاصة - في البيت، العمل، مع الاصدقاء - فان الاغلبية العظمى من الاردنيين يستطيعون ان يتداولوا فيما بينهم وجهات النظر، بما فيها تلك الناقدة للحكومة والدولة، ولذلك فقد تم تحييد سياسي لمسالة الافتقار الى حرية الصحافة، وذلك نتيجة حرية التعبير المتاحة في الاطار الخاص، والذي اخذ يشمل النطاق العام (كما اظهرت الحملات الانتخابية بعد عام ١٩٨٩)

وفي الختام، استطيع القول ان تصورات الجمهور الاردني لوسائل الاعلام تعكس الارتباط الوثيق بين السلطة السياسية والقيم الثقافية في هذا المجتمع، انها تخلق جوا توفر فيه وسائل الاعلام صورا مختلفة للمجتمع - الصورة الرسمية، الصورة المعارضة، الصورة الترفيهية، الصورة الاسلامية، الصورة القومية العربية - لكن حقيقة الحياة اليومية لمعظم الاردنيين تختلف عن كل هذه الصور. ففيما يتعلق بالاخبار والترفيه، فان معظم الناس يملكون بدائل كافية لتلبية حاجاتهم، وفيما يتعلق بالاثر السياسي فان معظم الناس يتوجهون بانظارهم الى مراكز القوى وليس الى الصحافة لتحقيق اهدافهم او رفع شكاواهم، مما يبقي وسائل الاعلام كبعد حيوي، مسل ومثير في غالب الاحيان ومفيد جدا، في غالب الاحيان، لحياتنا اليومية، لكنها ايضا عامل سطحي فيما يتعلق بالسلطة السياسية في المجتمع - على الاقل في الوقت الراهن

* كاتب ومعلق اردني

الادارة الصحفية وخوض التجربة بروح المثابرة والمجازفة

النجاح يتطلب الالمام بحاجات الجمهور وتحقيق التكافؤ مع الحكومة والقطاعات المختلفة

محمود الكايد *

انها لمهمة صعبة ان يخوض المرء في موضوع «الإدارة الصحفية»، وما يتفرع عنها من قضايا تتصل بالملكية الصحفية والعلاقة بين إدارة الصحف والحكومة، ونقاط الاختلاف بين إدارة الصحيفة وادارة اية مؤسسة اخرى.

ومرد صعوبة هذه المهمة ان المراجع التي يمكن ان يعود اليها الدارس شحيحة، او انها ليست في متناول يدي انا على الاقل. ذلك ان الإدارة الصحفية موضوع شائك وصعب، وتختلف ادارة مؤسسة صحفية عن ادارة اية مؤسسة اخرى. فالشركة او المصنع او المؤسسة او البنك لها قواعد وأسس وانظمة تضبط اداراتها وتكاد هذه الأسس والانظمة والقواعد تشكل مبادئ متعارفاً عليها، واعرافاً وتقاليد تحدد حركتها وسير عملها.

اما في الصحافة فالامر مختلف تماما، لان الصحيفة وسيلة اتصال، ووسائل الاتصال قوة مؤثرة في حياة الافراد والمجتمعات، وهي العامل الرئيسي في تكوين المعرفة، وفي بناء علاقات جديدة، واحداث تغييرات كبيرة في المواقف والاتجاهات وفي انماط الحياة المختلفة. والصحافة احدى وسائل الاتصال المهمة، وهي كما عرّفها قانون الصحافة المصري في المادة الاولى منه: «سلطة شعبية مستقلة تمارس رسالتها بحرية في خدمة المجتمع، تعبيراً عن اتجاهات الراي العام، واسهاماً في تكوينه وتوجيهه، وذلك في اطار المقومات الأساسية للمجتمع والحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة».

لهذا فإن الإدارة الصحفية تختلف اختلافاً كلياً عن ادارة مؤسسات او هيئات او شركات اخرى، وذلك لطبيعة الدور الذي تقوم به كل من هذه المؤسسات. كما ان المسؤول الاول عن ادارة صحيفة تختلف مهامه ومسؤولياته وأسلوب ادارته للصحيفة عن مهام المسؤول الاول في المؤسسة غير الصحفية، حتى وان وجدت بعض القواعد المشتركة في الإدارة العامة.

فالمسؤول الاول في الصحيفة عليه الإلمام بالواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في البلد الذي تصدر به صحيفته، وان يكون على دراية بأوضاع البلد عامة، وأن يتمتع بقدر كاف من الوعي السياسي الذي يمكنه من مراقبة حركة المجتمع، بما فيها من اتجاهات وتيارات وفعاليات حزبية ونقابية ونشاطات رياضية وشعبية مختلفة. وعلاوة على ذلك يجب ان يكون واعياً لطبيعة الحكم وللمرحلة التي يمر بها البلد الذي تصدر فيه صحيفته.

كل ذلك حتى تسهل عليه مخاطبة القراء او المواطنين على اختلاف ميولهم واتجاهاتهم وفي سائر انحاء وجهات ومناطق البلد الذي تصدر فيه الصحيفة.

وإدارة الصحيفة الناجحة هي التي تقدم كل يوم الصحيفة الى القراء ليجدوا فيها ما يرضيهم ويشبع رغبتهم في التزود والمعرفة، بعيداً عن التعصب او الانغلاق، ويترفع عن العنصرية او الاقليمية او الطائفية او الجهوية.

والمسؤول الاول في الصحيفة، مع انه المرجع الاخير وله القول الفصل في ادارة شؤون ...

> على المسؤول الأول في الصحيفة الإلمام بالواقع الاجتماعي والسياسي في البلد وان يتمتع بقدر كاف من الوعي السياسي الذي يمكنه من مراقبة حركة المجتمع بما فيها من اتجاهات وتيارات مختلفة

الخدمات الصحفية التي تقدمها الصحيفة الى القراء.

المسؤول الاول في الصحيفة، وحتى تظل ادارته ناجحة، يجب ان يتمتع بحس عال لمعرفة ما يغضب القارئ او يرضيه، ما تنفر منه نفسه وما ترتاح اليه، مع الالتزام بالصدق واكبر قدر من الموضوعية.

ومن تراكم خبرتي وتجربتي الشخصية، كمسؤول اول في صحيفة (الرأي) ولمدة ليست قصيرة، فقد خلصت الى ان المسؤولية رسالة وهدف، وان المسؤول الحقيقي يجب أن يعمل ليكون موضع ثقة ودعم ومساندة جميع العاملين معه، ويشركهم في المبادرات والقرارات الجديدة، ويمكنهم من التصرف، ويمنحهم سلطات وصلاحيات ملائمة حتى يشعروا بالقدرة على العمل ويتولّد لديهم الإحساس بالملكية والانتماء، وهو ما يجب أن يشمل جميع الزملاء العاملين والمتعاونين من محررين وكتاب ومندوبين.

كما يجب ان لا يغيب عن ذهن المسؤول الاول في ادارة الصحيفة ولو للحظة واحدة، انه لا يحقق النجاح وحده، بل يتحقق النجاح والتقدم بجهود كل من يعمل في الصحيفة، واذا سئل عن نجاحه وتفوقه عليه أن يجيب: تفوقنا ونجاحنا نحن، لا تفوقي ونجاحي انا.

ثم ان من يضطلع بالمسؤولية الاولى في ادارة الصحيفة عليه الحرص على أن تظل صحيفته متميزة عن زميلاتها، بالكلمة الجريئة والتعليق الحار، وبالمقال الاكثر سخونة وعذوبة، وتتمسك فوق ذلك بالموقف الملتزم بقضايا الشعب والوطن والوقوف دائماً مع الحق والحرية والعدل، وضد الظلم والقهر والاستبداد

وفي الإدارة الصحفية الناجحة يجب ان يسود روح الفريق بين العاملين، وان يكون المسؤول عن ادارة الصحيفة متنبهاً ويقظاً لمسيرة صحيفته او مؤسسته يوماً بيوم، وان يسعى لان تظل صحيفته هي الاقرب الى الناس، وهي الاصدق والالصق بقضايا الشعب، والمعبرة عن طموحاته واحلامه على ان تبقى علاقات العمل بين الزملاء علاقات محبة واحترام، بعيداً عن الفردية والمصالح الشخصية، مغلبين دائماً الحب والولاء لصحيفتهم التي يعملون في رحابها وعرفوا على صفحاتها

ان التطلع الى الامام من اهم واجبات المسؤول الاول عن ادارة الصحيفة، وعليه معرفة الى اين يتجه، بحيث يكون الهدف محدداً والغاية واضحة، سواء من حيث تطوير الاداء الصحفي للزملاء او من حيث النظر الى ظروفهم المعيشية وحقوقهم المهنية، وذلك بالقدر الاكبر من الامانة والاستقامة والنزاهة، دونما تحيز او تمييز بين قسم واخر من اقسام ودوائر المؤسسة او بين زميل واخر من العاملين فيها.

وغني عن القول ان على الإدارة الصحفية الناجحة ان تعمل بجدية و حماس، وان تبذل كل جهد ممكن للارتقاء بمؤسستها، وان تنظر دائماً الى المستقبل بامل وثقة، وان تخوض التجارب وتجازف وتتحدى احياناً، وتصمد اذا ما هبت عليها رياح غضب او عواصف حسد، بسبب مكانتها المتقدمة وموقعها من مثيلاتها من المؤسسات. وعليها فوق ذلك ان تسعى ... وتواكب روح العصر بما يستجد من ... وما يطرأ من تطوير على العمل الصحفي ... تقنياً وبشرياً، فالصحيفة الناجحة ... تظل في حركة دائمة وعطاء مستمر ... ملل او تردد.

اما عن علاقة ادارة وتحرير الصحيفة ... الحكومة فهي تختلف بين حين وحين ... واخرى لكن الصحيفة المستقلة ... تحسب على حكومة او على رئيس او وزير ... تختلف ادارة الصحيفة مع حكومة ... مجموعة وزراء ومسؤولين، وكثيراً ما ... لكنه اختلاف نابع من مفهوم قائم على ... يظل البلد قوياً في نسيجه الوطني ... ولا اغدو مبالغاً اذا قلت ان العلاقات بين ... والحكومة كثيراً ما تتعرض الى الخلل ... الخلاف على الثوابت الوطنية او القضايا الاساسية، وانما بسبب ضيق الصدر ... على النقد، فإذا ما اشارت الصحيفة الى ... قصور في احد القطاعات، فان المسؤول ... القطاع او الوزارة او الدائرة ينبري ... الغاضب، معتبراً النقد الموجه لوزارته ... شخصي، ويرتب على ذلك موقفاً من الصحيفة ومن رئيس تحريرها، وربما بالتحريض عليها.

وهذه الظاهرة لا تقتصر على المسؤولين ... بل تشمل القطاعات المختلفة كالهيئات ... والنقابات والنوادي والجمعيات ... النقد ولا تقبل اية معالجة او مقالة ... سلبياتها او الى نواقص واخطاء في عملها.

وجملة القول ان العلاقة بين الحكومة والصحيفة غالباً ما تكون بين أخذ ورد ... وسبب ذلك هو اختلاف الاجتهادات ... وجهات النظر، لكن الصحيفة الناجحة ... تحافظ على علاقات متكافئة وصحية مع ... - اية حكومة - هذا اذا كان غاية الصحيفة ... تظل فاعلة في الحياة والمجتمع ... حضورها الدائم والموصول.

والعلاقة اخيراً بين الصحيفة والحكومة ... بوجه عام بعيدة عن التطرف ... اقرب ما تكون الى الاعتدال ... تفرضه طبيعة بلدنا، فلا ... الصحافة والحكومة، ولا ...

وبعد، يقولون ان الصحافة ... عن المتاعب... لكن مهمة ... الخوف والقلق.

* رئيس مجلس الإدارة ... للمؤسسة الصحفية الاردنية ... تايمز)

العلاقة بين الصحيفة والحكومة كثيرا ما تتعرض الى الخلل لا ... على الثوابت الوطنية او القضايا الأساسية وانما بسبب ضيق ... التعود على النقد وهذه الظاهرة لا تقتصر على المسؤولين ... الهيئات والأحزاب والنقابات والنوادي والجمعيات ... وجملة القول ان العلاقة مع الحكومة ...

الواقع الجديد للصحافة الاردنية اليوم

طاهر العدوان*

صدر العدد الاول من (العرب اليوم) صباح يوم السبت ١٧ ايار / مايو من العام الحالي، وصدر القانون المؤقت المعدل لقانون المطبوعات ظهر اليوم نفسه، وهذه من المصادفات الملفتة للانتباه، عدا انها مفارقة في تاريخ الحريات الصحفية في الاردن، لان صدور صحيفة يومية براسمال كبير مملوك من القطاع الخاص بالكامل هو مؤشر على تطور ايجابي في مفهوم حرية الصحافة، لكنه اقترن بصدور تعديل على قانون المطبوعات يمثل مؤشرا سلبيا في المضمار نفسه.

ويمكن ان اضيف هنا التعليق التالي على هذه المفارقة، قائلاً:

ان صفة عدم الثقة واليقين وطابع اللااستقرار لازما دائما مسيرة الديمقراطية في الاردن، انها دائما مفتوحة على شتى الاحتمالات وتتحمل كل الاستنتاجات المتضاربة بحيث لا يمكن التأكد او التيقن باننا نسير الى الامام او الى الخلف

في ١٨ ايار / مايو، نشرت الصحف العربية التبرير الحكومي لاصدار القانون المؤقت الذي تركز على ما سمي بصيانة قواعد مسؤولية الحرية الصحفية، جاء فيه ان ما يميز القانون الجديد ما يلي: اولا: رفع راس مال الصحف الاسبوعية الى (٣٠٠) الف دينار، وهذا سيجبر القطاع الصحفي الى الاتجاه نحو المأسسة الكبيرة.

ثانيا: ان تكون خدمة رئيس التحرير لا تقل عن (١٠) سنوات، وهذا بصدد التركيز على الخدمة والتجربة لممارسة المسؤولية الصحفية.

ثالثا: استبدال عقوبة السجن للصحفي بعقوبة الغرامة.

لقد كان واضحا ان البندين الاول والثاني في التبرير الحكومي يقصد بهما الايحاء للراي العام الاردني والصحف اليومية بان المقصود بالقانون هو الصحف الاسبوعية التي استهدفتها في السنوات الاخيرة حملة مركزة متهمة اياها بالاثارة وعدم المصداقية، اما البند الثالث حول استبدال عقوبة السجن فهو محاولة تقديم رشوة صغيرة للصحف اليومية وصحفييها، ثبت اخيرا انها غير صحيحة كما ساوضح فيما بعد.

وهكذا لم يمض سوى عدة ايام فقط لاكتشاف ان هدف القانون المعدل المؤقت هو حرية الصحافة بدون استثناء، والواقع ان واضعي القانون لم يضربوا «عصفورين بحجر واحد» فقط، وانما ارادوا اسقاط كل العصافير من على شجرة الحرية الصحفية دفعة واحدة.

لقد صدر هذا القانون قبل ايام او ساعات من حدوث استحقاق مهم جدا في تاريخ الحريات الصحفية بالاردن، حيث تم التخلي عن الوقت المحدد كموعد اقصى امام الحكومة (وفق القانون الصادر عام ٩٣) لكي تطرح اسهمها للبيع للقطاع الخاص.

تلك الاسهم التي تشارك فيها براسمال صحيفتي (الراي) و(الدستور) اليوميتين، وهي الشاركة التي مكنتها بدرجات متفاوتة من السيطرة على مجالس الادارة او التأثير عليها وعلى سياساتها الاخبارية والاعلامية والادارية احيانا، القانون المؤقت الغى هذا الاستحقاق، وهكذا خسر القطاع الصحفي فرصة تاريخية لاستقلاله الكامل عن السلطة التنفيذية.

في صحيفة (العرب اليوم) شاءت الصدف ان تكون اول «عناويننا الكبيرة» هي الدفاع عن حرية الصحافة، لقد شاركنا الصحف اليومية والاسبوعية ونقابة الصحفيين والنقابات والاحزاب في سلسلة المواجهات الاولى مع القانون المؤقت، وقد اعلنا اننا نعارض هذا القانون للاسباب التالية:

١. لان المسؤولية الجزائية [illegible] تنهي الاستثمار في الاعلام، وتوجه ضربة قاسية لصناعة الصحافة في البلد. المادة (٤٦/ب)

> ,,
> **اننا نعيش في عالم يمتاز بالسرعة والانفتاح في مجال المعلومات، والصحافة الاردنية تجد نفسها امام تحد حاسم بين الخضوع لطراز من السلوك السياسي الذي يرى خطورة اطلاق الحرية الصحفية ويعمل باستمرار بالوعي الجديد لدور الصحافة والتعددية السياسية والحياة الديمقراطية في صنع القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة الحديثة**
> ‘‘

اذن مسبق - يشكل جريمة . المادة (٢/٤٠)

٣. لان المادة (٤٠) تعني ان تكون الصحف نسخة من الجريدة الرسمية

٤. لانه ليس صحيحا ان عقوبة الحبس الغيت، والدليل نص المادة (١/٤٠)

لقد تم الترويج حكوميا، لمسألة اشراك صاحب راس المال بالعقوبة الى جانب رئيس التحرير كوسيلة للضغط على الاخير من داخل مؤسسته حتى لا ينشر اخبار وقصص الاثارة، غير انه تحت هذا الغطاء، وجهت ضربة استراتيجية لصناعة الصحافة في البلاد، ستمنع راس المال من المشاركة في انشاء مؤسسات صحفية، اضافة الى انه في حالة انشائها فستكون عقوبة الغرامات العالية وسيلة للضغط الداخلي على رئيس التحرير وعلى خط الصحيفة وقدرتها في صناعة الخبر كما هو، لا كما تريده السياسات العامة للحكومة لان القضية تصبح بالنسبة لصاحب راس المال قضية ربح وخسارة وليس قضية مصداقية ام لا

السبب الثاني المتعلق بالاخبار الامنية، فيمكن ان اسجل تجربتنا الخاصة خلال الايام الاولى التي تلت صدور القانون مما يعزز وجهة نظرنا تجاه خطورة العقوبات وكيفية استخدامها وتاويلها من قبل السلطة لتكون عصا تهديد فوق رؤوس الصحافة والصحفيين، تستخدمها عندما تريد وتلوح بها تهديدا او ابتزازا عندما تريد.

اثناء اعتصام الصحفيين امام رئاسة الوزراء الذي فرقته قوات الامن بالقوة، تم اعتقال ثلاثة من صحفيي (العرب اليوم) وعندما اتصلت بمركز الشرطة الذي احتجزوا فيه، ابلغت بصعوبة الافراج عنهم لانهم متهمون بالاعتداء على رجال الامن العام، مع ان الصحيح هو العكس تماما كما نشر وبث في وسائل الاعلام المحلية والعالمية.

ولاحقا لهذا التاريخ واثناء الجدال والمواجهة بين الصحافة من جهة وبين الحكومة من جهة اخرى، ارسل وزير الاعلام مقالة طويلة يطلب نشرها في الصحف اليومية الاربع في يوم واحد، يحاول فيها تبرير وضع قانون مؤقت، وقد رفضت (العرب اليوم) نشره. بعد اسبوع من هذا التاريخ ارسلنا الى المحكمة في قضية لا تزال قائمة بتهمة نشر خبر يتعلق بالامن. ولحسن الحظ وبعد تسجيل القضية نشرت صحف محلية وعربية انباء مماثلة لمحتوى الخبر الذي نشرناه، واخر ذلك كان خلال شهر تشرين اول [illegible]

مسامعي في المحكمة، وكانت امامي او استطيع الحصول عليه ونشره كوثيقة في مدونتكم لقد تم توجيه اتهامات لا توجه الا للمجرمين والارهابيين، فكيف يكون خبرا نشرته صحيفتي تهمة تخريبية وامنية خطيرة، بينما وبعد اقل من شهرين نشرت المخابرات العامة نفس الخبر على واجهات الصحف من باب الحرص على امن البلاد وسلامة شعبها" القضية الان امام قضائنا العادل الذي نثق بنزاهته

اما مسألة الغاء عقوبة السجن فهي غير صحيحة، فيكفي ان اشير الى سجن الصحفي اسامة الرنتيسي وهو احد (صحفيي العرب اليوم) ولمدة اسبوع في سجن الجويدة. وذلك بعد صدور القرار بعشرة ايام فقط، وهو ما حدث لصحفي او اكثر كما علمت بعد صدور القانون المؤقت

يمكن الاستشهاد بوقائع عديدة تبين واقع الصحافة الجديد في ظل التعديلات المؤقتة، اننا نواجه في (العرب اليوم) ضغوطا كثيرة بعضها يظهر للرأي العام مثل حرماننا من الترويج اليومي في الاذاعة والتلفزيون اسوة بالصحف اليومية الاخرى، غير ان كثيرا من هذه الضغوط لا يظهر للراي العام

اراد احد الوزراء ان يقنعني مرة باهمية القانون وان المقصود به صحف الاثارة، واضاف "هل تعتقد يوما باننا سنستخدم هذا القانون ضدك، لا شيء اخلاقيا يدعونا الى ذلك!" لكن عند الاختبار لسلوك القانون، ادركت ان الذين يقومون بدور الغيورين على حرية الصحافة انما يقصدون صحافة اخرى لا علاقة لها بالصحافة الحرة المستقلة، بل يقصدون في الواقع الدفع باتجاه وضع وسائل قانونية و«ديمقراطية شكلية» هدفها الرئيسي احتكار الصحافة تماما كما يتم احتكار وسائل الاعلام.

لقد اثار القانون المؤقت الشكوك وحالة من عدم الثقة بين قطاع الصحافة وبين الحكومة او السلطة التنفيذية، اننا يجب ان نكون حذرين مما يجري او مما يحصل من محاولات الانحراف بالحرية الصحفية لدفعها نحو الانحياز الملائم للسياسة الحكومية دون الالتفات الى اهمية الراي العام.

ان احد الانتقادات العامة التي توجه لحرية الصحافة في هذه البلاد يتمحور في النقطة التالية: وهي تهمة [illegible]

ادعاءات تستحق التأمل لخطورتها على [illegible] الذهاني لحرية الصحافة.

منذ عام ٨٩، قامت الصحف [illegible] الاسبوعية منها بدور فعال في نشر الاخبار [illegible] المتحيزة للحكومة، وهو ما اثار [illegible] سياسية معينة لا تتحمل النقد [illegible] الصحافة هو وسيلة حكومية [illegible] حريتها، وربما يكون مقدمة [illegible] هذه الحرية

نمو الصحافة الاردنية وازدياد عدد [illegible] خلال السنوات الاخيرة خلق مشكلات [illegible] السلطة التنفيذية، وخلق واقعا غير [illegible] الجماعات المؤثرة على اتجاهات البلاد [illegible] التي ترى في الحرية الصحفية ضررا [illegible] وعلى مدى تأثيرها في القرارات السياسية والاقتصادية والاعلامية. لقد استخدم [illegible] «الاخلاق» كقناع للفتك بالاسبوعيات [illegible] منهمكون في ايجاد طرق للتأثير بشكل [illegible] وغير مباشر على الصحف اليومية [illegible] سياسي غامض، يشغل بال كل مثقف [illegible] في السياسة المحلية، سلوك لا نعرف [illegible] البلاد تتجه نحو مأسسة الديمقراطية ام [illegible] عن كل ما انجز في هذا المجال.

ان المشكلة التي يجابهها العاملون في [illegible] الصحفي تزداد تعقيدا لان القانون الجديد [illegible] اضاف قيودا اضافية على القيود [illegible] المرفوضة اصلا في المادة (٤٠) تجعل [illegible] «رضى الحكومة» يشتمل على تجنب [illegible] لمجالات واسعة هي في صلب الاهتمام [illegible] واهتمام الصحافة، حيثما تكون [illegible] صحفية على وجه هذه الارض، وكل [illegible] ان تهتم بصناعة الخبر وليس برضى [illegible] تجد نفسها في حالة اصطدام متزايد [illegible]

اننا نعيش في عالم يمتاز بالسرعة والانفتاح في مجال المعلومات، والصحافة الاردنية تجد نفسها امام تحد حاسم بين الخضوع لطراز من السلوك السياسي الذي يرى خطورة اطلاق الحرية الصحفية ويعمل باستمرار بالوعي الجديد لدور الصحافة والتعددية السياسية والحياة الديمقراطية في صنع القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة الحديثة [illegible] بعد انهيار معظم الانظمة الشمولية وانتهاء الحرب الباردة، وبعد هذا الكم الهائل المستخلص من تجربة المنطقة العربية وملف [illegible] احتكار قرارات الدولة واحاطتها [illegible] التقديس.

الدور الجديد للصحافة الاردنية [illegible] صحافة وطنية حرة مستقلة [illegible] رغم حالات المد والجزر التي تواجهها [illegible] ثقة متزايدة في اوساط الراي العام [illegible] الصحفية ومشروعيتها، غير ان [illegible] الذي يمكن للصحافة ان [illegible] الاساس ذات صلة بال[illegible] الصحفي ذاته، لانه في امر [illegible] المسألة مجرد عمل [illegible] ففي الواقع، وفي ظل مرحلة [illegible] الشعوب الى المزيد من [illegible] الانسان، والحريات [illegible] مهنة يترتب عليها [illegible] تضحيات لانها [illegible] والمجتمع المدني [illegible]



احتج زعيم الحزب الشيوعي الدكتور يعقوب زيادين على «معلومة» وردت في صحيفة (الجوردن تايمز) يوم ٩٧/١٠/٢٥ قالت فيها مندوبتها للانتخابات نقلا عن مصادر وصفتها «بالمطلعة» ان الدكتور زيادين قام بنقل اصوات عائلته من الكرك الى الدائرة الثالثة في عمان لصلحة مرشحة الحزب السيدة اميلي نفاع

وقال الدكتور زيادين في رسالته المنشورة بتاريخ ٩٧/١٠/٢٧ في نفس الصحيفة ان «المعلومة» الواردة في المقال لا اساس لها من الصحة، وقال انه كشخص ترشح للانتخابات في القدس عام ١٩٦٢ ونجح فانه يؤمن «بان النواب يجب ان ينتخبوا للبرلمان اعتمادا على برامجهم السياسية ومناقبهم ومقدرتهم الشخصية وليس على قوة عائلاتهم أو ارتباطاتهم العشائرية». واستشهد الدكتور زيادين على ذلك بقوله انه عندما رشح نفسه لانتخابات عام ١٩٩٢ لم يسمح لأي من افراد عائلته بنقل اصواتهم الى الدائرة الثالثة «مع انني كان يمكن ان انجح بمساعدة بضع عشرات من الاصوات فقط».

بعد نجاحها الذي كان متوقعاً في توفيق اوضاعها وفق متطلبات قانون المطبوعات في تعديلاته الجديدة، فقد صدرت صحيفة (اخبار الاسبوع) في "حلة" جديدة بحجم التابلويد وبغلاف ملون وبإخراج فني شبيه بالذي كانت عليه بعض الصحف الأسبوعية التي توقفت عن الصدور، نتيجة فشلها في توفيق أوضاعها المالية.

ولم يتوقف التغيير على الشكل، إذ شمل المضمون إذ تصدر صفحة الغلاف عنوان مثير هو "الافراج عن الدقامسة" ويليه عنوان اخر اقل إثارة هو "عملية السلام في نظر المواطنين مدنة". فيما جرى استقطاب بعض الأسماء المعارضة مثل المحامي أحمد النجداوي والكاتب فخري قعوار.

ويمتلك رجل الاعمال والنائب السابق عيسى الريموني، صحيفة (اخبار الاسبوع)، وكان الريموني بدأ مشاريعه الاعلامية، بإصدار مجلة (الرائد العربي) الأسبوعية عام ١٩٨٧.

والى جانب هذه الصحيفة يمتلك الريموني «مركز الريادة للدراسات

مصادر حكومية لـ(المشرق الإعلامي): لن نستغرب عودة الصحف الأسبوعية



قالت مصادر حكومية امام (المشرق الإعلامي) إنها لن تستغرب قراراً من محكمة العدل العليا بإلغاء قرار تعليق الصحف الأسبوعيّة عن الصدور، وعودة هذه الصحف إلى الأسواق هذا الشهر

وأرجعت مصادر إعلامية القرار الحكومي بالتعليق إلى رغبة الحكومة، في ذلك الوقت، بعدم التشويش عليها خلال الحملات الإنتخابية، مع أنها كانت تشك أصلاً في شرعية قرارها.

لكنّ المصادر نفسها توقّعت أنّ لا تعود الصحف كلّها إلى الصدور لأسباب ذاتيّة، تتعلّق بمشاكل ماليّة.

وكانت الشركة الأردنية للصحافة والنشر، التي تصدر عنها (الدستور) رفعت قضايا على بعض أصحاب هذه الصحف لتخلّفهم عن دفع ديونهم التي تراكمت بسبب الطباعة.

وكان أصحاب الصحف قد سجّلوا لدى محكمة العدل العليا قضيّتين تعلّقت الاولى بعدم دستوريّة التعديلات على القانون، والثانية تحدّثت عن إساءة في تطبيق التعديلات نفسها، وخصوصاً في بند راس المال "المسجّل" و"المدفوع".

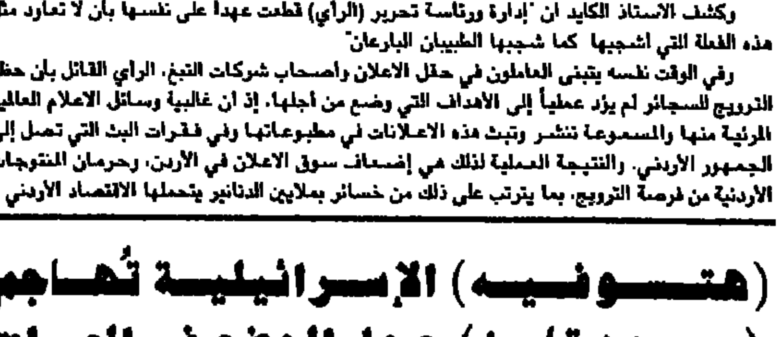
وتثور تساؤلات في شارع الصحافة الاسبوعيّة حول إمكانية التعويض عن الضرر الذي لحق بالصحف الثلاث عشرة وعشرات الصحافيين، في ما إذا حكمت المحكمة بإلغاء قرار الحكومة.

ويقول قانونيون لـ(المشرق الإعلامي) إنّ إحتمال التعويض غير وارد لسبب أنّ الدعوى المنظور بها لا تتضمّن مسألة التعويضات.

ويضيف هؤلاء أنّه بإمكان الذين تضرروا مقاضاة الحكومة في هذا الصدد، بعد صدور القرار من محكمة العدل، والذي يتوقّع قبل منتصف الشهر الحالي.

المصادر الحكوميّة لم تشا ان تُسهب في تناول الموضوع بإعتباره منظوراً امام المحكمة، ولعدم إستباق الأمور في هذا الشان، لكنّها تؤكّد بأنّ قراراً كهذا لن يكون كارثة للحكومة فقد مرّت الإنتخابات بسلام.

"التبغ" مسموح لمرّة واحدة فقط!



فوجيء قراء صحيفتي (الراي) و (الدستور) يوم ٩٧/١٠/٢٧ بإعلان ملون احتل مساحة ربع صفحة في الجريدتين ويروّج لمنتج جديد من السجائر، الذي صوره الاعلان في سماء زرقاء، فوق جسر حديدي وتحت عنوان: (الآن في الأسواق، الاختيار الأفضل للذوق الأفضل)

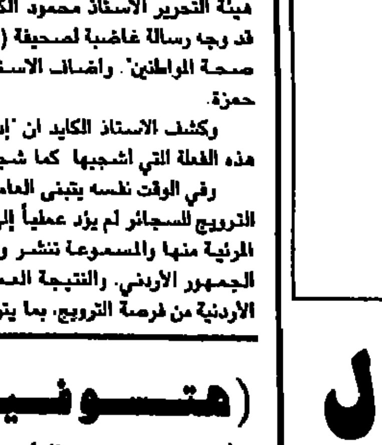
وسبب المفاجأة ان الاعلان عن السجائر والكحول محظور قانونياً في الأردن منذ مطلع الثمانينات، وذلك تمشياً مع مبادىء منظمة الصحة العالمية

ولدى سؤال أحد المسؤولين في (الراي) عن سر هذا التبدل في السياسة الاعلانية اجاب ان (المقصود لم يكن الترويج للسجائر، وإنما الاعلان لمرة واحدة عن نزول المنتج الجديد للأسواق)

وفي عدد (الراي) في ٩٧/١٠/١٣ كشف الكاتب "م" الذي يعتقد انه رئيس مجلس الادارة ورئيس هيئة التحرير الاستاذ محمود الكايد النقاب عن ان الدكتور زهير ملحس رئيس جمعية مكافحة التدخين قد وجه رسالة غاضبة لصحيفة (الراي) متهما إياها بمخالفة قوانين وانظمة وزارة الصحة " وإهانة لكل صحة المواطنين". واضاف الاستاذ الكايد انه تلقى عتبا اخر من وزير صحة سابق هو الدكتور زيد حمزة.

وكشف الاستاذ الكايد ان "إدارة ورئاسة تحرير (الراي) قطعت عهدا على نفسها بأن لا تعاود مثل هذه الفعلة التي اشجبها كما شجبها الطبيبان البارعان"

وفي الوقت نفسه يتبنى العاملون في حقل الاعلان واصحاب شركات التبغ، الراي القائل بأن حظر الترويج للسجائر لم يؤد عملياً إلى الاهداف التي وضع من أجلها، إذ ان غالبية وسائل الاعلام العالمية المرئية منها والمسموعة تنشر وتبث هذه الاعلانات في مطبوعاتها وفي فقرات البث التي تصل إلى الجمهور الأردني. والنتيجة العملية لذلك هي إضعاف سوق الاعلان في الأردن، وحرمان المنتوجات الأردنية من فرصة الترويج، بما يترتب على ذلك من خسائر بملايين الدنانير يتحملها الاقتصاد الأردني



(الدستور) تدخل المنافسة بالورق المصقول

التنافس الذي أشعله صدور (العرب اليوم) في شارع الصحافة اليومية ما زال يُعبّر عن نفسه هنا وهناك، وعلى غير صعيد.

ويبدو أنّ (الدستور) تشعر اكثر من غيرها بأهميّة التطوير، فبدأت بتغيير شكل صفحاتها، واحدثت تغييراً على نوع الورق ايضاً، وتقول اوساط مقرّبة منها أنّها ستتعاقد مع مدير جديد للتحرير، ورئيس جديد لقسم الإخراج.

وعلى الرغم من أنّ الورق الجديد المُستخدم يحمل شكلاً باذخاً، وتبدو الصور [illegible] اكثر نقاء، إلأ أنّ قرّاء قالوا لـ(المشرق الإعلامي) إنّ ما يهمّهم هو [illegible] الشكل...

على أنّ السيد سيف الشريف [illegible] العام، قال لـ (المشرق الإعلامي) [illegible] تأتي لتقديم الأفضل للقارىء [illegible] الأولى في الصحافة الأردنية [illegible] الصحافة العربية بعد صحيفة [illegible] تصدر في الإمارات.

وقال السيد الشريف إنّ الهدف هو تقديم أفضل الوان طباعية للقارىء، والمعلن من خلال المحافظة على نظافة يديّ القارىء، والإعلان ذي الالوان الناصعة الذي يُضاهي المجلاّت. والنظام المُستخدم لهذه الغاية فرنسي الصنع ويعمل على التسخين الحراري العالي الدرجة، حيث يمرّ الورق بدرجة حرارة ٢٠٠ مئوية، وخلال ثوان تهبط درجة الحرارة إلى الصفر في مبرّد لتجفيف الورق والأحبار، على نظام الغاز المضغوط"

وأشار السيد الشريف إلى أنّ الورق المصقول المُستخدم ذي وزن ٥٢ غم، كما أنّ الأحبار الجافّة ذات ميزة عالية الجودة، وهذا يرفع تكاليف الطباعة نحو ٥٠ ٪.

وقال إنّ (الدستور) تهدف من خلال الخطوة إلى إقتحام سوق الإعلان والتوزيع ، نافياً أن يكون التنافس مع صحف اخرى جديدة وراء النظام الجديد.

المدير المالي لـ (الإتحاد) الظبيانية [illegible]

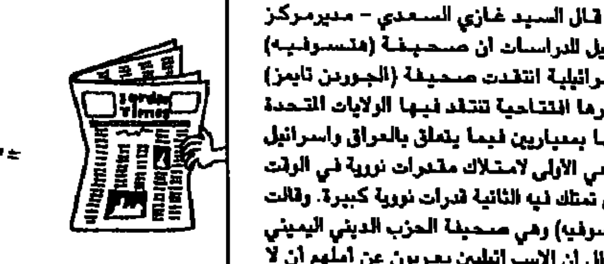
زار الأردن [illegible] المدير المالي [illegible] الظبيانية [illegible] محمد [illegible] الخطّاب [illegible] منذ شهرين [illegible] [illegible] (الإعلامي) [illegible] المشاكل المُعلّقة والتي دفعت (الإتحاد) إلى تغيير مدير المكتب، وقال : هذه مشاكل سياسية لا علاقة لي بها والخلافات كالعلاقات العربيّة ستظلّ موجودة.

من جانب اخر نشرت (الإتحاد) في الأسبوع الأخير من تشرين الأوّل مُقابلة مع رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" حاوره فيها صحافي اردني، وفي نفس اليوم نشرت صحيفة يومية اردنية نفس المقابلة ووضعت إسمين اخرين بإعتبارهما اجريا الحوار.

وفي نفس السياق قام وزير كبير سابق، ومسؤول في الحقل التربوي على مدار عشرات السنوات، بإرسال مُقابلة اجراها مع نفسه لصحيفة أردنية، تضمّنت اسئلة وأجوبة حول قضايا أردنيّة مختلفة.

المفارقة أنّ الصحيفة نشرت المقابلة على أنّها خاصّة بها، بعد أن وضعت إسم أحد صحافييها بإعتباره مُجري المقابلة.

(هتسوفيه) الإسرائيلية تُهاجم (جوردن تايمز) حول الوضع في العراق




قال السيد غازي السعدي - مديرمركز الجليل للدراسات ان صحيفة (هتسوفيه) الاسرائيلية انتقدت صحيفة (الجوردن تايمز) لنشرها افتتاحية تنتقد فيها الولايات المتحدة لكيلها بمعيارين فيما يتعلق بالعراق واسرائيل وسعي الاولى لامتلاك مقدرات نووية في الوقت الذي تمتلك فيه الثانية قدرات نووية كبيرة. وقالت (هتسوفيه) وهي صحيفة الحزب الديني اليميني المتدال أن الاسرائيليين يعربون عن املهم أن لا يكون المقال ظاهرة جديدة يقوم خلالها الأردن بالتحدث بلسانين.

وتستشهد الصحيفة على ذلك بقولها انه "في الوقت الذي يجتمع فيه وزير المياه الاردني مع وزير البنية التحتية ارئيل شارون يطلق الملك حسين والأمير حسن تصريحات لاذعة تجاه اسرائيل على أرضية قضية مشعل"

وكانت صحيفة (الجوردن تايمز) قالت في افتتاحيتها بتاريخ ١٩٩٧/١٠/١٣ ان الحملة التي تقودها الولايات المتحدة ضد العراق تهدف إلى حرمان ذلك البلد حتى من تطوير معرفته الاكاديمية في حقل الفيزياء النووية. وتساءلت الصحيفة لماذا تتغاضى الولايات المتحدة عن وجود مئات الرؤوس النووية في اسرائيل اثناء سعيها لمنع اية دولة عربية من الحصول على هذه التكنولوجيا. وتقول ان التفسير الوحيد لذلك هو عزم الولايات المتحدة على حرمان العرب من تشكيل اية قوة يحسب حسابها في المنطقة او العالم.

حسن التل لـ (فضيلة الشيخ قعوار): لقد تجاوزت كل الحدود!

إعتبر الكاتب حسن التل رئيس تحرير (اللواء) الاسبوعية إنتقاد الكاتب فخري قعوار لفتوى الشيخ سعيد الحجاوي مفتي المملكة بالوكالة حول المُشاركة بالإنتخابات تدخّلاً في ما لا يعنيه.

وقال في مقالة طويلة نُشرت في (اللواء) تحت عنوان: «مُداخلة بين يدي فضيلة الشيخ فخري قعوار»، ونُشرت في (الدستور) في نفس اليوم تحت عنوان: «مُداخلة بين يدي فخري قعوار» :يا أستاذ فخري لقد تجاوزت كلّ الحدود حتى وصل بك الامر إلى أن تدسّ انفك في شؤون الإفتاء وتتعرّض إلى شخصيّة إعتبارية لها إحترامها وتقديرها في المجتمع".

وأضاف:" لا يجوز لك بأيّ حال ان تتدخّل في الموضوع ليس لأنك غير مسلم بل إنّ الذي يقرأ ما تكتب يعرف ضحالة معلوماتك الإسلامية".

هل نحتاج لصحافة اسبوعية جديدة تتجاوز عثرات التجربة؟!

نضال منصور*

قد يستطيع الكثير من المتابعين للصحافة الاسبوعية ان يوجهوا لوما لها وان يتهموا بعضها بانها افتقدت للمصداقية احيانا وخرجت عن مالوف المجتمع ومنظومته القيمية المحافظة احيانا اخرى، واتجهت نحو «مانشيتات» الاثارة السياسية والاجتماعية دون الاهتمام بالمعالجات المهنية الموضوعية.

ولكنني اعتقد بان المنتقدين انفسهم لا يختلفون معنا بان الصحافة الاسبوعية في اكثرها ساهم في رفع سقف الحريات وعمل على انضاج التجربة الديمقراطية وفتح ملفات الفساد، ولم تلتفت هذه الصحف كثيرا لضغوطات مراكز القوى ولم ترتجف خوفا من الخطوط الحمراء الواهية التي كبلت الصحافة الاردنية قبلها.

ونحن في امس الحاجة لقراءة منصفة لواقع ودور الصحافة الاسبوعية بعد ان غابت عنا اكثرها بسبب قانون المطبوعات والنشر المؤقت.

اليوم علينا ان نتساءل هل يكفي ما قيل من مبررات واسباب لاغتيال تجربة الصحافة الاسبوعية .. هل خسرنا بغيابها .. هل ربحنا .. لماذا جرى كل ذلك؟!

هل نحتاج لصحافة اسبوعية جديدة تتجاوز عثرات التجربة الماضية وتحلق من جديد .. ام ان الصحافة اليومية ستاخذ دورها ومكانها وتسد النقص ان وجد؟!

اسئلة كثيرة تحتاج الى اجابات في ظل اجواء ازمة لا نعرف الى اين تتجه؟

تاريخ الصحافة الاسبوعية

عرف الاردن الصحافة الاسبوعية منذ تاسيس امارة شرق الاردن، ويتحدث كتاب «الصحافة الاردنية .. نشاتها وتطورها» الصادر عن دائرة المطبوعات والنشر عن صحف عديدة منها (الشرق العربي) وهي جريدة الاردن الرسمية، و (الشريعة) وهي اسبوعية سياسية ادبية صدرت في عمان لصاحبيها كمال عباس ومحمود الكرمي، وكذلك (الميثاق) لصاحبها الدكتور صبحي ابو غنيمة، و(الوفاء) لصاحبها صبحي زيد الكيلاني و (العهد) سياسية اجتماعية صاحب امتيازها دولة سليمان النابلسي و(البعث) سياسية لصاحبيها عبد الله الريماوي وعبد الله نعواس و (اليقظة) سياسية صاحب امتيازها سليمان الحديدي.

ويشير كتاب الصحافة الاردنية الى ان صحف العشرينات والثلاثينات والاربعينات اتسمت بالجراة في معالجتها للقضايا السياسية والاجتماعية، ونهضت الصحافة، بما فيها الاسبوعية، باعباء جسام تمثلت في تكوين مطالب الامة ومطامحها مما كشف عن صحافة وطنية كانت تقف على اهبة الاستعداد لمحاربة الاستعمار بشتى انواعه وتحمل كافة التضحيات.

ولكن الملاحظة التي لا يمكن تجاهلها ايضا بان الصحف الاسبوعية لم تكن تستمر في الصدور لفترات طويلة، وينقل عن السياسيين الذين عايشوا هذه الحقبة انها كانت لا تلتفت للشكل والمهنية في الكتابة وركزت على المضمون السياسي.

وشهدت صحافة الخمسينات تطورا وان «طغت عليها السمة الحزبية» ومن هذه الصحف مجلة (الخبر خبير) التي كان يراس تحريرها المرحوم ابراهيم سكجها، و(صوت الخليل) ورئيس تحريرها الشيخ محمد علي الجعبري و(الاخبار) ورئيس تحريرها اكرم الخالدي، و(النضال) وصاحب امتيازها احمد الطراونة ومحررها المسؤول رياض المفلح و(الكفاح الاسلامي) وهي لسان حال الاخوان المسلمين

واستمرت الصحف الاسبوعية في الصدور في السنوات اللاحقة، فصدرت (اللواء) في عام ١٩٧٢ والتي لا تزال مستمرة حتى الان و(الاثنين) عام ١٩٧٤ ورئيس تحريرها السيد عدنان الصباح وتوقفت بعد عام.

الصحافة الاسبوعية بعد الديمقراطية

وعلى الرغم من وجود الصحافة الاسبوعية منذ تاسيس امارة شرق الاردن، الا ان هذه المحاولة في دراسة واقع الصحافة الاسبوعية ستركز على الصحافة الاسبوعية ما بعد عودة الحياة النيابية عام ١٩٨٩ لاكثر من سبب، ابرزها انني عايشت هذه التجربة، ولهذا فحديثي عنها سيتسم بالواقعية بعيدا عن السرد التاريخي.

وكذلك وكما يقول السياسي والكاتب جميل النمري في دراسته «الصحافة والديمقراطية في الاردن»، فان «الصحافة الاسبوعية لم تكن رائجة قبل مرحلة الديمقراطية خاصة وان التراخيص كانت محجوبة ولا يستجاب لاي طلبات اصدار صحف جديدة».

ويقول النمري عن الصحافة الاسبوعية .. «كانت هناك صحيفة اسبوعية هي (اللواء) وهي ذات توجه اسلامي معتدل .. كما ان هناك صحيفة ثانية هي (اخبار الاسبوع) محدودة الانتشار وذات خط معتدل، وظهرت صحيفة اخرى ذات طابع جديد هي (شيحان) تتسم بالصبغة الاجتماعية تشبع فضول الوسط الشعبي، ولقد لجأت الى الاكثار من استخدام اللغة الدارجة وكان صاحبها د. رياض الحروب قد تخرج من اليونان وعمل على نقل اسلوب احدى الصحف الشعبية هناك».

وبالاضافة الى ذلك ظهرت مجلة (الافق) لصاحبيها طارق مصاروة ومريود التل، وقد حصلت على ترخيص مجلة اقتصادية، الا ان رئيس التحرير كان يطمح الى ملء الفراغ في غياب اي مجلة سياسية اسبوعية.

وواقع الحال ان الصحافة كانت محدودة العدد، وكان الاهتمام بها قبل مرحلة الديمقراطية من القارئ ليس كبيرا .. وانتقلت الى موقع جديد بعد الديمقراطية وبعد صدور قانون المطبوعات والنشر السابق، حيث بدأت تشغل القارئ في الاردن وخارجه مهما كانت بيئته او ثقافته الاجتماعي، وتزايد عددها حتى زادت الى

المنوحة لاصدار صحف اسبوعية عن العشرين

واقع الصحافة الاسبوعية

والسؤال ما واقع هذه الصحف التي بدأت تثير الجدل في الاوساط السياسية والشعبية، وبدأت ايضا تقلق الحكومات بمناددتها الجريئة حتى اتجهت الحكومة لاصدار قانونها المؤقت الذي علقت بموجبه (١٣) صحيفة .. ما واقع هذه الصحف التي اصبح رؤساء تحريرها زوارا دائمين للمحاكم والسجون؟

انني اعتقد ان هناك نظرتين لهذه الصحف .. نظرة من الداخل وهي الرؤية التي يمكن ان يقدمها اصحاب ورؤساء تحرير هذه الصحف، وهي نظرة تتعامل مع معطيات كثيرة تبدأ من تاسيس الصحيفة مرورا بعلاقتها بالحكومة وعلاقتها بالجمهور «القراء» والاعلان والتوزيع والتعامل مع كل هذه المعطيات والعوامل التي تؤثر في الصحيفة يسهم في قراءة اكثر موضوعية لواقع الصحافة الاسبوعية

وهناك نظرة من الخارج للصحف الاسبوعية . وهي نظرة لا تقل اهمية عن نظرة العاملين في المطبخ ولكنها نظرة المتلقي الذي لا ينشغل في تفاصيل العملية بل يتعامل مع النتائج ويحاكمها!

> نحن الذين نصنع الصحافة الاسبوعية ونعايشها لحظة بلحظة، قد نتفق مع بعض القراء بان صورة الصحافة الاسبوعية وواقعها لا يمثل الواقع الذي نريد

نظرة من الخارج

وسابدأ من المحطة الثانية، «النظرة من الخارج» فماذا يقول القراء الذين يتابعون الصحف الاسبوعية بانتظام وغير انتظام .. ماذا يقول المهتمون السياسيون واصحاب القرار عنها؟!

لم اعثر على دراسات محددة عن الصحافة الاسبوعية ونظرة الجمهور لها، وقيل بان بعض الصحف قامت بدراسات عن انتشار الصحف واسبابها لم تعلن نتائجها .. وحاولت اخذ راي بعض المتابعين للصحف الاسبوعية من غير العاملين بها لكنني لم اوفق بذلك ..

والحقيقة التي ساعترف بها بان الاستقراء الاولي لنظرة عدد لا باس به من الجمهور للصحافة الاسبوعية قبل قرار الحكومة بتعليق صدور اكثرها لم يكن ايجابيا، وان صورة الصحافة الاسبوعية اتخذت منحى تراجعيا منذ بداية مرحلة الديمقراطية، وحين تسال قارئا عاديا عن الصحف الاسبوعية يجيبك بدون تردد «تكذب .. تبالغ .. تضع عناوين خادعة .. مثيرة .. لا تلتزم بقضايا الاخلاق العامة» .. وحين يكون منصفا قد يقول لك بانها «جريئة تكتب ما لا تكتبه الصحف اليومية .. تكشف الفساد .. تعارض الحكومة».

الاسبوعية فان النظرة لن تختلف كثيرا بعد ان تزايد عدد الصحف الاسبوعية «مواطن عادي، وان كان سيقدم تشخيصا فهو يتحدث عن «عدم المصداقية و«سيتحدث عن تضليل الصحف بعناوين وسيركز على اتجاهات الصحف وحرصها على استدراج الجمهور عرائزه واغفال صفحات الثقافة .. والمتابعات السياسية الجادة، وربما يعترف السياسي بان سقف الحرية عال في هذه وبانها تستقطب كتابا من الوان السياسي المختلف .. وبانها استفادت من الديمقراطية اكثر بكثير من الصحف اليومية جمهورها يشمل الشرائح الاجتماعية «سياسية اجتماعية».

وامانة القول بان بعض الاتهامات التي للصحف الاسبوعية صحيحة، ولكن الغريبة بان الذين يهاجمون هذه الصحف لها الاتهامات التي لا حصر لها يقبلون على الصحف الاسبوعية ولا يتوقفون عن حين تخرج عن المقاييس التي يريدونها!

وفي المقابل، فان الصورة التي ترسخت اذهان القارئ والجمهور عن الصحافة الاسبوعية لحق بها الكثير من التشويه والمغالطات اطراف متعددة، منها من تعمد تكريس السلبية، ومنهم من بدا بترديدها دون

نظرة من الداخل

نحن الذين نصنع الصحافة الاسبوعية ونعايشها لحظة بلحظة، قد نتفق مع بعض القراء بان صورة الصحافة الاسبوعية وواقعها الواقع الذي نريد، غير ان رؤية الصورة والمعطيات التي تتحكم بالعملية الصحفية تخرج الصحيفة للنور تجعل من منطق والتقييم مختلفا.

فما هي المحددات التي يتعامل معها الصحف الاسبوعية ورؤساء تحريرها العاملين فيها وهم يقدمونها للناس اكثر من قضية شائكة تكون ضمن ابرزها التالي:

١. تاسيس الصحف الاسبوعية: ان الصحف الاسبوعية تعود لملكيات شخصية عائلية، باستثناء عدد محدود من الصحف الاغلب فان راسمال هذه الصحف كان ولذلك فان اصحابها كانوا يحرصون الاستمرار بامكانات محدودة، وكانوا لمنطق «السوق» والبيع.

٢. التوزيع والانتشار: لا توجد وواضحة لما يريده الجمهور مؤشرات نعرفها نحن الذين الاسبوعية ونطل على ارقام وقضايا الجنس والتي تلقى اوساط مختلفة في المجتمع ولذلك فليس من المستغرب الصحف الاجتماعية التي والجنس اكثر من المؤشرات تبين بان الجمهور الثقافية وحتى السياسية

مثيرا اهتماما من القراء، فمثلا، لو سالت عن اهم الحوادث التي شهدها البرلمان الماضي لتحدثوا عن المشاجرة التي وقعت بين النائبين عبد الرؤوف الروابدة واحمد الكساسبة، وسيحدثونك عن اتهامات توجان للنواب وللحكومة «ببيع القدس» لكن لن تجد الا القلة الذين سيسلطون الضوء على القوانين الاقتصادية، فالاحداث المثيرة هي ما يتذكرها الناس ويتابعونها.

واستنادا لهذه المؤشرات في التوزيع والى حقيقة واضحة بان السوق الاردني محدود الاستيعاب للصحف، فان اصحاب الصحف يدفعون في اكثريتهم نحو جذب الجمهور وتقديم المادة الشيقة التي ترضيه وتجعله يقبل على الصحيفة وان لم تتوافق هذه المادة الصحفية مع معايير المجتمع، وبمعنى اخر ان الصحف الاسبوعية خرجت عن الانماط التقليدية في تقديم المادة الصحفية!

٣ الاعلان: يشكل الاعلان الدخل الرئيس لكل الصحف الناجحة والقوية، ففي ندوة عن تمويل الصحف عقدها المركز الاردني للدراسات، قال نائب المدير العام في جريدة (الراي) السيد نادر حوراني «بان ٨٦٪ من دخل جريدة الراي من الاعلان». ولكن الصحف الاسبوعية حتى الان بما فيها (شيحان) الجريدة الاقدم لم تدرجها الشركات في برامجها الاعلانية السنوية .. وهي اي الشركات تتجاهل الاعلان بالصحف الاسبوعية لعدة اسباب اهمها ان موازناتها للاعلان محدودة والاولوية لجريدة (الراي)، أولا وثانيا ان القناعة بجدوى الاعلان بالصحف الاسبوعية محدود، وهناك من يرفض الاعلان بالصحف الاسبوعية، لانه يعتبر بعضها مسيئا لشركته، او انه يخشى مواقف الصحف الاسبوعية وتوجهاتها السياسية وارتباطاتها، او انه يخشى منحها الاعلان حتى لا تغضب الحكومة منه

كما ان الاعلان الحكومي وشبه الحكومي لا يصل الى الصحف الاسبوعية منه الا الفتات وبشق الانفس، والتشريعات مثل قانون الشركات يلزم الشركات بنشر ميزانياتها بصحيفتين يوميتين.

ان قصة الاعلان مع الصحف الاسبوعية وضعها بازمات مالية وهو ما دفعها للبحث عن اساليب للتعويض عن ضعف الاعلان، الدخل الرئيس للصحف.

٤ الكفاءات المهنية: رغم وجود عدد ليس بقليل من الصحفيين، لكن الاقتراب من الواقع يكشف عن ضعف بالكفاءات المهنية، فالتعامل مع القصة الصحفية سطحي والتدقيق في المعلومات وصحتها ومصداقيتها لا يتم دائما، وهذا الامر لا يقتصر على الصحافة الاسبوعية ولكنه في هذه الصحف يكون اكثر اهمية لان الصحف الاسبوعية تتعامل مع ما وراء الخبر وتحاول ان تبحث في التفاصيل والاسرار، ولذلك فان ضعف الكفاءات اثر على صورة هذه الصحف.

٥. تدفق المعلومات: رغم ان كل التشريعات الاعلامية تنص على حق الصحفي في الحصول على المعلومات من مصادرها، اذ انها الطريق للمصداقية، غير ان الصحفيين وخاصة الصحفيين من الصحافة الاسبوعية والتي لا تحسب رسمية وحكومية تعاني من اغلاق الابواب بوجهها فلا تمنح المعلومات فتضطر للوصول الى المعلومات من مصادر قد لا تكون موثوقة.

هذه ابرز المحددات التي تتفاعل مع بعضها لتشكل الصحيفة الاسبوعية بصورتها .. هواجس التوزيع واختيار الموضوعات التي تجذب الجمهور .. ضعف الاعلان والتوجه للبحث عن البدائل .. انتقاد المعلومات ومحاولة الكتابة بدون توثيق وتدقيق .. ضعف الكفاءات والتوجيه وسيطرة وخضوع رؤساء تحرير الصحف لرغبات المالكين .. كل ذلك عوامل بلورت الواقع الذي تعيشه الصحافة الاسبوعية.

هذه هي الصورة العامة، اما التفاصيل والخصوصيات لكل صحيفة فتختلف .. (فهناك صحف خضعت لمنطق «الجمهور عاوز كده» فتحولت الى صحف جريمة وجنس .. وهناك صحف تبنت خطا ايديولوجيا واضحا .. وهناك صحف سعت للتوازن



عن صحيفة الدستور

ومهما كان التباين فالظلم والتشويه لحق بكل الصحف الاسبوعية).

ودفاعا عن الصحافة الاسبوعية، يقول د. رياض الحروب رئيس مجلس ادارة صحيفة (شيحان) بان الصحافة الاسبوعية هي التي اعطت للتجربة الديمقراطية معناها، ولو لم تكن هذه الصحف في الاردن لما شعر الناس بالتغيير الديمقراطي .. وانها بعكس الصحف اليومية كان تحركها كبيرا وهائلا .. وهي من اعطت للديمقراطية لونها .. فساهمت بخلق القضايا الخلافية والتفاعل في اوساط الراي العام .. وبدات تصل للمحاكم بسبب ما تثيره .. ومن الصحف الاسبوعية فقط من سجن بسبب كتاباته وهذه شهادة تدل على جراتها وشجاعتها!!

> وما يثير الحيرة بان الجمهور الاردني لا يعاقب حتى الان المسيء من الصحافة ويكافىء الذي يصيب ويبدع .. ومن لا يصدق فعليه ان يعود لارقام التوزيع ليكتشف بان بعض المواضيع الصحفية التي نالت الشتائم من الجمهور كان الاكثر توزيعا؟

ماذا جرى ؟!

لا تبدو صورة اكثر الصحف الاسبوعية زاهية مشرقة، ولكن هل كان التدخل الجراحي للحكومة باصدارها القانون المؤقت هو الحل المطلوب والمخرج، .. وهل وصلنا الطريق المسدود حتى يكون «البتر» هو العلاج الوحيد؟!

ان المبررات الحكومية التي تم تسويقها لا تصمد امام حجة المنطق، فالحديث عن محاربة الاساءة للاخلاق العامة حجة لا تصمد امام غزو الستالايت والانترنت ودخول الصحف والمجلات العربية والاجنبية والتي تحوي صورا فضائحية واخبارا اضعاف ما كانت تحتويه بعض الصحف الاسبوعية.

ولا يحقق راسمال الذي حدد من قبل الحكومة رفع سوية العمل الصحفي حيث ان لتحقيق ذلك شروط ووسائل اخرى.

ولا تحكم العقوبات القاسية والملاحقات الكثيرة «الهلامية» السلطة الرابعة للصحافة، بل تخلق صحفا مدجنة وصحفيين يخشون السجون والملاحقة.

وان كنا نتفق مع الحكومة بان هناك بعض الاخطاء في الصحف الاسبوعية وحتى اليومية، الا ان اقرار القانون المؤقت للمطبوعات والنشر بهذه الصورة وطريقة تطبيقه يؤشر على انه توجه سياسي للتضييق على الحريات الصحفية وتحديدا على الصحف الاسبوعية.

وعلى ما يبدو فان الحكومة لم يعد يتسع صدرها لمزيد من النقد والرقابة، فكان ان قررت «اغتيال» الصحف المشاكسة وكان الطريق لتحقيق ذلك قانون المطبوعات والنشر.

وتنسجم هذه الرؤية اذا ما علمنا بان الصحف اليومية بدات تتلقى الفرمانات وبدات تتلقى مكالمات «التوبيخ» لانها خرجت عن الخطوط المحددة لها.

ماذا نريد؟

اذن ماذا نريد؟ نحن نعتقد ان الاردن بحاجة لصحافة حرة . صحافة تراقب الحكومة وتنتقدها ان اخطات، وتراقب احزاب المعارضة وتنتقدها ان اخطات ايضا .. صحافة موضوعية تهتم بالمعلومات وتقدمها وتدرك ان حق المجتمع في معرفة ما يجري حق مقدس لا يجوز المساس به مهما كانت المبررات والذرائع.

صحافة تجذب القارئ، ولا تكذب عليه .. صحافة تدافع عن الوطن لا عن «سارقيه».

وبلا شك فاننا بحاجة لانطلاقات جديدة .. الصحافة الاسبوعية تعثرت احيانا .. هذا صحيح والحكومة اخطات بمعالجتها .. هذا اعتراف ضروري للبحث عن رؤية جديدة.

واكثر ما يحز بالنفس ويثير القلق بانك لا تشعر بان هناك استراتيجية اعلامية للدولة تنطلق منها للتعامل مع الصحف اليومية او الاسبوعية.

وما يثير الحيرة بان الجمهور الاردني لا يعاقب حتى الان المسيء من الصحافة ويكافيء الذي يصيب ويبدع ومن لا يصدق فعليه ان يعود لارقام التوزيع ليكتشف بان بعض المواضيع الصحفية التي نالت الشتائم من الجمهور كان الاكثر توزيعا؟

انني اعتقد ان المنطلقات الجديدة يجب ان تركز على المحاور التالية

١ استراتيجية اعلامية واضحة المعالم للدولة لا تفصلها حكومة على مقاسها ولا حزب . لا تشيد بمنطق المحسوبية والمصالح الضيقة . تستفيد من التاريخ وتدرس الواقع وتتعامل مع المستقبل

٢. بناء المؤسسية في الاعلام .. ففي زمن ثورة المعلومات لا تبقى ولا تكبر ولا تنجح سوى المؤسسات

٣. خوض النضال من اجل التاكيد على حق الصحفي والمؤسسات الاعلامية في الحصول على المعلومات.

واخيرا ..

علينا ان نتذكر ما قاله سياسيون وزعماء تاريخيون .

"الصحافة الة يستحيل كسرها وستعمل على هدم العالم القديم ليتسنى لها ان تنشيء عالما جديدا .."

فولتير

"عندي ان اعيش في بلاد بها صحافة وليس بها قانون، افضل من ان اعيش في بلاد بها قانون وليس بها صحافة".

جيفرسون

"يجب ان يكون كاتب صحافي بين كل عشرة اشخاص في هذه البلاد".

روزفلت

* رئيس تحرير صحيفة (الحدث) الاسبوعية والتي علق صدورها في اواخر شهر ايلول.

مكانة الأعمدة في الصحافة الأردنية اليومية

الدكتور فهد الفانك *

دل استطلاع الراي الذي قام به مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية قبل عدة شهور على انخفاض نسبة قراء الصحف في المجتمع الأردني بالرغم من انتشار التعليم حتى ان نسبة الامية انخفضت الى حوالي ١٥٪ فضلاً عن الاهتمام بالقضايا السياسية والشؤون الاقتصادية.

فقد اشار الاستطلاع الى ان ٣٤,٢٪ فقط من البالغين يقراون صحفاً يومية من وقت لآخر مقابل ٥٢,٣٪ في السنة السابقة (١٩٩١)، الأمر الذي يدل على فرق جوهري يصعب تفسيره. ذلك ان كون ثلثي المواطنين البالغين لا يقراون صحفاً ظاهرة غريبة في عصر الإعلام، كما ان إقلاع نسبة كبيرة من قراء الصحف عن عادة قراءة الصحف امر اشد غرابة.

لكن الاسوأ من ذلك ان نسبة من يقراون اعمدة الصحف اليومية انخفضت بدورها من ١٩,٨٪ في سنة ١٩٩٦ الى ٨,٤٪ فقط في ١٩٩٧، اي الى اقل من النصف. وبعبارة اخرى فان ما بين ٢٥٪ الى ٢٨٪ فقط ممن يقراون الصحف يقراون بعض اعمدتها والباقون يتصفحون الأخبار والاعلانات والوفيات ولا يتوقفون عند الاعمدة بل يمرون عليها مر الكرام.

ربما كان مركز الدراسات يرغب في التاكد من هذه النتائج الغريبة عن طريق اعادة التدقيق اللاحق لان من الصعوبة بمكان تفسير اسباب انخفاض عدد قراء الصحف لهذه الدرجة خلال سنة واحدة، مع علمنا بان توزيع الصحف لم ينقص كثيراً، وفي بعض الحالات زاد.

وباعتباري كاتب عمود يومياً في (الراي) يصفه البعض بانه مقروء، يصعب علي قبول (حقيقة) ان ٨,٤٪ فقط من البالغين، قراوا ولو عموداً واحداً خلال الاربعة اسابيع السابقة للاستطلاع. كما يصعب علي قبول (حقيقة) ان ثلاثة ارباع الذين يقراون الصحف اليومية لا يقراون اي عمود!

والاشد صعوبة ومرارة على نفسي قبول (حقيقة) ان اكثر كتاب الأعمدة مقروئية لم يقرأ عموده خلال الأيام السبعة السابقة للاستطلاع سوى ٣,٢٪ من البالغين او ٤٠٪ ممن يقراون اعمدة، حتى ولو كان ذلك يعني بضعة الاف.

ليس القصد من كل هذا مناقشة النتائج الرقمية التي توصل اليها الاستطلاع، وحتى لو كانت هذه النتائج مبالغاً فيها باتجاه التشاؤم فان من الثابت تقريباً ان القراء ليسوا متلهفين على الاطلاع على ما يكتبه كتاب الأعمدة وهذه حقيقة قد نختلف على مداها ولكننا لا نشك في وجودها

فإذا كان الأمر كذلك، فلماذا تخرج جميع الصحف الأردنية اليومية عن طورها في سعيها لمل‍ء صفحاتها العديدة بالأعمدة والمقالات المرصوفة رصفاً؟ هذا سؤال لا يجيب عليه رؤساء التحرير الذين يبدون انهم يقراون الأعمدة بإعجاب، وخاصة اذا كانت منشورة في صحيفة منافسة.

وقد خطر لي ان افحص سلوك الصحف اليومية الاربع التي تصدر باللغة العربية ليومين متوالين هما ٥ و ٦ تموز من هذه السنة، لأجد نتائج مذهلة.

لقد نشرت كل من (الراي) و(الدستور) و(العرب اليوم) ٢٦ عموداً في عددها الصادر يوم ٩٧/٧/٥. وكانت جريدة (الأسواق) ارحم بقرائها، فقدمت لهم في اليوم المذكور ١١ عموداً، ومقالاً فقط، وفي اليوم التالي ٩٧/٧/٦ تكررت الظاهرة نفسها تقريباً، مما يدل على ان اليوم المفحوص كان يوماً نموذجياً

وعند مقارنة اسماء كتاب الأعمدة والمقالات خلال اليومين المذكورين تبين ان ٨ أسماء تكررت في (الراي) وهو عدد كتاب الأعمدة الذين تظهر مقالاتهم ست مرات على الأقل اسبوعياً. ويرتفع العدد الى ١١ كاتباً يومياً في (الدستور) ليقفز الى ١٦ كاتباً يومياً في (العرب اليوم) في حين تظهر بانتظام يومي في (الأسواق) اربعة اعمدة.

وبناء على الأرقام أعلاه يمكن القول بان عدد الأعمدة التي تنشرها الصحف اليومية الاربع يبلغ ٨٨ عموداً ومقالاً في اليوم الواحد، نصفها تقريباً اعمدة يومية، والباقي من صندوق البريد فلا عجب اذا فشلت هذه الأعمدة في اجتذاب القراء او اثارة انتباههم. ولعل الصحف تظن ان الكثرة العددية للاعمدة والمقالات تعوض عن انخفاض المستوى، وكان قراءة اربعة اعمدة من الدرجة الرابعة تعادل عموداً من الدرجة الاولى!

للمقارنة نذكر ان صحيفة يومية عالمية متميزة مثل (نيويورك تايمز) لا تنشر مقالات او اعمدة الا في الصفحتين السابقتين للصفحة الأخيرة، وتشمل احداها في العادة مقالين افتتاحيين او ثلاثة من المحررين بدون توقيع، ومجموعة من رسائل القراء في التعليق على مواد الأعداد السابقة، وتشمل الثانية عمودين اثنين لكتاب الأعمدة المتخصصين، والذين يظهر لكل منهم مقال واحد او مقالين في الاسبوع، ومقال او اكثر لمختص من خارج اسرة الصحيفة قد لا يظهر له مقال اخر خلال سنة

من المحتمل ان غزارة الأعمدة والمقالات في الصحف اليومية الأردنية تعود الى شبه غياب المجلة الاسبوعية والشهرية لمدة طويلة واذا حاولت الصحف اليومية ان تسد الفراغ، وان تقوم مقام اليوميات والأسبوعيات بل والدوريات، وان تكون لقرائها الصحيفة والمجلة الدورية

وربما ان الوقت قد حان لإعادة النظر في سياسة مل‍ء صفحات اليومية بالمقالات وبالتالي التركيز على النوعية والمستوى بدلاً من الكم والحجم، خاصة وان القراء قالوا كلمتهم وبقي على رؤساء التحرير ان يستوعبوها

هناك انطباع خاطئ بان المؤهل الأهم للكاتب اليومي هو امتلاك ناصية اللغة العربية، [illegible] كتابة انشاء عربي مضبوط، ومن هنا نجد ان [illegible] حولت عدداً من الأدباء والشعراء الى كتاب [illegible] رأسمالهم انهم قادرون على كتابة نثر عربي [illegible] الناحية اللغوية. والحقيقة ان الابداع الأدبي [illegible] والصحافة اليومية شيء اخر، وان كان كلاهما [illegible] نفس المفردات وهي الكلمات.

العمود الصحفي الذي يستحق النشر [illegible] المكثف الذي تتوافر فيه ثلاثة شروط [illegible] مصداقية تهم القارئ، وتوضيحات [illegible] وتشويق بعبارة اخرى فالعمود الصحفي [illegible] (بتسكين العين وكسر اللام)، [illegible] اللام)، ويمتع.

* كاتب ومحلل اقتصادي [illegible]

بعض الكتاب اليوميين كما في ١٩٩٧/٧/٥

الراي	الدستور	العرب اليوم	الأسواق
احمد المصلح	باسم سكجها	ابراهيم جابر	[illegible]
سلطان الحطاب	جهاد المومني	جميل النمري	[illegible]
طارق مصاروة	جورج حداد	حلمي الاسمر	[illegible]
فخري قعوار	حمادة فراعنة	خالد الزبيدي	[illegible]
فهد الفانك	خولة عبدالهادي	رهام الفرا	
محمود الريماوي	خيري منصور	صالح القلاب	
مؤنس الرزاز	راكان المجالي	طاهر العدوان	
	طلعت شناعة	عبدالهادي المجالي	
	عريب الرنتاوي	محمد الصبيحي	
	محمد ابراهيم داود	مروان حزين	
	يوسف ابو لوز	موسى حوامدة	
		يوسف غيشان	

الصحفيون يدعون التل الى التسامح مع الصحف العربية والسماح بدخولها

المشرق الاعلامي - خاص

في زاويته الاسبوعية التي يكتبها في (الراي) تحت توقيع «م» دعا السيد محمود الكايد، رئيس مجلس ادارة المؤسسة الصحفية الاردنية ورئيس هيئة التحرير فيها، مدير المطبوعات والنشر الجديد السيد بلال حسن التل الى التريث والتسامح في تعامله مع المطبوعات العربية الصادرة في الخارج والتي ذكرت الانباء الصحفية ان السيد التل داب على منعها في الآونة الأخيرة.

وكان السيد التل الذي استلم دائرة المطبوعات في بداية الشهر الماضي قد منع اعدادا من صحف (الحياة) و(القدس العربي) و(الشرق الاوسط) اللندنية و(النهار) البيروتية وغيرها، من دخول البلاد بدعوى انها تحمل تعليقات تتعارض وقانون المطبوعات وبشكل خاص تتهجم على القيادة الاردنية او الاجهزة الامنية.

من جهة اخرى كتبت (العرب اليوم) في عددها الصادر يوم ٩٧/١١/١ ان مجموع الصحف والمجلات العربية والاجنبية المصادرة خلال اخر اسبوعين من شهر تشرين اول (اكتوبر) الماضي بلغ ٧٠ صحيفة. وحسب الصحيفة فقد صودر ٥٤ عدد من صحف (القدس العربي) و(الشرق الاوسط) و(الحياة) و(روز اليوسف) و١٦ من صحف اجنبية بينها (الاندبندنت) و(الغارديان) البريطانيتين. وقالت الصحيفة ان بعض السفراء العرب اشتكوا لها من انقطاع الصحف.

وكتب صالح القلاب في الصحيفة منتقداً هذا التوجه من دائرة المطبوعات التي سماها بالكتائب الاعلامية الذين يفهمون هيبة الاردن فهما بدائياً خاطئاً ومتخلفاً وهم يبحثون عن هيبة كالهيبة المفروضة [illegible] بها الانظمة حولنا».

وكان السيد التل قال في مقابلة مع (الراي) نشرت في ٩٧/١٠/٢٦ انه انما يطبق قانون المطبوعات الذي ينص على «منع دخول اي صحيفة صادرة من الخارج اذا نشرت مادة محظورة في القانون».

وعزا مدير المطبوعات حقيقة ازدياد الاعداد المصادرة من الصحف الى انها جاءت «في الوقت الذي بلغت فيه قضية خالد مشعل ذروتها».

وكشف السيد التل ان دائرته لم تعمل «على منع معلومة او مصادرة راي وانما اوقفنا ما فيه ذم صريح او اساءة مباشرة للقيادة السياسية العليا او القوات المسلحة او الاجهزة الامنية».

ومضى السيد التل الى القول بان «هناك صحفاً تتعمد البحث عن مواد فيها اساءة للاردن وتقوم بترجمتها على قاعدة ان ناقل الكفر ليس بكافر. نحن طبقنا قاعدة ان ناقل الكفر كافر».

واضاف «سنظل هذه السياسة حتى يفهم الناس ان هناك دولة وقانوناً وسندافع بشراسة عن هيبة الاردن وسمعته».

وكان مراسلو صحف (الحياة) و(الشرق الاوسط) و(القدس العربي) و(النهار) قد شكوا من مصادرة الدائرة لصحفهم. وقال سلامة نعمات مراسل (الحياة) في الاردن ان صحيفته صودرت ثلاث مرات في اول اسبوعين من الشهر الماضي واتهم الحكومة في مقابلة مع جريدة (الجوردن تايمز) بانها تتخذ اجراءات تعسفية ادت الى خسائر لصحيفته، وقال ان هذه الاجراءات لم تكن متبعة حتى أيام الاحكام العرفية.

ويرد السيد التل على السيد نعمات بالقول بان (الحياة) منعت مرتان فقط كانت احداها لنشرها مقالاً [illegible] الاسرائيلية بعد محاولة اغتيال خالد مشعل بمحاولة التآمر على النظام في الاردن وهي المقالة التي يقول السيد نعمات ان محرري (الحياة) في لندن اضافوها لتقريره الذي بعثه من عمان

ويذكر ان وزير الاعلام السابق في حكومة السيد عبدالكريم الكباريتي الدكتور مروان المعشر قد اتخذ قراراً في نهاية العام الماضي الغى فيه الرقابة المسبقة على الصحف. الا ان مصادر الاعلام تنفي ان يكون الدكتور المعشر قد اتخذ قراراً مكتوباً من هذا القبيل، ويقول السيد التل ان «القانون واضح ولا يستطيع الوزير اصدار قرار مخالف للقانون». ويذكر ان الفقرة (ب) من المادة (٤٠) من القانون تنص على انه «يمنع ادخال المطبوعات من الخارج اذا تضمنت ما حظر نشره بمقتضى احكام هذا القانون».

وتقول مصادر اخرى في وزارة الاعلام والتي تشيد بالقرار الجريء الذي اتخذه الدكتور المعشر في حينه ونشرته الصحف وكتبت تمتدحه انه يجب التفريق بين منع صحيفة مقروءة مثل (الحياة) واخرى ليست مقروءة كالصحف المصرية والأخرى القليلة التوزيع في الاردن والتي تهاجم الاردن بشكل سافر في بعض الاحيان.

وفي مقالته في (الراي) في ٩٧/١٠/٣١ خاطب الاستاذ الكايد السيد التل الذي قال ان توليه لمنصب مدير المطبوعات والنشر قوبل بالرضا والارتياح خاطبه بقوله «ان العالم يا أخي بلال بات قرية صغيرة وان ثورة الاتصالات والمعلومات تتسارع كل يوم واصبحت الانترنت والقنوات الفضائية سهاماً تخترق الحدود والحواجز ولم يبق في هذه الدنيا ممنوع او مستور علاوة على ان الخبر او المقال او الكلمة [illegible]

وطالما اننا في بلد امن مستقر وشعبنا على درجة [illegible] من الوعي فلندع مائة زهرة تتفتح كما يقول [illegible] نوافذنا بثقة وحرية ليدخل منها كل ما هو [illegible]

وكان السيد التل قد قال رداً على سؤال [illegible] المقابلة التي ظهرت في (الراي) واجراها معه [illegible] هلالة انه «عندما كان يهب الريح الاصفر [illegible] الأوبئة على المجتمعات كانت تعمل على [illegible] قدر الاستطاعة».

وفي نفس الموضوع كتب محمد الصبيحي [illegible] في (العرب اليوم) في ٩٧/١٠/٣٠ يهاجم [illegible] التلفزيون الفضائية العربية واتهمها بانها [illegible] الاردن مادة دسمة وتبحث لاهثة عن [illegible] مسيرتنا وتجد صيداً ثميناً في [illegible] تبهرهم اضواء الكاميرات فيسيئون الى [illegible] بلدهم».

ووصف السيد الصبيحي [illegible] شاشات الفضائيات العربية من [illegible] بقصر النظر السياسي.

وكي يحل مشكلة [illegible] الشؤون الداخلية الأردنية [illegible] وهو محام – ان تبادر محطة [illegible] والفضائية الى «اجراء [illegible] (العربية) الشقيقة [illegible] خارجية (هذه الدول) [illegible]

وتساءل «لماذا [illegible] زجاج؟»

واختتم السيد [illegible] في الاردن [illegible]

الصحف اليابانية اليومية "تتكتم" على الأخبار أكثر مما تنشرها

[illegible]ع ان اليابان تحب التباهي بانها بلد ديمقراطي حر، فان الصحافة ليست حرة ومنفتحة كما يروق للحكومة ان تدعي، فالصحف اليومية تتواطأ احياناً مع الحكومة لإخفاء، بدلاً من كشف، فضائح او أخبار الأسرة الامبراطورية

في هذا المقال تروي نشرة "التقرير الأجنبي" الذي تصدره مجموعة "جين انترناشونال" البريطانية قصة هذا الادعاء:

في عام ١٩٩٣، تزوج ولي العهد، الأمير ناروهيتو من دبلوماسية جذابة خريجة هارفارد، ماساكو اوادا، لكن هذه القصة الرومانسية لم تمض بسلاسة، لأن الزوجين لم ينجبا حتى الآن وريثاً للعرش الامبراطوري

ان وكالة الأسرة الامبراطورية، وهي معقل للمحافظة والتقاليد، قد امرت بتقليص ظهور اعضاء العائلة الحاكمة إلى ادنى حد، وشجعتهم على قضاء الوقت معاً في معتزلات تخضع لحراسة مشددة، وأعاقت سبيل التكهنات الصحفية حول حمل محتمل لزوجة وليّ العهد.

ومع ان الوكالة اشارت إلى ان المشكلة لا بد تتمثل في الأميرة ماساكو، فان بعض الأطباء يعتقدون ان المشكلة قد تكون في ولي العهد نفسه

وإذا اخفق الأمير ناروهيتو والأميرة ماساكو في إنجاب طفل، فان الخلافة عند موت ناروهيتو ستعود لأخيه الأصغر، اكيشينو الذي تزوج فتاة من عامة الشعب، وعنده ابنتان

لقد نفذت وكالة الأسرة الامبراطورية لستها ذات مرة، في عام ١٩٨٣، عندما عانت الامبراطورة ميشيكو من انهيار ومن مشاكل في النطق لعدة شهور، وحدث ذلك في وقت نشرت فيه بعض المجلات تقارير تفيد انها اصبحت شخصية مستبدة في الديوان الامبراطوري، وافادت الوكالة أن الامبراطورة اصيبت بالذهول من هذه التقارير، واستعادت الوكالة السيطرة وتوقفت جميع التكهنات الصحفية.

ان "النوادي الصحفية" المقتصرة على جماعة معينة، مرتبطة بالوزارات، حيث يسمح للصحف اليومية ان ترسل مندوباً لكل نادٍ من هذه النوادي، حيث تتلقى إيجازات خاصة ليست للنشر عن أمور السياسة.

وبالمقابل يطلب من المندوبين، في اغلب الأحيان، عدم كشف قصص معينة وتستبعد من النادي أي صحيفة تتجاوز الحدود، ان النظام مألوف لدى جميع الصحفيين المعتمدين لدى الدوائر الحكومية الغربية. إذ يُسمح بين الحين والآخر، للمجلات الاسبوعية او الشهرية غير المرتبطة بالنوادي الصحفية، بنشر قصص كانت معروفة للصحفيين منذ بعض الوقت.

السياسي والعميلة السرية

تتكتم الصحف اليومية اليابانية الكبيرة على وقائع مختلفة تماماً، يمكن إذا كانت صحيحة ان تطيح بالحكومة، وقد نشرت مؤخراً مجلة أسبوعية قصة تكشف العلاقة المزعومة بين سياسي وعميلة سرية صينية، يقال انه التقاها عندما كانت تترجم لزوار الصين في عام ١٩٨٢، وعندما عينت في وقت لاحق في السفارة الصينية في طوكيو.

وعندما طلّقت، اورد زوجها رسائل غرام ارسلها السياسي لها، ويقال ان بعض الصحفيين اتفقوا على عدم نشر القصة آنذاك.

من الصحافة العالمية من الصحافة العالمية من الصحافة العالمية

لا سلام بدون الشعوب

مارك غوبن/ انترناشونال هيرالد تريبيون

بخلاف كارتر فان كلنتون لا يعرف ما يريده: لكل شخص نظرية مختلفة حول السبب الذي يهدد وجود اتفاقيات اوسلو للسلام في الشرق الأوسط.

ومن المؤكد ان المرشحين لقتل هذه العملية هم الارهاب، او الفساد في السلطة الفلسطينية او استفزاز الشعب الفلسطيني من قبل حكومة الليكود.

لكن الاتفاقيات كانت حافلة بالعيوب من البداية، فأساليبها استبعدت ٩٩٪ من الذين يمكن ان تتأثر حياتهم (بمجرى العملية)، كما ان الكتمان والسرية التي أحاطت بالوصول إلى الاتفاقيات جعلتها عرضة لردود الفعل والنخبوية الشعبية الخائفة والغاضبة.

هذا هو الخبر السيء، اما الخبر الجيد فيتمثل في ان هذا يعني ان جميع الطرق إلى شرق أوسط جديد يعمّه السلام والاستقرار لم تستكشف بعد.

هنالك عاملان رئيسيان يمكن ان يحطما عملية السلام: الارهاب والآليات الهدامة لسياسة الرفض.

في عصر الارهاب ليس هناك شيء اسمه سلام مع امن حقيقي، وحين يكون ٥١٪ او ٦١٪ بالمئة من السكان مع تسوية سلمية فإنه يمكن لنسبة صغيرة من الارهابيين أن تسبغ على دولة باكملها حالة من اليأس المطلق وتقود سياسة تلك الدولة ضد مسيرة السلام والتفاهم.

ان مكافحة الارهاب مهمّة لكنها لا تؤدي إلاّ إلى تأجيل الارهاب، ولا تستطيع ان تقضي عليه وما يمنع الارهابي من تحقيق هدفه فعلاً هو توسيع رقعة السلام لدرجة لا يستطيع معها اعداؤه أن يزاولوا فيها نشاطاً له تأثير كبير.

وينطبق الشيء ذاته على العملية السياسية، فالطريقة الوحيدة لتقويض سياسة الرفض هي إعطاء السياسيين دعماً جيداً، فيما يتعلق بقاعدة شعبيتهم وذلك للمضي قدماً في صنع السلام وتبنّيه من قبل الشعوب.

ولا يستطيع المرء أن يفعل ذلك حين تكون اغلبية السكان الكبيرة خارج عملية السلام.

لايمكن للزعماء السياسيين ان يتجاوزوا ناخبيهم بشكل بارز، فالمفتاح يتمثل في إحداث تغيير اجتماعي على نطاق كبير وجعله جزءاً مكملاً لأية عملية سلام تفاوضية.

يجب توجيه عملية السلام ذات القاعدة الشعبية الواسعة نحو ما يعتبره كل طرف معاناة عميقة له، فبالنسبة للفلسطينيين قد يشمل هذا سماع الاعتذارات عن الاستيلاء على الاراضي الفلسطينية في الماضي، او عن الظروف القاسية التي فرضها الاحتلال

وبالنسبة للاسرائيليين، يمكن ان يشمل اعتذارات عن قتل اليهود.

> **ان احترام الثقافات أمر أساسي فليس هنالك اليوم ما يسبب المزيد من العنف أكثر من الإذلال العرقي أو الثقافي وليس هنالك من علاج شاف للجراح التي تخلفها الحرب أفضل من الاحترام للهوية الثقافية**

سيحتاج الاسرائيليون ان يلمسوا ادلة أوضح على الاهتمام الفلسطيني بالضحايا اليهود.

وسوف يحتاج الفلسطينيون بدورهم إلى ادلة كافية على جهود اكبر لاحترام ثقافتهم، وتقديرهم كجيران متكافئين في الشرق الأوسط على ارضهم المستقلة.

ستكون هذه عملية صعبة في ضوء رفض كثير من الايحاءات، وذلك امر متوقع، إذ ان تكرار الاشارات الايجابية على مدى السنوات هو الذي يكسر تماسك العدو، مثلما فعل الملك الحسين إزاء الشعب الاسرائيلي

إن احترام الثقافات امرٌ اساسي، فليس هنالك اليوم ما يسبب المزيد من العنف اكثر من الإذلال العرقي او الثقافي، وليس هنالك من علاج شاف للجراح التي تخلفها الحرب، افضل من الاحترام للهوية الثقافية.

هذا الطريق الشعبي، مقترناً بمفاوضات رسمية مستمرة، وجهود دولية اكثر تنسيقاً لتجاوز الفساد المحلي وتحسين حياة الفلسطينيين الفقراء وجهود اخرى موازية لحماية الحياة اليهودية من المتطرفين، هي بكل وضوح المفاتيح لسلام دائم.

يجب على الولايات المتحدة أن تصرّ، خلف الأبواب المغلقة، على أن يقدم الجانبان إشارات تسامحية شعبية، وأن تمكنهما من بناء علاقات بين الأطباء، والعاملين الاجتماعيين ورجال الأعمال، والمربين والقادة الدينيين الذين قد يرغبوا في الالتقاء لبناء السلام والعدالة معاً

لقد جرت اجتماعات قليلة من هذا القبيل، لكنها لم تلق الدعم الرسمي الجاد، فهي التي يمكن ان تخلق شبكة من العلاقات تصبح مع الزمن جزءاً من عملية معقدة، لكن مثمرة، لصنع سلام ذي قاعدة عريضة.

لقد قال لي مطلعون ان بيل كلينتون قد لا يكون يملك القدرة على دفع الجانبين بهذا الاتجاه (إلى الأمام) وهذا كلام اجوف، فقد كان جيمي كارتر يعرف ما يريد، وحققه في كامب ديفيد.

لقد حان الوقت لتعريف بقية السكان الاسرائيليين والفلسطينيين بالقوى الحقيقية لعملية السلام والنتائج الايجابية التي يمكن أن تتمخض عن نجاحها

(نيويورك تايمز) صحيفة عائلة في الأساس

يعتقد معظم الناس انها بلا منازع صحيفة اميركا الاولى، ويظن الكثيرون منهم انها الصحيفة الوطنية للولايات المتحدة، لكن العارفين ببواطن الامور، وبخاصة المراقبين السياسيين والصحفيين بينهم يصفون ال (نيويورك تايمز) بانها في الاساس صحيفة العائلة التي تملكها، لا اكثر ولا اقل.

ولربما ان ما حدث من تغييرات في هيكل ادارة الصحيفة مؤخراً يثبت هذا القول.

فقد تنحى ارثر اوخس سولز برغر والبالغ من العمر ٧١ سنة عن منصبه كرئيس لمجلس ادارة شركة (نيويورك تايمز) ومديرها التنفيذي بعد ان امضى ٢٤ سنة على راس هرمها، ليحل محله ابنه الذي يحمل نفس الاسم.

وسوف يظل ارثر سولز برغر الابن، [illegible] الناشر للصحيفة التي تحمل اسم الشركة، اضافة الى منصبه الجديد كرئيس لمجلس الادارة [illegible] الشركة، سيحمل لقب رئيسها التنفيذي ويرتبط برئيس مجلس الإدارة الجديد.

وقد تم تعيين مايكل غولدن، نائب المدير، نائباً لرئيس مجلس الإدارة.

والمعروف ان عائلة سولز برغر عائلة يهودية اميركية تملك الصحيفة، والتي تخاطب الجالية اليهودية الكبيرة في نيويورك بشكل اساسي، منذ زمن طويل.

وقد تزامنت التغييرات مع اليوم الذي نشرت فيه «نيويورك تايمز» صوراً ملونة على صفحتها الاولى للمرة الأولى، وكانت الصحيفة حققت ارباحاً اكبر من توقعات السوق المالي في وول ستريت (بنيويورك) للربع الثالث من هذا العام.

وكان سولز برغر الاب قد اعلن قائلاً «ان ما تملك اليوم هو تتويج لفترة انتقالية حددها مجلس الإدارة قبل ستة سنوات، وانا فخور بتسليم [illegible]

وسوف يظل الاب في مجلس إدارة الشركة اضافة الى بقائه رئيساً لمجلس إدارة صحيفة (انترناشونال هيرالد تريبيون) التي تملكها شركات صحف (نيويورك تايمز) و(الواشنطن بوست).

وقد عمل سولز برغر الاب كرئيس لمجلس الإدارة منذ عام ١٩٧٢، واشرف على توسع شمل شراء صحيفة (بوسطن غلوب) واضافة صحف ومجلات ومحطات تلفزيون وإذاعة اقليمية.

ومنذ عام ١٩٦٣، حين أصبح سولز برغر الاب ناشر (نيويورك تايمز)، ارتفعت عائدات الشركة من ١٠١ مليون دولار، الى ٢,٦ بليون دولار في العام الماضي.

سولز برغر الاصغر عمل ناشراً للصحيفة منذ عام ١٩٩٢ بعد ان عمل فيها منذ عام ١٩٧٨ كمراسل في واشنطن وتوليه مناصب اشرافية وادارية.

البؤس الاعلامي الأردني!

العقم الفكري - السياسي أو[...] وعدم احترام القدرات الاعلامية ودور[...]

طارق مصاروه *

.. حتى لانهرب من مواجهة العجز الاعلامي الراهن الذي يصرخ في وجوهنا صباح مساء!!

.. وحتى لا يبقى الاعلام العربي حبيس المجرّد النظري الأكاديمي، فيحسن أن ادخل الموضوع بحادثين يعرفهما الزملاء المخضرمون.

الحادث الأول: في أول الستينات، كنت اكتب التعليق السياسي في الاذاعة. وقد "تجرأ" أحد مدرائها غير المسيسين عليّ وطلب أن يجيز مادة التعليق، فاعلنت بخبث شديد "ولائي" لسلطته. وقلت له أنني سأقدم له التعليق السياسي في السابعة مساء، بحيث يكون عنده حتى التاسعة والربع الوقت الكافي لمراجعته، وتدقيقه وتصليحه .. أو استشارة الأعلى بشأنه. لكنني وإمعاناً في الخبث طلبت من عطوفته إعطائي التعليمات اليومية للخط السياسي - الفكري الذي يجب أن اكتب فيه!!.

هنا تدارك مدير الاذاعة الفخ، وأعلن "ثقته" بي وبفهمي العميق للسياسة الأردنية، وانتهى الموضوع.

الحادث الثاني: أن أحد رؤساء الحكومات الأردنية كان يتذمر كثيراً من صحفنا - على تواضعها وقتها - ويحذر، في كل مناسبة، من انها تتجاوز الخطوط الحمراء!!.

وعلى غداء محتشم، طلب رؤساء التحرير من دولة الرئيس أن يضع في كل صحيفة رقيباً يأتمنه حتى لا تخرج الصحافة عن الخطوط الحمراء. وطلبوا تكرار المائدة العامرة اسبوعياً لعرض التوجهات السياسية الوطنية والقومية للحكومة.

... وضحك رئيس الوزراء: رقابة؟ مش عيب المطالبة بالرقابة وأنتم حماة الحرية؟

رقابة .. ومهمة الصحافة الرقابة على الأداء الحكومي؟! ثم لماذا نعرض لكم توجهات البلد .. وهي توجهات "سيدنا" الواضحة المنبثقة من الثورة العربية الكبرى؟؟

.. وحتى نفهم مغزى التصنيف في التعامل الرسمي مع الصحافة "غير الرسمية"، وفي التعامل الحكومي مع جهاز الحكومة الاعلامي، فإننا نلاحظ أن القضية ليست قضية حريات، أو قضية الديمقراطية، أو قضية قوانين الصحافة المؤقتة وغير المؤقتة، وإنما هي ببساطة حالة العقم الفكري - السياسي التي تلبس حكوماتنا، وحالة الوظيفية التي تنتظر أوامر ورغبات السلطة العليا. فالحكومة تملك عناوين ومانشيتات سياسية كالسلام الشامل العادل، والتضامن العربي، واحترام الشرعية الدولية وأمن المنطقة واستقرارها وازدهارها، .. لكنها لا تملك التصوّر لإدارة العملية السياسية - الاعلامية اليومية، ولا تملك القدرة على حركة الالتفاف الدعائي على الحادث، أو حرفه عن مساره الطبيعي المنطقي، من أجل التغطية على موقف غير مقبول شعبياً.

إن الحكومة - حكومتنا - وحتى الآن لا تملك كما يبدو المعلومات الكاملة عن قضية خالد مشعل ومضاعفاتها، ولذلك فإن (يديعوت احرنوت) او (هآرتس) هما المصدر الذي يتعامل معه المواطن الأردني، ويتعامل معه الاعلام العربي. أما إذا كانت الحكومة تملك المعلومات فالظاهر انها لا تعرف كيف تتعامل معها. وبالعودة إلى البيانات الرسمية فإن الزلزال ما يزال حتى الآن "طوشة" بين سائق سيارة وسائحين كنديين، وأن السيد مشعل أصيب بالتقيؤ ونُقل إلى المستشفى وحالته مطمئنة. ولم يعرف المواطن الأردني حتى الآن من الذي حاول الاغتيال؟ وبماذا؟ ولماذا؟؟

ومثلما علقت حكومتنا الحالية بقضية مشعل فقد علقت الحكومة السابقة بقضية حسين كامل. فلم يعرف أحد كيف سيتعامل مع وجود الرجل وممارسته العجيبة، والعلاقات الأردنية - العراقية التي تشكل حجر الزاوية في تصديرنا، وفي استيرادنا للنفط، وفي تدبير أمور موجودات البنك المركزي من الدولارات أو العملات الصعبة فيما لو دفعنا ٦٥٠ مليون دولار ثمن الفاتورة النفطية.

لم يسال الاعلام المؤسسة السياسية كيف ستتعامل مع لجوء الرجل.

فهل سيبقى [illegible] حسين كامل قادراً على [illegible] عمان على إسقاط النظام العراقي في حين أنه غير قادر على ذلك وهو على رأس المؤسسة العسكرية في بغداد؟؟

وهل إذا كان المطلوب تغيير النظام العراقي، قبول مبدأ انقلاب النظام على ذاته وأدواته؟!

وهل يمكن للمعارضة العراقية والجديدة منها معارضة حزب الدعوة في ايران وحزب الطالباني والبرزاني .. هل يمكن لهذه المعارضة أن تصطف وراء حسين كامل؟ وكيف؟ ولماذا؟!!

التعامل مع الرجل وما تبعه من التعامل مع معارضة نصف مرتزقة، ادخلنا في مأزق سياسي قد لا يكون مجاله الآن. لكننا نضعه كنموذج لحالة الشلل الإعلامي الأردني الذي انتهى بانتهاء حسين كامل!!.

.. هذان الحادثان محاولة اغتيال خالد مشعل. وقبلها لجوء حسين كامل - كان يمكن أن يشكلا حافزاً لإعادة النظر في وضع الاعلام الأردني. وهي طريقة تعامل الدولة معه. وإلاّ فبأن غضب رئيس الحكومة على هذه الصحيفة، أو على هذا الكاتب .. و حرمانها من حقها في ملء الحيّز الذي ملأته دائماً في السوق .. خاصة إذا كانت شركة مساهمة تمالك الحكومة ذاتها اكثر اسهمها. أو حرمان الكاتب من عمله هو اعتداء صارخ على حقه في الحياة وحق اطفاله في حياة مستقرة قبل أن يكون اعتداء صارخاً على الحريات العامة.

وحتى لا يهرب المسؤول من مسؤوليته نرفض الكلام عن "عالم ثالث متخلف" أو عن "انظمة غير ديمقراطية في العالم العربي":

.. فقد استطاعت سوريا بإعلام ذكي أن تحتفظ بالدعاوى القومية العربية وبالتحالف [...] سنوات الحرب العراقية - الايرانية.

واستطاعت أن تشارك في تحرير [...] والمرابطة إلى جانب القوات الأميركية [...] الباطن. والاستمرار في إبراز الموقف السوري المواجه للإمبريالية والصهيونية.

ونرجو أن لا يعتبر المسؤول [...] النجاح الاعلامي - السياسي بأنه نجاح [...] قبول الصيف والشتاء على سطح واحد [...] على فرض اللامنطقي على الناس بقوة [...] الأمنية. فنحن نعرف حدود فرض الرأي [...] الذكاء في طرحه واقناع الناس به حتى [...] متناقضاً .. وإلاّ فما هي مهمة الإعلام الرسمي [...]

بؤس إعلامنا الأردني هو النتيجة [...] للعجز الفكري - السياسي في الواقع [...] وانعكاساتها على التحرك الاعلامي اليومي.

والنتيجة الطبيعية لفشل هذا [...] مهنية الاعلام الأردنية على المستوى [...] مهنية تكاد تكون مميزة في عالمنا العربي [...] المسؤول لا يضع التوجه السياسي أمام [...] سياسي وإعلامي، وطالما أنه غير معني [...] الإعلامية التي لا تحدث بالكيف الذي نريد [...] الذي نريد، فإن هذا البؤس سيستمر [...]

إن وضع السلام مع اسرائيل كركيزة [...] سياساتنا الإقليمية، سيكون مادة [...] لداخل الأردني، طالما أن الحكومة الاسرائيلية [...] في ثمن الحرب على هذا السلام، وسيتاجر [...] العربي، ولن يعطينا الكثير في [...] المعنى من وجود وزارة إعلام في هذه الحالة!!

* كاتب وصحافي

” تملك الحكومة عناوين ومانشيتات سياسية كالسلام الشامل العا[دل] والتضامن العربي واحترام الشرعية الدولية وأمن المنطقة واستقرارها وازدهارها، لكنها لا تملك التصور لإدارة العملية السياسية الإعلامية اليومية ولا تملك القدرة على حركة الالتفاف الدعائي على الحادث م[...] علقت حكومتنا الحالية بقضية مشعل فقد علقت الحكو[مة] السابقة بقضية حسين كامل فلم يعرف أحد كيف [سيتعامل] مع وجود الرجل ولم يسأل الاعلام المؤ[سسة] السياسية كيف ستتعامل مع [...]

صلاحية اصدار قرار تعليق صدور اي مطبوعة صحفية يجب أن يكون في يد القضاء

عيسى الجهماني *

في السادس والعشرين من شهر ايلول الماضي اتخذ مجلس الوزراء قرارا بتعليق صدور ثلاث عشرة صحيفة اسبوعية حتى تصوب اوضاعها وفق متطلبات القانون المؤقت لسنة ١٩٩٧ المعدل لقانون المطبوعات والنشر لسنة ١٩٩٣، وقد اثار هذا القرار ردة فعل من جانب اصحاب الصحف المعلقة وبعض الكتاب الصحافيين، فضلا عن العاملين في هذه الصحف الاسبوعية الذين تضرروا من هذا القرار لتسببه في قطع موارد رزقهم ودفعهم الى سوق البطالة

كما اثار قرار مجلس الوزراء القاضي بتعليق صدور هذا الكم الكبير من الصحف الاسبوعية ردة فعل من جانب نقابة الصحافيين، فأصدر مجلس النقابة بيانا في الثامن والعشرين من شهر ايلول الماضي، انتقد فيه الحكومة بسبب ان السند الذي لجأت اليه لتعليق صدور الصحف سند قانوني ضعيف حتى يقول القضاء كلمته النهائية، وناشد مجلس النقابة في بيانه الحكومة ان تعيد النظر في قرار التعليق حماية للعاملين في الصحف المعلقة من التشرد والبطالة وانطلاقا من حرص النقابة على توسيع هامش الراي والتعبير. واختتم مجلس النقابة بيانه بانه ما زال يأمل بفتح باب الحوار مع النقابة الذي وعدت به الحكومة واعادة النظر في قرارات التعليق كافة الى حين عقد الدورة البرلمانية القادمة للنظر في القانون منه.

الا ان الحكومة لم تستمع الى هذه الاصوات التي ناشدتها الرجوع عن قرارها، واكتشف بالتالي اصحاب الصحف المعلق صدورها والمؤازرون لهم انهم يحرثون في البحر ويزرعون في القفر، وان اصواتهم مجرد صرخة في واد سحيق تتجاوب فيه الاصداء، هي في الواقع نفس اصواتهم ترد اليهم بالصدى، مما اضطر اصحاب هذه الصحف ان يلجأوا كخطوة اخيرة الى محكمة العدل العليا، وقد رضيت الحكومة بهذه الخطوة.

وبصفتي احد الذين اسهموا في وضع مشروع قانون المطبوعات الليبرالي رقم ١٠ لسنة ١٩٩٣ قبل تقاعدي كمدير لمديرية المطبوعات ثم مديرا للمطبوعات والنشر في عهود ثلاثة وزراء اعلام تعاقبوا على ولادة هذا القانون. بداية، بأنه لا شك في ان قرار مجلس الوزراء القاضي بتعليق صدور الصحف هو تطبيق لاحكام القانون في دولة القانون سندا للمادة ٥١ من قانون المطبوعات والنشر المعدل بالقانون المؤقت والتي تنص على تعليق صدور اي مطبوعة دورية لم توفق اوضاعها خلال ثلاثة شهور من نشر التعديل في الجريدة الرسمية، وقد نشر التعديل بتاريخ ١٥/٥/١٩٩٧.

لكن الفقرة ٢/أ من المادة ٥١ المذكورة الواردة في القانون المؤقت والتي استند اليها مجلس الوزراء في اصدار قراره يكتنفها الغموض، اذ ابتدأت الفقرة بعبارة : (يُعلق صدور اي مطبوعة دورية ..) وكلمة (يُعلق بضمة على الياء) من حيث الاعراب اللغوي فعل مضارع مبني للمجهول، فاعله مجهول، اي ان الفقرة المذكورة لم تبين بما لا يحتمل اللبس والغموض من هو صاحب الصلاحية في اصدار قرار تعليق صدور المطبوعة الصحفية، وهذه ثغرة في القانون المؤقت سنة ٩٧ المعدل لقانون سنة ٩٣ كان يفترض ان يتنبه اليها واضعو مشروع القانون، الامر الذي يشير بالنتيجة الى ان القانون المؤقت قد سلق بالفعل سلقا وعلى عجل!

فهل صاحب الصلاحية هو مجلس الوزراء كونه المانح في الاصل رخصة المطبوعة لطالبها؟ وهذا المثال تستسيغه فقط مدرسة «اللوجيستك» اي مدرسة المنطق، على اعتبار ان بائع الشيء هو صاحب [...]

على اعتبار ان فلسفة القانون لسنة ٩٣ وتعديلاته لسنة ٩٧ قامت، كما صرح اكثر من مرة دولة رئيس الوزراء ومعالي وزير الدولة لشؤون الاعلام، على اساس نقل صلاحيات السلطة التنفيذية الى السلطة القضائية، فقد اشارت على سبيل المثال المادة (٥٠) من القانون بعد تعديله وهي مادة عقوبات الى القضاء، فنصت على وقف صدور المطبوعة بقرار من المحكمة في حال نشرها مادة يحظر القانون نشرها، ولوزير الاعلام السماح باستئناف صدورها بعد دفع الغرامات، وانه اذا تكرر ارتكاب المخالفة للمرة الثانية تقرر المحكمة وقف صدور المطبوعة الصحفية لمدة بين ثلاثة وستة شهور، واذا تكرر الارتكاب للمرة الثالثة تقرر المحكمة إلغاء ترخيص صدور الصحيفة.

واني شخصيا اميل الى الراي القائل بان القضاء هو صاحب الصلاحية في اصدار قرار تعليق صدور اي مطبوعة صحفية، كون القانون لسنة ٩٣ الغى الصلاحيات التي كان يتمتع بها مجلس الوزراء بموجب قانون ٧٣ والمتمثلة بتغريم او تعليق صدور او الغاء رخصة المطبوعة الصحفية في حال مخالفتها لاحكام القانون، علما بان قانون ٩٣ لا يزال ساري المفعول، وقد طرأ تعديل عليه في القانون المؤقت لسنة ٩٧، الا ان التعديل لم يقل بان مجلس الوزراء هو الذي يعلق صدور اي مطبوعة دورية لم توفق اوضاعها، فقد نصت الفقرة ٢/أ من المادة (٥١) المعدلة (كما سبق ان اوضحت) على ما يلي: «يعلق صدور اي مطبوعة ... الخ»

(يُعلق مجلس الوزراء صدور اي مطبوعة .. الخ)، اذ لو تم ذكر مجلس الوزراء في هذه الفقرة الواردة في القانون المؤقت لما استطاعت اي صحيفة علّق صدورها ان تطعن اليوم بقرار المجلس، مع الاشارة انه كان باستطاعة وزارة الاعلام استصدار قرار من محكمة البداية بتعليق صدور الصحف الاسبوعية التي لم توفق اوضاعها بدلا من اتخاذه في مجلس الوزراء، خصوصا وان القانون المؤقت لسنة ٩٧ نص على ان تعطي المحكمة جميع قضايا المطبوعات التي تقدم اليها صفة الاستعجال.

ومع ذلك، فان الذي حصل قد حصل واصدر مجلس الوزراء قراره القاضي بتعليق صدور ثلاث عشرة صحيفة اسبوعية دفعة واحدة تشكل معظم الصحف الاسبوعية التي تصدر في المملكة، لكن محكمة العدل العليا تظل في نظر الحكومة والصحافة المرجع النهائي في اصدار قرار بالغاء قرار مجلس الوزراء او تاييده اذا ما تقدمت هذه الصحف بدعوى عدل عليا، علما بان سبعا من الاسبوعيات قد تقدمت بدعوى من هذا القبيل، الا ان المحكمة رفضت طلب وقف قرار التعليق قبل الاستماع الى دفاع الحكومة الذي يقدمه عادة عنها رئيس النيابة العامة الادارية في لائحته الجوابية على دعوى طعن الصحف بقرار مجلس الوزراء، والاستماع كذلك الى اقوال ومرافعات الطرفين، اي الحكومة واصحاب الصحف المعلقة، ثم تبت المحكمة في هذه الدعوى.

وجدير بالذكر ان الصحف الاسبوعية المعلق صدورها وما تناقلته عنها وكالات الانباء العالمية والصحف في الخارج قالت وتقول بانها صوبت اوضاعها المالية تنفيذا لمنطوق المادة (٢٤) من قانون المطبوعات والنشر، وزودت دائرة المطبوعات والنشر بشهادات تسجيل من مراقب الشركات براسمال جديد، الا ان مجلس الوزراء لم يكتف بهذه الشهادات كون راس المال غير مدفوع، فاصدر قرار تعليق الصدور، كما اشار بيان نقابة الصحافيين الذي اصدره في الشهر الماضي الى هذه النقطة في [...]

الصحف الاسبوعية، واشار اليها كذلك بالنقد بعض كتاب الاعمدة والزوايا الصحفية

ولعلي اعقب هنا على هذا الذي اشارت اليه الصحف الاسبوعية ومجلس نقابة الصحافيين وبعض كتاب الاعمدة والزوايا، فاقول: اذا صح بان مجلس الوزراء قد اتخذ قراره بتعليق صدور ثلاث عشرة صحيفة اسبوعية لانها لم تصوب اوضاعها المالية وترفع راس المال المدفوع الى ثلاثمائة الف دينار، فان اكثر من علامة استفهام تدور في رايي حول القرار، ذلك ان المادة (٢٤) من قانون المطبوعات والنشر المعدل تتحدث عن راس المال المسجل وليس المدفوع. هذه ثغرة اخرى في القانون المؤقت سبق ان اشار اليها اكثر من مستشار قانوني، وافردت صحيفة(شيحان) الغراء مقالا مطولا حولها في احد اعدادها كسبق صحفي لها، مما يؤكد بان هناك اكثر من ثغرة في القانون المؤقت لو تلافاها في الاصل واضعو مشروع القانون لما استطاعت صحيفة اسبوعية كما قلت آنفا ان تطعن اليوم في قرار مجلس الوزراء

من هنا ارى بان التطبيق الحرفي لمنطوق المادة (٢٤) يقتضي حصول الصحيفة الاسبوعية على شهادة تسجيل من مراقب الشركات في وزارة الصناعة والتجارة براسمال جديد في حدود المبلغ المطلوب بموجب القانون المؤقت، ويبدو ان هذا هو ما فعلته الصحف الاسبوعية، لكن يبدو ان مجلس الوزراء لم يقتنع بهذه الشهادات لاسباب هي في رايه موجبة لاصدار قرار تعليق الصدور، ولا يختلف اثنان على ان الكلمة الاخيرة تبقى لمحكمة العدل العليا في تقرير توافق هذه الشهادات مع متطلبات القانون المؤقت او عدمه.

هذا من جهة، واما من جهة اخرى اعتقد بان قراءة في قرار مجلس الوزراء القاضي بتعليق صدور ثلاث عشرة صحيفة لن تكون قراءة منصفة وموضوعية ومكتملة اذا ما تمت بدون قراءة موازية في اداء الصحف الاسبوعية التي نشأت بموجب قانون ٩٣ ثم علقت الحكومة صدور معظمها عملا باحكام القانون المؤقت لسنة ٩٧.

ولعلي استهل هذه القراءة الموازية بالتوضيح انه بعد صدور قانون ٩٣ الموسوم بالليبرالية اصبح الحصول على رخصة اصدار مطبوعة صحفية اسهل بكثير مما كان عليه بموجب القانون السابق رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٣ الموسوم بالعرفية والذي ظل ساري المفعول مدة عشرين عاما الى ان الغاه قانون ٩٣ الليبرالي، وقد تسبب ذلك التسهيل في ظهور كم كبير من الصحف الاسبوعية على اعتبار ان اصدارها لا يحتاج مثل اليومية الى راسمال فعلي كبير وكوادر بشرية عديدة ومواظبة يومية ليل نهار

وهذا الكم من الصحف الاسبوعية اعطى انطباعا للراي العام في الخارج ان الدولة الاردنية لا ترفع الديمقراطية شعارا وانما تمارسها من خلال اعطاء اي شخص طبيعي او معنوي بما في ذلك الاحزاب السياسية الحق في تملك المطبوعات الصحفية واصدارها وفقا لاحكام قانون ليبرالي حقا قابلا للطعن لدى محكمة العدل العليا في حال انكاره على احد. كما ان هذه الصحف الاسبوعية التي نشأت بموجب قانون ٩٣ وما ينشره بعضها احيانا من اخبار سياسية او اقتصادية او اجتماعية مثيرة تتحاشى الصحف اليومية الرصينة نشرها قد اضفى لونا جديدا على صناعة الصحافة في بلادنا لم تألفه من قبل، واخرج مكونات هذه الصناعة من دائرة الاتهامات الباطلة بانها صحافة شبه رسمية تسيرها الحكومة الى دائرة صحافة القطاع الخاص المشاكسة. لكن الذي حصل هو ان بعض الصحف

الاسبوعية، ولا اقول كلها، قد اشتط في استخدام الحريات الصحفية التي وفرها لها القانون الليبرالي لسنة ٩٣، فاخذت تتنافس في نشر المانشيتات المثيرة على صدر صفحاتها الاولى، ناهيكم عن الاخبار والكلمات في الداخل المثيرة ايضا سياسيا او اجتماعيا، وذلك كما تعتقد بهدف زيادة مبيعاتها تعويضا عن شح اعلاناتها التجارية، مما جعل وزارة الاعلام تسميها عبر السنوات الماضية بالصحف المنفلتة او صحف الاثارة، واسميتها شخصيا بالصحف الناشزة التي تغرد خارج السرب الملتزم بمبدأ الحرية المسؤولة، او مبدأ «انت حر ما لم تضر»

وقد استخدمت في هذه الورقة كلمة «بعض» وليس «كل» لانه لا يجوز التعميم بان كافة الصحف الاسبوعية ناشزة او منفلتة، فهناك بينها صحف كثيرة جادة تبتعد بقدر الامكان عن الاثارة، وكانت تنشر احيانا نقدا مفيدا لاداء السلطتين التنفيذية والتشريعية، وتسلط الاضواء على امور خلل وفساد ومحسوبية في بعض الاجهزة والمؤسسات نحن بحاجة لان نعرفها ونعالجها كون الصحف اليومية لا تتطرق اليها الا في النادر، وهذا النوع الجديد من الصحافة قد سد فراغا كان موجودا في السوق قبل التحولات الديمقراطية

واني شخصيا اضع اللوم على هذا البعض من الصحف الاسبوعية الناشزة التي كانت كما يبدو سببا في صدور القانون المؤقت رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٧ المعدل لقانون المطبوعات والنشر رقم ١٠ لسنة ١٩٩٣، وبالنتيجة تعليق صدور ثلاث عشرة صحيفة اسبوعية وما نجم عن ذلك التعليق من تشويه صورة ديمقراطية بلدنا الزاهية في الداخل والخارج، مع الاشارة بانه لا يجوز في رايي اخذ الصحافة الاردنية ومكتسباتها الديمقراطية بجريرة اثنتين او ثلاث صحف ناشزة، فتصدر الحكومة قانونا مؤقتا برفع سقف العقوبات، فقد كان بامكان الحكومة ان تستغني عن اصدار مثل هذا القانون المؤقت المتشدد وتعليق صدور هذا الكم الهائل من الصحف الاسبوعية وبالتالي الحفاظ على سمعتنا الديمقراطية التي نفاخر بها دول الجوار وغير الجوار طالما ان هناك، حسب معرفتي وخدمتي الطويلة في وزارة الاعلام، وسائل اخرى مؤثرة بيد السلطة التنفيذية الى جانب القانون تستطيع من خلالها تقويم اداء الصحف المنفلتة ما بعده تقويم، خصوصا وان الامر يتعلق بقلة قليلة من الصحف الاسبوعية التي لا يتجاوز عددها اصابع اليد الواحدة، ورأيي فيها بان السنيور الصياح لا يصطاد شيئا، ومن كبّر حجره ما ضرب، وعلاجها سهل لان عبارة «فالج لا تعالج» قد اختفت من قاموس الادارة الاعلامية

واذا كنت قد وضعت اللوم على هذا البعض من الصحف الاسبوعية، واعود فاكرر ليس كلها، فاني اضع اللوم كذلك في نفس الوقت على وزارة الاعلام منذ نهايات عام ١٩٩٣ وليس قبله التي يبدو انها لم تكن تطبق قانون المطبوعات تطبيقا سليما، وذلك بدلالة انها قامت خلال الاربع سنوات الماضية برفع حوالي سبعين قضية في المحاكم ضد الصحف خسرت الوزارة معظمها، الامر الذي اصبحت معه ميالا الى تصديق اللغط بان الوزارة تحيل الى القضاء احيانا مطبوعات صحفية ارتكبت مخالفات بسيطة بحجم الحصى هي في الواقع ليست مخالفات او خطيرة، بينما كان يلوثها في بعض الاحيان احالة مطبوعات ارتكبت مخالفات كبيرة بحجم الجبال بطالها بصرامة قانونا المطبوعات والعقوبات، والله اعلم ما هو السبب، والراسخون في العلم.

* مدير عام دائرة المطبوعات والنشر الاسبق

القضاء وحرية الصحافة

فهد أبو العثم *

"إذا كان للقضاء دوره البارز في مختلف شؤون المجتمع فإن هذا الدور أكثر أهمية وأعمق تأثيراً وأوسع نطاقاً فيما يحكم الرابطة الحتمية بينه وبين الصحافة كرسالة تجسد أهدافاً نبيلة وغايات جليلة تمس قضية الحقوق والحريات العامة"

القضاء هو السلطة الثالثة من سلطات الدولة الثلاث. وقد عرفت هذه السلطة منذ نشوء المجتمعات البشرية مرجعاً لحل الخلافات، وملاذاً يلجأ إليه المظلومون، وجهة تتولى تطبيق أحكام القانون، وتضمن تنفيذها.

وبالرغم من الأهمية الكبرى لدور التشريع بصورة عامة وما إذا كانت أحكامه في مستوى الكمال والتمام، والاحاطة والشمول، والبساطة والوضوح، بحيث تحقق الأغراض التي شرعت من أجلها، وتجسد المصالح الوطنية على اختلاف وجوهها، أقول بالرغم من ذلك كله، فإن الأمر يبقى حبراً على ورق، وهيكلاً بلا مضمون، وجسداً بلا محتوى، إن لم يتوفر له قضاء مستقل نزيه حر، وقضاة مستنيرون وأعوان يأخذون على عاتقهم بعث الحياة في النصوص المكتوبة، ونقلها من إطار النصوص إلى عالم الواقع، بحيث تشع عدلاً، وتفرز انصافاً لمن ينشد الانصاف في اطار من المواءمة بين حكمة النصوص ورغبة المشرع.

ولئن قيل قديماً بأن العبرة ليس في نص القانون، وإنما في نفس القاضي، فإني أقول هنا بأن العبرة في نص القانون ونفس القاضي سواء بسواء.

ان القضاء وفي مختلف العصور والأزمان يشكل مظهراً أساسياً من مظاهر سيادة الدولة وقوتها واستقرارها، ومؤشراً على عزتها وبقائها، فكلما كان القضاء مصوناً ومستقلاً كانت الدولة سليمة ومعافاة، ومتى كان ضعيفاً كانت الدولة مريضة ومتهاوية.

وفي أيامنا هذه، فإن ابرز ما يميز دولة عن أخرى هو الرقي الدستوري، والكيان القانوني، والتنظيم القضائي، وهي تشكل جميعها صمام الأمن في الدولة ومصدر الأمان فيها.

وإذا كان للقضاء دوره البارز في مختلف شؤون المجتمع، فإن هذا الدور اكثر اهمية واعمق تأثيراً واوسع نطاقاً فيما يحكم الرابطة الحتمية بينه وبين الصحافة كرسالة تجسد اهدافاً نبيلة وغايات جليلة تمس قضية الحقوق والحريات العامة.

ولأن الصحافة تمثل نواة الحركة الوطنية، فإن نضالها من أجل حريتها تعبير عن حركة التاريخ السياسي. وكثيراً ما ينشب الصراع بين السلطات الحاكمة والصحافة، ومن هنا كانت الحاجة ملحة في تحديد المسؤوليات القانونية للصحافة وبالتالي سن قوانين تنظم شؤونها وخاصة بعد أن استبان اهمية الصحافة في توجيه الرأي العام إثر تقدم الفن الصحفي بعد الاتساع الكبير في استخدام الآلات الحديثة.

ومثلما كان الاستقلال ملازماً للقضاء، فإن الحرية ملازمة للصحافة.

فالصحافة الحرة هي التي يعبر من خلالها الرأي العام عن نفسه، ويوجه الحاكمين وينتقدهم، ويبقى ضماناً من ضمانات عدم الانحراف بالسلطة وإساءتها.

ويثور التساؤل هنا: هل تعاني حرية الرأي من قيود تثقل كاهلها؟

والجواب على ذلك ان هذه القيود تختلف باختلاف انظمة الحكم والظروف التي يمر بها هذا البلد او ذاك، وقد تستصدر السلطة قانوناً تضمنه العديد من هذه القيود متذرعة بالحفاظ على الامن الوطني، أو على الآداب العامة وقد تمارس سياسة تعطيل الصحف أو إغلاقها، وقد تقرر منع إدخالها و .. و ... الخ.

فمن هي الجهة التي يلجأ إليها صاحب الشأن؟؟

وما هي الاجراءات الواجب اتباعها لضمان حق الدفاع المشروع؟

إن القضاء هو المرجع، وإن قانون العقوبات وقانون أصول المحاكمات الجزائية هي جميعها واجبة التطبيق على الجرائم الصحفية

على أن الصحافة الرشيدة ليست هي التي دأبت على التسبيح بحمد الحاكم، ولا هي التي اتخذت لها من النفاق منهاجاً، ولا التي جعلت من حرق البخور شرعة، طمعاً في منفعة شخصية أو مصلحة ذاتية، حتى ولا التي اتبعت اسلوب المعارضة وكأنها صفقة تلتقف اثمانها.

فالمعارضة البناءة هي التي تترعرع في أحضان حرية الرأي، وبغير هذه المعارضة تبقى السلطة دون محاسبة او رقيب، والمعارضة هي التي تقف بالمرصاد لتصحيح الخطأ والانحراف.

لقد نص الدستور الأردني في المادة (١٥) على أن:

«الصحافة والطباعة حرتان ضمن حدود القانون.

ولا يجوز تعطيل الصحف ولا الغاء امتيازها إلاّ وفق أحكام القانون».

كما نص قانون المطبوعات والنشر رقم ١٠ لسنة ٩٣ وفي المادة (٤) منه على أن:

«تمارس الصحافة مهمتها بحرية في تقديم الأخبار والمعلومات والتعليقات .. الخ».

وفي المادة (٥) منه نص على انه:

«تشمل حرية الصحافة ما يلي .. الخ».

أقول: لقد تم التأكيد على حرية الصحافة في تشريعنا الأردني مثلما ورد في معظم الدساتير العربية، ولكنني أؤكد انه بالرغم من هذه النصوص المضيئة فلا بد أن تكون الحرية متأصلة في النفوس، واقتبس هنا قولاً لقاض انجليزي: «ان الحرية تكمن في قلوب الرجال والنساء، فإذا ماتت هذه الجذوة فلا جدوى من دستور أو قانون وليس في وسع المحكمة أن تحميها».

ولكننا ما دمنا في إطار القضاء والقانون، فإنه لا بد للسلطة القضائية بحكم مسؤوليتها أن تدافع عن القيم والحريات الصحفية، إذ تعتبر الرقابة القضائية الضمانة الحقيقية للأفراد التي بمقتضاها يستطيعون الالتجاء إلى جهة مستقلة تتمتع بضمانات حصينة من أجل الغاء أو تعديل أو التعويض عن الاجراءات التي تتخذها السلطات العامة بالمخالفة للقواعد القانونية المقررة، وإن ما يتمتع به القضاء من حصانة واستقلال كفيلان بإخضاع الحكام لاحكام القانون، أما إذا فقد القضاء استقلاله، فإن الرقابة القضائية تفقد معناها، ويصبح مبدأ خضوع الدولة للقانون وهماً لا وجود له.

وفي الأردن، فإن محكمة العدل العليا، ومن خلال تشرفي بالعمل في رواقها عدة سنوات، أصدرت قرارات مضيئة في الميدان الصحفي، ومنها مثلاً:

ذاك الصحفي الذي تقدم بأوراقه الثبوتية كاملة إلى الوزارة المعنية لإصدار صحيفة أسبوعية، حتى إذا رفع الامر إلى مجلس الوزراء قرر رفض الطلب، فرفع الأمر للمحكمة المذكورة، حيث قررت الغاء القرار المطعون فيه لمخالفة القانون وهكذا وفي غضون ايام صدرت الجريدة بعد أن تم تنفيذ قرار المحكمة بجميع حيثياته وفي ذلك دلالات كثيرة وجليلة انتصر فيها القضاء الاداري للحرية الصحفية، وأنزل حكم القانون على مقتضياته مثل هذا وكثير غيره في القضاء الاداري

على أن الحماية القضائية وهي الضمانة الكبرى للحريات العامة، لا تقتصر على القضاء الاداري، فهناك الحماية المدنية التي تجسد مبدأ المساواة امام القضاء وكفالة حق التقاضي، وهناك الحماية الجزائية ومن خلالها يساهم قانون أصول المحاكمات الجزائية في الحد من المساس بحريات الشعب وفي طليعتها الحرية الصحفية وأكد مبدأ سيادة القانون الذي يحدد الطريق التي تكفل للدولة حقها في القصاص من المجرم دون الاخلال بضمانات تمكن البريء من براءته

ومن هنا تظهر الخطورة بالنسبة لنشر اخبار الاجراءات القضائية قبل ان تطرح في المحاكمة. إذ قد يكون من شأنه التأثير في المحكمة التي ستفصل في الخصومة، وفي الرأي العام الذي يصدر رأيه بالادانة المسبقة، مما يجعل مهمة الدفاع عن المتهم في الحصول على أدلة براءته مهمة شاقة. وفي الآونة الاخيرة نجد أن هذه الظاهرة قد استفحل خطرها، وأخذت بعض الصحف الاسبوعية تنشر ما هب ودب بهدف إثارة الرأي العام وبالتالي توسيع دائرة تسويقها، والقضاء وحده هو الذي يكفل أن يوقف النخبة الجامحة عند حدها وأن يصون الرأي العام من العبث الذي يراد به.

لقد تعامل القضاء الأردني مع جرائم النشر من خلال نصوصه الواردة في قانون العقوبات عندما قضى في المادة (١٨٩) بمعاقبة جرائم الذم والقدح التي تقع بواسطة الجرائد والصحف اليومية أو الموقوتة بأي نوع من وسائط النشر، وأروقة المحاكم زاخرة بهذا النوع من الجرائم.

وهناك جرائم تتعلق بتعكير العلاقات الخارجية في نفس القانون، وبإفشاء موظف رسمي لمعلومات تضر بالصالح العام عن طريق نشرها بالصحف و .. الخ..

على أن هناك جرائم أخرى وردت في قانون انتهاك حرمة المحاكم رقم ٩ لسنة ٥٩، مثلما أن ثمة محظورات وردت في قانون المطبوعات رقم ١٠ لسنة ١٩٩٣ حيث جعل من محكمة البداية مرجعاً للنظر في جميع الجرائم التي ترتكب خلافاً لأحكام هذا القانون وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات الجزائية المعمول به

لقد نصت المادة (٤٠) في قانون المطبوعات على مجموعة من الجرائم حددت لها المادة (٩٠) العقوبات المفروضة، وأعطيت المحكمة بالاضافة إلى عقوبة الغرامة صلاحية وقف صدور المطبوعة

وإيضاحاً للمسألة، فإني أسوق بعض الأمثلة التي أصدرت فيها محكمة البداية قرارها:

ففي سنة ٩٣ قامت صحيفة (البعث) بنشر كاريكاتير لأحد رؤساء الدول العربية فأحيل رئيس التحرير فيها الى المحاكمة بتهمة إطالة اللسان الشخصية بالإضافة لتهمة تعريض المملكة لخطر أعمال عدائية وتعكير صلاتها بدولة أجنبية، فقررت المحكمة حبسه اسبوعين مع غرامة مالية إلا أن محكمة الاستئناف قررت الحكم بعدم مسؤوليته.

وفي سنة ٩٣ أيضاً وبالقضية الجزائية رقم ٩٣/٣٦٠١ أحيلت صحيفة (الأهالي) بتهمة «الاساءة إلى الجهات الحكومية وإلى مجلس الأمة وبعد تدقيق الأوراق تقرر أن الكتابة الواردة بالعدد ١٤٤ لا تشكل جريمة وإنما تدخل في باب حرية الرأي، ولا تحمل معاني الذم والتحقير التي يستلزم العقاب وإنما يتمشى وحرية التعبير» وقررت عدم مسؤوليتها.

وهكذا، ففي أعوام ٩٤، ٩٥ و ٩٦ سجلت قضايا منها ما اعتبر ماساً بأمن الدولة ومنها قضايا لا أخلاقية، كانت أحكام القضاء تتراوح بين الادانة والبراءة.

ومن الجدير بالذكر أن جرائم الصحف الأسبوعية كانت تتفاوت بين الطابع السياسي والطابع اللاأخلاقي.

من هذا كله يتبين الدور العظيم الذي يضطلع به القضاء في عالم الصحافة والمطبوعات بالرغم من ضيق المساحة التي كان يتحرك من خلالها عندما كان الأردن يرزح تحت ضغط الأحكام العرفية التي جعلت الطريق بين القضاء والصحافة غير سالكة، ومن ثم فقد كانت أحكامه تطبق القانون مع مراعاة مقتضيات النظام العام من جهة وحرية الصحافة المسؤولة من جهة ثانية

وأحسب أنه بصدور قانون المطبوعات رقم ١٠ لسنة ٩٣، وبصدور قانون محكمة العدل العليا طويت تلك الصفحات القاتمة التي كان الحاكم وبجرة قلم يرفض الترخيص، أو يعطل الصحيفة، أو يخنق نفس الصحفي أو يكمم أفواه الكتاب

وأحسب أنه بالقضاء المستقل تصان الحريات وتحفظ الحقوق، ولكن [illegible] عن هذا النهج وفي العبث [illegible] وقبل هذا وذاك في [illegible] وتهميش دوره، وشل فعاليته [illegible] للنمط قضايانا بالأهداف [illegible] القلعة التي تتكسر عليها [illegible] العابثين.

---

* محام [illegible]

غير دستوري ويشدّد القيود ويلغي التنافس الحرّ

تعديلات قانون المطبوعات والنشر، ١٩٩٧

أسمى خضر*

أعاد إقدام مجلس الوزراء الاردني على إصدار القانون المؤقت رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٧ بتاريخ ١٩٩٧/٥/١٥ كقانون مؤقت معدل لقانون المطبوعات والنشر رقم ١٠ لسنة ١٩٩٣ إلى الأذهان مرة أخرى قضية حرية الصحافة، وطرح مجدداً على الراي العام ومختلف المعنيين التحدي المتعلق بإرساء أسس المجتمع المدني الديمقراطي الملتزم بحقوق الإنسان وحرياته، وأثار مسألة حدود مشروعية القوانين المؤقتة، ومسالة عدم دستورية القوانين المقيدة للحريات والحقوق المضمونة بموجب أحكام الدستور والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، كما أثار التساؤل حول مدى الجدية في إلتزام المبادىء الواردة في الميثاق الوطني الأردني، وطرح على بساط البحث ومن باب واسع قضية حرية الراي كواحدة من القضايا الجوهرية التي لم تزل تبحث عن توازن معقول بين حرية الراي وحق التعبير وهما الأصل وما يمكن أن يرد عليهما من قيود كإستثناء على الاصل ولتحقيق غاية محددة هي ضمان إحترام حقوق الإنسان الأخرى بدون توسع أو إهدار لاصل الحق ووفق ما يقتضيه السعي لإرساء الديمقراطية والتعددية وإحترام حقوق الإنسان

وعليه فإن الضوابط على حرية الصحافة لا ينبغي باي حال أن تودي بحرية الصحافة او تصادر أصل الحق بذريعة حماية حقوق الإنسان الأخرى أو بذريعة الموازنة بين الحقوق بالإيهام بتعارضها الحتمي، بل يجب التوصل إلى معادلة تنعش الحريات وتدفعها قدماً وتقر في الوقت نفسه الحد اللازم من الحماية في حالة التجاوز على حقوق الآخرين المشروعة والمصانة بموجب القانون. وعليه فالمعادلة هي إطلاق الحرية وضبط الممارسة بإجراءات موازية أو لاحقة، فارتكاب الأشخاص لجرائم قتل بسكاكين المطبخ لم تدفع المشرع إلى مصادرتها كما أن لجوء اللصوص إلى خلع أقفال الأبواب بهدف السرقة لم يؤدي إلى منع تركيب الأقفال مع أن صيانة وحماية الحق في الحياة والملكية الخاصة من الحقوق الأساسية للمواطنين.

ويأتي إصدار هذا القانون المؤقت – في الوقت الذي صدر فيه وبما تضمنه من تعديلات – بمثابة وصمة في جبين الديمقراطية وتعبير جلي وصارخ عن إمعان السلطة التنفيذية في تحدي مبدأ فصل السلطات الدستوري بغصب صلاحيات السلطة التشريعية، كما ياتي كتأكيد لإصرار الحكومة على المضي قدماً في نهج تغييب إرادة الشعب أو على الأقل تحجيم هذه الإرادة، ومواصلة لنهج اللجوء إلى سيف القوانين المؤقتة كأداة للإلتفاف على السلطة التشريعية كممثلة للإرادة الشعبية، وكأداة للتحكم في مؤسسات المجتمع المدني ووسيلة لتقييد الحقوق وحريات المواطنين التي يحميها الدستور والتي عززها وفسر مداها الميثاق الوطني الأردني الذي يستمد إلزاميته الأدبية من كونه عقد إجتماعي حدد أسسا للعلاقة بين الحاكم والمحكوم، بين المواطن وسلطات الدولة واجلى أي غموض في تفسير الدستور تفسيراً متمازاً.

وما قانون المطبوعات والنشر المؤقت موضوع هذه المداخلة غير مثال من أمثلة على نمط من الأداء الحكومي غير الديمقراطي، غير الآبه لإهدار إرادة الشعب ممثلاً بنوابه المنتخبين، وغير المكترث للإخلال الصريح بمبدأ أولوية الحق والتزامه [illegible]

حقوق الإنسان وبأهمية ضمان حريات المواطنين، وغير المتردد في فرض رؤيته وقراره على نحو يهدد بالإطاحة بما تبقى من ثقة الجمهور في مصداقية النهج وجدية المسار نحو بناء مجتمع مدني ديمقراطي عصري في إطار دولة القانون والتعددية السياسية.

ومما يفاقم الموقف ان نتائج تطبيق هذا القانون المؤقت فضحت الأسباب الكامنة وراء إصداره وأثبتت أن الهدف الحقيقي هو وقف إصدار مجموعة من الصحف التي تجرأت على إعلان مواقف معارضة للحكومة وكان من المتوقع أن تواصل معارضتها (وخاصة في فترة إجراء الإنتخابات النيابية) فكان هذا القانون الذي اسهم في زيادة طين القانون الاصلي بلة، ورسخ نهج التراجع المنظم عن النهج الديمقراطي خطوة اخرى إلى الخلف بل قفزة واسعة. فعلاوة على عدم دستورية هذا القانون إبتداءً ومخالفته لاحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان وتجاوزه للمبادىء التي أرساها الميثاق الوطني فإن التعسف في تطبيقه وما احاطه من ردود فعل رافضة وغاضبة يجعل من إلغائه ضرورة لا بد منها لإعادة الإعتبار لمبدأ سيادة القانون ومبدأ المشروعية، ولتأكيد إحترام قيم العدل والمساواة والحرية وتكافؤ الفرص.

إن حرية الراي تعتبر حجر الاساس للحريات الأخرى، كماأن تجسيد هذه الحرية من خلال حق التعبير هي المعيار الأكثر دقة للحكم على مدى جدية الحكومة في إحترام إرادة الشعب والتزام هذه الإرادة موجهاً لسياستها، وعلى مدى صدقها في إعلان الديمقراطية منهاج حكم. وأن تقييد حرية الراي والتعبير هي بلا شك مقدمة للمزيد من القيود والإنتهاكات للحقوق الاخرى.

إن إهدار حق الشعب في وجود حارس امين، محصن، حر، مستقل وفعّال يمده بالمعلومة ويسمع صوته للراي العام ويترجم التعددية الفكرية والسياسية إلى أدوات قادرة على إحداث التغيير وتحقيق التقدم والتطور، واعني به السلطة الرابعة (سلطة الصحافة)، هو مصادرة لجملة من الحقوق منها على سبيل المثال حرية الراي وحق التعبير والإطلاع والإختلاف والرقابة والمجانسة والحوار والشفافية والعلانية والمعرفة وتداول المعلومات وتتبع الإنحرافات وملاحقة الفساد والفاسدين ومخاطبة الراي العام والتأثير فيه [illegible]

والتغيير بالوسائل السلمية المشروعة وحق نقد الشخص العام فرداً كان ام شخصاً إعتبارياً كما انه مصادرة للحق في تكافؤ الفرص والطمأنينة كحقوق أساسية للمواطنين ضمنها الدستور (وما ينطبق على الصحافة ينطبق على الإعلام المرئي والمسموع - ربما بقدر اكبر - بالنظر لكونه إعلام رسمي وبالنظر لعدم الترخيص اوسائل إعلام مرئي ومسموع خاصة ومستقلة وهو ليس مجال هذه المداخلة)

وعليه فإن من مقتضيات إحترام حرية الراي وحق التعبير وحق الحصول على المعلومات وتداولها وتمكين المواطن من الوصول إلى الحقيقة، إلغاء وتقليص القيود على ممارسة هذه الحقوق بل النص عليها صراحة وبوضوح وحسم لايقبل التأويل والجدل وإحاطتها بالضمانات القانونية الكفيلة بحمايتها من أي انتهاك، الأمر الذي يقتضي ايضاً عدم التحكم المسبق بوسائل الإعلام والإتصال وعدم السعي إلى التأثير على إتجاهاتها وعدم إهدار الحق في تكافؤ الفرص والمساواة بين مختلف الإتجاهات وعدم فرض قيود غير مبررة تودي بأصل الحق كما يقتضي إفساح المجال للمواطن لإنتقاء مصدر المعلومات الذي يثق به وتمكينه من ممارسة حق الإختيار على أساس إحترام عقله وقناعاته وخياراته وقدرته على التمييز بين الغث والسمين، خاصة ونحن نعيش عصر ثورة المعلوماتية التي لا سبيل إلى تقييدها او فرض الرقابة عليها.

وإذا كنا نرى عدم دستورية القانون الاصلي رقم ١٠ لسنة ٩٣ المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٣٨٩١ بتاريخ ١٩٩٣/٤/١٧ ومخالفته لمبادىء القانون الدولي لحقوق الإنسان، فإننا هنا لن نتطرق إليه (مع التمسك بما لنا عليه من ماخذ) ونقتصر على القانون المؤقت المعدل رقم ٢٧ لسنة ٩٧ المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٤٢٠٦ بتاريخ ١٩٩٧/٥/١٨ خاصة و ان هذا القانون المؤقت بالغ الدلالة على الإتجاه الذي تسير فيه التشريعات – وخاصة تلك المنظمة للحريات العامة وحقوق المواطنين والمؤقتة – والذي نراه إتجاه مضاد ومعاكس لما تقتضيه التوجهات الديمقراطية كما نراه يتعمق يوماً بعد يوم بصورة تدعو إلى القلق مما يوجب إعادة النظر بصورة شاملة في التشريعات لتنقيتها من كل ما يتناقض [illegible]

والنشر والإعلام.

وبتحليل أحكام قانون المطبوعات [illegible] المعدل مدار البحث نجد أنه:

في مجال حرية احتراف الصحافة

إذاكان معيار تولي الوظيفة العامة [illegible] والكفاءة حسبما ورد في الدستور [illegible] الشهادات العلمية وشهادات التخصص [illegible] يمكن أن تغني عن مدة الخدمة كما أن [illegible] ليست بالضرورة معياراً صحيحاً [illegible] الكفاءة اللهم إلا إذا كان القصد إلسماح [illegible] لأشخاص بعينهم لتولي مواقع ورئاسة [illegible] خاصة وان الاقامة الفعلية الدائمة تحصر [illegible] بين عدد محدود من الصحفيين وتودي [illegible] الفرص وتقييد حق مالكي الصحف [illegible] من يرونهم من المتقدمين الأكفاء [illegible] المعدل ينص على:

* تشديد شروط رئيس التحرير [illegible] (المادة ١٣) بأن:

ا) يكون مقيماً إقامة دائمة وفعلية [illegible]

ب) أن يكون صحفياً متفرغاً [illegible] لممارسة مهنة الصحافة، او عمل متفرغاً [illegible] تاماً في الصحافة، ومضى عليه في [illegible] الحالتين عشر سنوات.

ج) ..

د) ...

هـ) غير محكوم بجناية او جنحة [illegible] بالشرف او الاخلاق او الآداب العامة [illegible] ان حكم تاديبياً او قضائياً [illegible] ممارسة مهنة الصحافة.

إضافة إلى إلزام مالك المطبوعة [illegible] الفعلية الدائمة.

وفي مجال حرية إصدار المطبوعات

الأصل هو إطلاق الحرية [illegible] الصحف كحق أصل وشرط لازم لمجتمع [illegible] ديمقراطي ويمكن الإلزام بتسجيلها [illegible] بالحصول على موافقات حكومية [illegible] مسبق وهو حال معظم الدول الديمقراطية [illegible] باي حال أن يكون الإلزام بالتسجيل [illegible] وسائل الرقابة او التحكم الزامي [illegible] في حالتنا فقد اضاف القانون المعدل [illegible] مجموعة اخرى من الشروط وصلاحيات [illegible] لسحب وإلغاء الرخص الممنوحة [illegible]

* حظر الكتابة في غير المجال [illegible] (المادة ١٥ فقرة ج).

* رفع قيمة راسمال المطبوعة [illegible] ٦٠٠٠٠٠ (ستمائة الف) دينار [illegible] اليومية و ٣٠٠٠٠٠ (ثلاثمائة الف) [illegible] الصحفية غير اليومية.

* الغى الاستثناء [illegible] للمطبوعات الصحفية [illegible] الإلغاء الحكمي [illegible] عليها في المادة ٢١ [illegible] سببا جديداً للإلغاء [illegible] الترخيص [illegible] إذن مسبق [illegible]

[illegible]

من ميزانية الدولة لضمان منع الإحتكارات او تركز ملكية الصحف وتسهيل السيطرة عليها، إضافة إلى إجراءات أخرى لضمان تنوع الصحف و حرية الصحافة وقدرتها على لعب الدور المنوط بها وحماية التعددية وتمثيل مختلف الإتجاهات. اما ما جاء به القانون المعدل فهو عكس ذلك تماماً إذ يسهل تركز الملكية ولا يمنعها كما يشجع سيطرة فئة من المقتدرين مالياً على الصحافة ويحرم غيرهم ويودي بالتالي بمبدا تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين.

في مجال نطاق المحظورات:

تتجه الدول الديمقراطية نحو المزيد من ضمانات حرية الصحافة بتقليص المحظورات وبترك المسؤولية عن النشر غير المشروع للقوانين العادية وللقواعد الجزائية النافذة بشأن الذم والتحقير والتشهير بل انها تعطي الصحافة حقاً في نقد الشخص العام وفي تتبع الإنحرافات وفي نشر الوثائق والمعلومات وتتسامح مع ما قد ينتج عن ذلك من اذى ما دام النشر قد تم بحسن نية وما دام الهدف من النشر توخي المصلحة العامة وما دام لا يمس الحق في الخصوصية وما دام مستنداً إلى وقائع صحيحة، اما نحن فبإضافة إلى ما لدينا من قوانين تقيد حق الحصول على المعلومات ونشرها (قانون حماية اسرار ووثائق الدولة رقم ٥٠ لسنة ١٩٧١ مثلاً) وعلاوة على ما ورد من محظورات في القانون الأصلي فإن القانون المعدل قد وسع نطاق هذه المحظورات بتعديل المادة ٤٠ من القانون وشدد العقوبات المالية (الغرامات) مع إبقاء الباب مفتوحاً لإمكانية إيقاع عقوبات اخرى أشد بموجب قوانين أخرى. بل وتجاوز على مبادىء اساسية في التشريع الجزائي حيث حمل مالك المطبوعة كامل المسؤولية إذا تغير رئيس التحرير وجرم مالك المطبوعة ورئيس التحرير وكاتب او معد المادة الصحفية ووضعهم جميعاً تحت طائلة المسؤولية الجزائية إضافة إلى المسؤولية المدنية خلافاً لمبدأ شخصية الجريمة كما اعتبر مخالفة قانون المطبوعات من جرائم الحق العام.

فيما اغفل النص حظر نشر الإعلانات عن المستحضرات الطبية والتبغ ومشتقاته والاخبار المتعلقة بالاحداث المنحرفين مثلاً، ونحن نراها أجدر بالحظر لتعلقها بمصالح عامة وحيوية.

في مجال الإستقرار والطمأنينة:

تحتاج الصحافة شأنها شأن الأفراد والمعاملات إلى حالة من الإستقرار وإلى الإطمئنان إلى حصانة حقوقها المكتسبة من المساس بها، كما يحتاج الصحفي إلى ضمانات كافية للنهوض بمسؤوليته وتعتبر الرقابة بأشكالها والتعبيرات القانونية المطاطة والهلامية القابلة لاكثر من تفسير وسائل لمصادرة حرية الصحافة وعوامل تؤدي إلى غياب الأجواء الملائمة والضمانات الكافية لهذه الحرية، ويعتبر تعرض الصحفيين للحبس الاحتياطي أو لعقوبات من هذا القبيل بمثابة السيف المسلط على ضمير الصحفيين، كما أن منح الإدارة صلاحيات تقديرية واسعة تسهل تعسف الحكومة إضافة إلى أن النص على الإلغاء الحكمي هو إلتفاف على وجوب اللجوء إلى القضاء وهي جميعاً انتهاكات مقلقة لحرية الراي والتعبير وحرية الصحافة تجعل الباب مشرعاً لقرارات تعسفية جائرة واجتهادات نافذة قد لا يكون هناك من سبيل إلى جبر الضرر الناشئ عنها [illegible] بسبب عدم الاستقرار و [illegible]

الطمأنينة، ومن أبرز التعديلات في هذا المجال تطبيق القانون بأثر رجعي وإلزام الصحف والمطبوعات بتوفيق أوضاعها بموجب القانون المعدل على نحو يشكل إعتداءً على الحقوق المكتسبة للصحف (المادة ٥١).

وعموماً فإن جميع هذه التعديلات الواردة في القانون المؤقت المعدل تتضمن مزيداً من الإحكام للقيود المفروضة اصلاً على المطبوعات والنشر وبالتالي المزيد من التضييق على حرية الراي وحق التعبير والإختلاف وعلى الحق في الإطلاع والحصول على المعلومات وتداولها. ولما كان صدورها كقانون مؤقت جاء بصورة مخالفة للدستور شكلاً ومضموناً فإن بقاء هذا القانون هو وصمة عار في جبين التجربة الديمقراطية الأردنية النضة وإلغاؤه ضرورة ملحة لما يلي:

أولاً: عدم دستوريته من حيث الشكل:

صدور القانون كقانون مؤقت في ظرف لا يستوجب ذلك وبدون تحقق الشروط الدستورية، فقد نصت المادة ٩٤ من الدستور "١- عندما يكون مجلس الأمة غير منعقد او منحلاً يحق لمجلس الوزراء بموافقة الملك أن يضع قوانين مؤقتة في الأمور التي تستوجب إتخاذ تدابير ضرورية لا تحتمل التأخير أو تستدعي صرف نفقات مستعجلة غير قابلة للتاجيل ويكون لهذه القوانين المؤقتة التي يجب أن لا تخالف احكام هذا الدستور قوة القانون على أن تعرض على المجلس في أول اجتماع يعقده وللمجلس أن يقر هذه القوانين أو يعدلها أما إذا رفضها فيجب على مجلس الوزراء بموافقة الملك إعلان بطلانها فوراً ومن تاريخ ذلك الإعلان يزول مفعولها على أن لا يؤثر ذلك في العقود والحقوق المكتسبة".

ومن تدقيق نص هذه المادة يتضح انه يشترط لإصدار قانون مؤقت:

* قيام حالة الضرورة التي لا تحتمل التأخير.
* وجوب إتخاذ تدابير غير قابلة للتاجيل.
* عدم مخالفة أحكام الدستور.

ولا بد للحكومة من تسبيب لجوءها لإصدار قانون مؤقت لتتمكن المحكمة المختصة (محكمة العدل العليا) من بسط رقابتها على دستورية هذه الأسباب وهو أمر لم يحدث، وطبقاً للقواعد العامة في تحديد حالة الضرورة وشروط قيامها فإن القانون صدر في وقت كان بالإمكان دعوة مجلس الأمة للانعقاد وعلى تحو كان يمكن تلافيه بوسائل أخرى [illegible] خطر حال وهام لا يمكن تلافيه [illegible] هذا القانون [illegible]

ثانياً: عدم دستوريته من حيث المضمون:

ينطوي قانون المطبوعات والنشر والقانون المعدل على مخالفات جوهرية لأحكام الدستور وخاصة للحقوق التي ورد النص عليها بصياغة مطلقة وخاصة في ضوء مبادىء الميثاق الوطني، فقد نصت المادة ١٥ من الدستور الأردني:

١- تكفل الدولة حرية ا لراي، ولكل اردني أن يعرب بحرية عن رايه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير بشرط أن لا يتجاوز حدود القانون.

٢- الصحافة والطباعة حرتان ضمن حدود القانون.

٣- لا يجوز تعطيل الصحف أو إلغاء إمتيازها إلا وفق أحكام القانون.

٤- يجوز في حالة إعلان الأحكام العرفية أو الطوارىء أن يفرض القانون على الصحف والنشرات والمؤلفات والإذاعة رقابة محدودة في الأمور التي تتصل بالسلامة العامة وأغراض الدفاع الوطني.

٥- ينظم القانون كيفية الرقابة على موارد الصحف.

كما جاء في الميثاق الوطني الأردني في الفصل الأول المعنون (الميثاق - أسباب وأهداف) ولما كان مضمون الديمقراطية يتعزز بتأكيد حقوق الإنسان المعترف بها دولياً وإنسانياً، وضمان حقوق المواطنة التي كفلها الدستور الأردني، وهي الحقوق التي حفل بها تراثنا العربي الإسلامي العظيم وأكدها وكرمها تكريماً شديداً، بما في ذلك حق الناس في الإختلاف في الراي، وحق المواطن رجلاً كان أو إمراة في تغيير أوضاعه وتحسين أحواله بالطرق المشروعة، وحقه في التعبير عن رايه فيما يراه ضرورياً لمصلحة الجماعة بالوسائل الديمقراطية، وبما يتيح له المشاركة في صنع القرار".

كما جاء في الميثاق (الفصل الثاني) تحت عنوان دولة القانون والتعددية السياسية / المرتكزات الأساسية فقرة ٤ "التأكيد على أن تكون القوانين بعامة وقوانين الأحزاب والإنتخابات والمطبوعات بخاصة، ملتزمة بإحترام حقوق المواطن السياسية وحرياته العامة".

وجاء تحت البند الثالث فقرة ج "ضمان الحريات الأساسية لجميع المواطنين بما يحمي مرتكزات المجتمع الديمقراطي وحقوق الفرد، ويكفل التعبير عن الراي وإعلانه بحرية كاملة في إطار الدستور وفي الفقرة ٧ تحقيق المساواة [illegible] وتكافؤ الفرص بين المواطنين رجالاً ونساءً دون تمييز".

وحول الإعلام والإتصال ومتطلباته في مجتمع ديمقراطي جاء في الميثاق الوطني الفصل السادس البند الرابع فقرة ٢ "أن تمتبر حرية الفكر والراي والتعبير والإطلاع حقاً للمواطن كما هي حق للصحافة وغيرها من وسائل الإعلام والإتصال الوطنية وهي حرية ضمنها الدستور ولا يجوز الإنتقاص منها او إنتهاكها. وفي الفقرة ٥ " أن يكون للمواطن الحق في التماس الحقيقة والمعرفة والمعلومات من خلال مصادر البث والنشر المشروعة في داخل البلاد وخارجها، ولا يجوز أن تحول الرقابة على المصنفات الإعلامية دون ممارسة لهذا الحق.

ثالثاً: إنتهاك القانون لقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان وخاصة للحق في حرية الراي والتعبير.

أعلن الأردن مراراً إلتزامه بالمبادىء الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتاكد هذا الإلتزام بنص الميثاق الوطني الوطني في اكثر من موقع، وبتاريخ ١٩٧٢/٦/٣٠ وقع الأردن على العهدين الدوليين للحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وللحقوق السياسية والمدنية وصادق عليهما في ١٩٧٥/٥/٢٨، وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد تبنتهما في ١٩٦٦/١٢/١٦ ودخل الأول منهما حيز التنفيذ في ١٩٧٦/١/٣ والثاني في ١٩٧٦/٣/٢٣. وبموجب إتفاقية جنيف للمعاهدات الدولية ولقواعد القانون الدولي والعرف الدولي فإن الأردن ملزم بإحترام أحكام هذه المعاهدات وتضمينها القوانين المحلية. فقد نصت المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

"لكل شخص حق التمتع بحرية الراي والتعبير، ويشكل هذا الحق حريته في إعتناق الآراء دون مضايقة، وفي إلتماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين بأية وسيلة ودونما إعتبار للحدود."

وتنص المادة ١٩ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية:

١- لكل إنسان حق في إعتناق اراء دون مضايقة.

٢- لكل إنسان حق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في إلتماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين دونما إعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب او مطبوع او في قالب فني او بأية وسيلة اخرى يختارها.

٣- تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة ٢ من هذه المادة واجبات ومسؤوليات خاصة. وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وان تكون ضرورية:

ا) لإحترام حقوق الآخرين وسمعتهم.

ب) لحماية الأمن القومي او النظام العام او الصحة العامة أو الآداب العامة.

وختاماً وفي ضوء ما ذكر فإن إلغاء هذا القانون المؤقت (أو وقف العمل به لعدم دستوريته حيث انه محل طعن أمام محكمة العدل العليا بموجب صلاحياتها وقف العمل بأحكام أي قانون مؤقت مخالف للدستور "فقرة ٧ / مادة ٩ من قانون محكمة العدل العليا رقم ١٢ لسنة ٩٢" بناء على طلب المتضرر) سيكون الوسيلة الوحيدة لرد الإعتبار لاحكام الدستور ولحرية الراي والتعبير.

* محامية اردنية ومدافعة عن حقوق الإنسان

التزامات حرية التعبير في الاردن وفق القانون

توبي منديل*

عند الحديث عن طبيعة التزامات الاردن وفق قانون حقوق الانسان الدولي، خاصة ما يتعلق بالاعلام والصحافة المكتوبة. وبالتركيز بالتحديد على التزامات الدولة اعترف انني اتصدى فقط لوجه واحد من وجوه القضية الاوسع للطريقة التي يعمل بها الاعلام في المجتمع ككل. لكن الدولة تستطيع ان تمارس قدرا كبيرا من السلطة على الاعلام، ومن هنا فان التزامات الدولة باحترام حرية التعبير ناحية مهمة جدا من نواحي القضية الاكبر. واضافة لذلك، فان الدول ملزمة باحترام وتطبيق القانون الدولي، واني باعتماد ورقتي على بحث القانون الدولي، فإني مقيد بمناقشة التزامات الدولة.

ان الاردن، بعد ان وقع وصادق على عدد من المعاهدات الدولية، ملزم بنصوصها. واهم هذه المعاهدات بالنسبة لما نرمي اليه، هو الميثاق الدولي حول الحقوق المدنية والسياسية، وهي معاهدة حقوق انسان عالمية تعطي شكلاً قانونياً راسخا للاعلان العالمي لحقوق الانسان. ويجب ان اذكر ايضاً الميثاق العربي لحقوق الانسان الذي وافقت عليه جامعة الدول العربية في عام ١٩٩٤، كنتيجة للجهود الطيبة التي بذلها المندوب الاردني.

ان هذه المعاهدات وثائق ملزمة قانونيا، يطلب من الدول ان تحترمها. فالمادة (٢) من الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية تلزم الاطراف الحكومية بالتعهد باحترام وضمان الحقوق المذكورة في الميثاق لجميع الافراد على ارضها. وهذا يشمل تعديل و/او اصدار تشريعات لتنفيذ الحقوق الواردة في الميثاق، وتزويد كل فرد انتهكت حقوقه بعلاج فعال حسبما تقرره سلطة مستقلة. ومن المتفق عليه على نطاق واسع ان الدول ملزمة ايضا بان تتاكد من ان مواطنيها يدركون حقوقهم، والتاكد ان نص الميثاق متوفر على نطاق واسع. وتتعهد دول كثيرة بالوفاء بالتزامها بادخال مادة حقوق الانسان في المدارس.

هنالك عدد من الاليات التي يضمن بها المجتمع الدولي ان تفي الدول بالتزاماتها وفق الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية. واولاها الية الابلاغ المنتظمة. فالمطلوب من الدول، وفق المادة (٤٠) ان تقدم تقارير للجنة حقوق الانسان، وهي هيئة أسست وفق الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية لهذا الغرض، حول التقدم الذي احرزته في تنفيذ الحقوق الواردة في الميثاق، ثم تضع اللجنة تقريرا، يوفر تحليلها للتقدم الذي حققه البلد، وعملية التقرير هذه تتم مرة كل خمس سنوات لكل دولة.

ان البروتوكول الاختياري الاول للميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي لم تتم المصادقة عليه حتى الان، لسوء الحظ، يسمح للافراد برفع القضايا ضد انتهاكات حقوق الانسان الى لجنة حقوق الانسان. وهذا غير مسموح به الا حين يكون الفرد قد رفع قضيته من خلال نظام المحاكم المحلية دون ان يتلقى جوابا مناسبا، مما يمنع الافراد من اساءة استعمال هذا الحق. ثم تشكل لجنة حقوق الانسان لجنة من القضاة، وتقرر فيما اذا كانت الدولة قد خرقت التزاماتها.

وهناك الية اخرى وفرتها لجنة الامم المتحدة لحقوق الانسان، التي تجتمع سنويا في جنيف، لمناقشة القضايا المتعلقة بحقوق الانسان بشكل عام، وليس فقط الامور المتعلقة بالميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وتتناول اللجنة فقط اوضاع بلد معين حين يكون هناك ادعاءات بحدوث انتهاكات خطيرة جدا لحقوق الانسان

ان عددا من الحكومات، وخاصة التي لديها سجلات سيئة في مجال حقوق الانسان، قد ادعت ان الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية وادوات حقوق الانسان الاخرى تعكس بشكل اساسي وجهة النظر الغربية، وهي غير مناسبة لها، في ضوء جذورها الثقافية والتاريخية ولا بد من الاشارة اولا الى ان هذه الحكومات نفسها قد وقعت وصادقت، بمحض ارادتها، على معاهدات حقوق الانسان هذه، وليس من المناسب لها الان ان تدعي انها يجب الا تكون ملزمة. وقد يكون من الاهم، النظر في صلاحية مثل هذه الادعاءات فيما يتعلق بحقوق معينة فانا اشك كثيرا. على سبيل المثال، بان اي حكومة يمكن ان تدعي انها تملك الحق في تعذيب مواطنيها، كما ان حكومات كثيرة يمكن ان تدعي ان ثقافتها لا تسمح بحرية التعبير

فاي بلد تعقد فيه انتخابات يجب ان يتقبل حرية التعبير اذا اريد لهذه الانتخابات ان تساهم بطريقة مجدية في التمثيل الديمقراطي وهذا لا يعني ان حقوق الانسان بالضرورة متماثلة في كل مكان في العالم، لكن الاختلافات ضئيلة فيما يتعلق بالحقوق الأساسية مثل حرية التعبير.

ضمان القانون الدولي لحرية التعبير

يمكن ان يكون هنالك شك ضئيل في ان حرية التعبير حق اساسي ليس لكونه حقا فقط، بل لدوره في ضمان جميع الحقوق الاخرى لقد وصفتها الجمعية العامة للامم المتحدة بانها المحك لجميع الحريات التي تكرس الامم المتحدة نفسها لها. وقد قالت المحكمة الاميركية المتداخلة لحقوق الانسان. "ان حرية التعبير حجر الاساس الذي يستند اليه وجود المجتمع الديمقراطي ولا مفر منه لتشكيل الراي العام.. يمكن القول ان مجتمعا غير مطلع جيدا ليس مجتمعا حرا فعلاً".

ان حرية التعبير مهمة لاسباب رئيسية ثلاثة على الاقل، اولها ان الحق في التعبير عن النفس ناحية اساسية للكرامة الانسانية. وثانيها ان افضل طريقة للوصول الى الحقيقة تتحقق من خلال وجود «سوق للافكار»، حيث يتم تبادل الافكار ووجهات النظر بحرية، وهذا لا يمكن الا اذا احترمت حرية التعبير. وثالثها انه لا يمكن ان يكون هنالك اي حوار مفتوح ونقاش علني، ومن هنا، لا ديمقراطية حقيقية بلا حرية تعبير، ربما كان من المهم التركيز على السبب الاخير الان في الاردن، وهو بلد ملتزم بالديمقراطية وفي غمرة حملة انتخابية.

تضمن المادة (٩) من الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية حرية التعبير في البنود التالية:

٢- سيكون لكل واحد الحق في حرية التعبير، وهذا الحق سيشمل حرية البحث، والتلقي ونشر المعلومات والافكار بكل انواعها، بغض النظر عن الحدود، سواء كانت شفوية، مكتوبة او مطبوعة، من خلال الاعمال الفنية او من خلال اي وسيلة اخرى يختارها.

٣- ان ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة (٢) من هذه المادة، تحمل معها واجبات ومسؤوليات خاصة، لذلك قد تكون عرضة لقيود معينة، لكن هذه القيود تكون فقط ضمن القانون وحين تكون ضرورية من اجل

أ- احترام حقوق الاخرين وسمعتهم.

ب- حماية الامن القومي او النظام العام، او الصحة العامة او الاخلاق.

من الواضح اذن ان حماية حرية التعبير [illegible] القانون الدولي، يتكون من ضمانة عامة تناولها مجموعة محددة من الظروف التي تسمح بالقيود ان القوانين الدولية، المستندة الى هذه الضمانة، قد وضعت اختبارا من ثلاثة اجزاء لتقرير فيما اذا كان التقييد على حرية التعبير مقبولا

اولا يجب ذكر هذه القيود في القانون وهذا يعني ان الدول لا تستطيع ان تقيد حرية التعبير الا اذا كان ذلك واردا بشكل محدد في قانون مكتوب ولن تعني التصرفات العشوائية او الظرفية من قبل الشرطة او اي وزارة حكومية، شروط هذا الاختبار

ثانيا ان القيود التي لم يقرها هدف وارد في المادة (١٩ ٣) وبالتحديد [illegible] او سمعة الاخرين، الامن القومي، النظام العام، الصحة العامة او الاخلاق، غير مقبولة، ولذلك فان التقييدات لاسباب اقتصادية او لتعزيز موقف الحكومة، غير مقبولة

ثالثا حتى القيود التي تسعى الى تحقيق هدف مشروع ينبغي ان تكون ضرورية، بحيث يُنصّ على ان يلبي التقييد «حاجة اجتماعية ملحة»، وان التدابير المتخذة ترمي الى تلبية تلك الحاجة، وان هنالك اجراء يتناسب بين الاذى الذي يلحق بحرية التعبير وبين هدف التقييد فالتغييرات التي تتجاوز ما هو ضروري لتحقيق الهدف المشروع، غير مقبولة

مجالات اهتمام معين

لا اود ان افكر فيما تعنيه ضمانة حرية التعبير، في عدد من المجالات ذات اهتمام معين في الاردن وفي انحاء العالم سوف انظر الى اربع قضايا مختلفة القانون المتعلق بالتشهير والقضايا ذات العلاقة مثل التلميح والاخبار الكاذبة؛ حرية التعبير والامن القومي؛ تنظيم الاعلام والصحفيين؛ والوصول الى المعلومات سوف اركز ملاحظاتي على قانون المطبوعات والنشر لعام ١٩٩٣، لان المتحدث التالي سوف يتناول تعديلات ايار ١٩٩٧ على ذلك القانون

التشهير وحرية التعبير

ان الهدف الشامل لقانون التشهير هو حماية حقوق الاخرين وسمعتهم، وهو هدف مشروع وفق المادة (١٩) من الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وطالما ان مثل هذه القوانين تفعل ذلك دون تقييد غير ضروري لحرية التعبير، فانها شكل مشروع للتنظيم، وفي هذا المجال، كما هو الحال في مجالات اخرى، فان القيود على حرية التعبير التي تتجاوز ما هو ضروري، او تحدث اثر غير مناسب على حرية التعبير، غير مقبولة، وانا ارى ان عددا من القوانين الاردنية لا يمكن تبريرها وفق الاختبار الصارم الذي فرضته المادة (١٩) من الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

ومثال ذلك، يوجد في الاردن عدد من القوانين الجنائية، فيما يتعلق بالتشهير والتلميح، والاهانة والاساءة لراس الدولة او المسؤولين الحكوميين. فالمادة (١٩) لا ترى من الضروري استخدام اداة قوية مثل القانون الجنائي لحماية السمعة، ونتيجة لذلك، فان كل هذه النصوص الجنائية تمثل قيودا غير مقبولة على حرية التعبير.

ان المبدأ الراسخ في القانون الدولي لحقوق الانسان هو ان من المتوقع من السياسيين والشخصيات العامة الاخرى [illegible] العاديين ازاء النقد في الصحافة [illegible] اسباب لذلك.

اولا. مثل هذه الشخصيات [illegible] العملية الديمقراطية، ولذلك فان من [illegible] الاساسية ان يستطيع الناس ان [illegible] نشاطاتهم. فالقوانين التقييدية سوف [illegible] الاعلام وتوقف تدفق المعلومات [illegible] بالشخصيات السياسية الى عامة الناس.

ثانيا: يمكن الافتراض ان السياسيين [illegible] المراقبة العامة، باختيارهم [illegible] يستطيعون ان يتوقعوا من الاعلام [illegible] الصورة العامة ويتوقعون حق الاعلام [illegible] تغطية غير مقبولة لهم.

واخيرا، فان مثل هذه الشخصيات [illegible] جيدة تمكنهم من الرد على النقد [illegible] وسيلة الوصول للناس، ولذلك يستطيعون [illegible] او ينقضوا اي ذكر اعلامي غير مقبول [illegible] وسيكون لديهم ايضا القدرة على [illegible] انفسهم بالوسائل القانونية عند الضرورة.

انه امر مهم ان قانون التشهير [illegible] اليات الشكاوى الاعلامية في معظم الاقطار [illegible] طرقا فعالة بشكل كاف للحد من اي تجاوز [illegible] اعلامية. فعلى قوانين التشهير ان تضع [illegible] على المدعي ليثبت زيف ادعاءات الشكاوى [illegible] وعلاوة على ذلك، حين تثير الشخصيات [illegible] قضية، فان عليهم ان يثبتوا ان [illegible] فقط كاذبة، بل انها ايضا نشرت بطيش او [illegible] مبيتة. وهذا سوف يشجع صحافة [illegible] المسؤولة ويساعد في ضمان اطلاع الناس [illegible] مناسب على الاحداث المهمة.

الامن القومي وحرية التعبير

من الطبيعي ان ترغب الحكومات في [illegible] مناقشة الامور المتعلقة بالامن الوطني [illegible] حد ما مسموح به وفق القانون الدولي [illegible] الاردن لا يمكن نشر اي معلومات عن [illegible] المسلحة، اسلحتها، او تحركاتها، دون موافقة [illegible] ان العبارات التي تمثل تهديدا حقيقيا [illegible] القومي، الذي يوصف بانه حماية [illegible] سلامة اراضيها من التهديد الخارجي [illegible] يمكن تقييدها بشكل مشروع. [illegible] جوهانسبرغ حول الامن القومي، حرية [illegible] والوصول الى المعلومات، والتي تم تبنيها [illegible] ١٩٩٥، من قبل مؤتمر دولي للخبراء [illegible] القيود على حرية التعبير لاسباب [illegible] القومي.

يبين المبدأ (٦) حدود [illegible] التعبير على اسس الامن القومي [illegible]

«... لا يمكن معاقبة التعبير [illegible] القومي: الا اذا استطاعت الحكومة [illegible] ذلك التعبير:

أ- يرمي الى اثارة [illegible]

ب- من المحتمل ان [illegible]

ج- هنالك علاقة مباشرة [illegible] او وقوع مثل هذا [illegible]

ينص المبدأ (٧) [illegible] تغييرا غير عنيف [illegible] او الدولة، [illegible] القانون حقوق [illegible] القومي، [illegible] [illegible]

عدم تقييد اشكال اخرى للتعبير، وخاصة التعبير ذا الطبيعة السياسية ومن المهم ان يشمل الحوار الديمقراطي امورا تتعلق بالقوات المسلحة، حيث يمكن له ان يعزز ولا يضرّ بالامن القومي اذا كان التحقيق الاخباري يكشف دليلا عن الفساد او التبذير في النفقات في المؤسسة العسكرية

قانون الاعلام

هنالك حاجة ضئيلة لوضع قانون خاص بالاعلام لان القوانين ذات التطبيق العام، المتعلقة بالتشهير مثلا، كافية لكبح اي تجاوزات. وعلاوة على ذلك، فان الاعلام المطبوع في كثير من الاقطار قد شكل هيئات ضبط ذاتي تملك صلاحية تسلم الشكاوى من الافراد، ومنح نوع من التعويض، مثل نشر تصويب أو/و اعتذار وحيث ان هنالك منافسة كبيرة في قطاع الاعلام الاذاعي فقد يكون من الضروري تشكيل هيئة ضبط مستقلة لتضمن ان يكون تخصيص الترددات على اساس منصف ومنطقي، ويعزز التعددية والاحترام الاكبر لحرية التعبير

انني اود ان اركز حاليا على مجالين حيث ينظم القانون الاردني الاعلام المطلوب بشكل يتجاوز ما هو مسموح به وفق القانون الدولي. واول مجال هو متطلب العضوية الالزامي المفروض على الصحفيين من قبل قانون المطبوعات والنشر فيما يتعلق بقانون نقابة الصحفيين الاردنيين

والمجال الثاني هو مهام الرقابة التي تمارسها دائرة المطبوعات والنشر.

ان واحدة من اهم نواحي حرية التعبير هي حق اي فرد في التعبير عن نفسه كيفما يريد، بما في ذلك الصحافة، وهو حق غير مقبول انكاره او تقييده باي طريقة كانت. فالقانون الاردني يتطلب ان يكون جميع الصحفيين اعضاء في نقابة الصحفيين الاردنيين، وبذلك يحد من الوصول الى المهنة. واضافة الى ذلك، فان نقابة الصحفيين الاردنيين قد زادت من الحد من الوصول الى المهنة حين تطلب من الصحفيين ان يلبوا شروطا معينة، كان يكون الشخص حاملاً لدرجة جامعية او متفرغاً للصحافة.

من الواضح ان هذه القواعد تخرق التزام الاردن الدولي بالسماح لكل شخص بالحق في نقل المعلومات والافكار عبر اي وسيلة اعلامية.

ان قانون المطبوعات والنشر يمنح صلاحيات معينة للرقابة، لدائرة المطبوعات والنشر، وخاصة حول الكتب والمطبوعات المستوردة، حيث يعتبر هذا المصلحة العامة او ان المطبوعة تعتبر منتهكة للقانون.

لا تملك اي هيئة حكومية الحق وفق القانون الدولي بمنع مطبوعة باسم المصلحة العامة. وكما اشرت سابقا، لا يسمح الا بتقييدات محدودة ينص عليها القانون ولتحقيق احد الاهداف المشروعة وفق المادة (١٩) من الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية. وهذا لا يشمل الرقابة الحكومية على اساس مفهوم غامض مثل المصلحة العامة.

ان العملية المالوفة لتقرير فيما اذا كان شيء ما يخرق القانون، تجيء من خلال المحاكم. ان ضمان الحياد الذي توفره عمليات المحاكم المناسبة ذو اهمية كبيرة فيما يتعلق بحرية التعبير. فاذا انتهكت مطبوعة القانون فعلاً، فان المحاكم تستطيع ان تعاقب المسؤولين بعد النشر. وهذا سيحدث اثراً رادعاً للاخرين، وطريقة مرضية وكافية لتنفيذ القانون. ان السماح لهيئة حكومية بمراقبة المادة قبل النشر يتيح المجال لسوء التصرف، ومن المحتمل ان يؤدي الى رقابة ذاتية من قبل الكتاب، وبذلك يشكل تقييدا غير مقبول [illegible] التعبير.

الوصول الى المعلومات

ان حرية التعبير لا تشير فقط الى الحق في نقل المعلومات والافكار، بل السعي اليها وتلقيها ايضا. وهذا يفرض على الحكومات التزاما بنشر المعلومات على الملأ الا اذا كان الوصول العام اليها يضر باحد الاهداف المشروعة الواردة في المادة (١٩) من الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية. وهذا معروف بمبدأ الحد الاقصى لكشف المعلومات. ولا يوجد في القانون الاردني سوى حق عام محدود جدا لوصول الناس الى المعلومات الحكومية. وبدلاً من ذلك، فان قانون اسرار الدولة والوثائق السرية يشكل نظاما شاملا لسرية جميع المعلومات الرسمية تقريبا. الا اذا حصلت الموافقة على الكشف عنها ومن الواضح ان هذا لا يلبي متطلبات القانون الدولي لحقوق الانسان

ان مبدأ الحق الاقصى للكشف، يعني انه اذا لم تبرر الحكومة حجب المعلومات، لاسباب تتعلق بالامن الوطني او لحماية حقوق الاخرين، فان عليها ان تجعل المعلومات متاحة لعامة الناس، والافضل طريقة لفعل ذلك هي تشكيل هيئة ادارية مستقلة تستطيع ان تتلقى طلبات على المعلومات من العامة، وبذلك تسهل الوصول اليها. وعندما تدعي الحكومة ان جزءاً معيناً من المعلومات لا ينبغي اتاحته للناس، فان الهيئة الادارية تستطيع ان تراجع الادعاء وتقرر فيما اذا كان «مشروعاً» ام لا. ويجب ان يملك الافراد الحق في الاستئناف لدى المحاكم حول مثل هذه القرارات.

يوضح المبدأ (١٢) من مبادئ جوهانسبرغ ان الدول قد لا تمنع الوصول الى المعلومات لاسباب تتعلق بالامن القومي، بل عليها ان تضع تصنيفات محددة ومنيعة للمعلومات التي يمكن حجبها.

وينص المبدأ (١٥) على ارشادات محددة حول سرية المعلومات لاسباب تتعلق بالامن القومي. فليس مشروعا مثلا حجب المعلومات اذا كانت لا تضر بمصلحة امن قومي مشروعة او اذا كانت المصلحة العامة في المعلومات تفوق الاذى الذي يلحق بمصلحة الامن القومي.

الخاتمة

لقد تعمد الاردن، بمحض ارادته، بان يحترم الحقوق والحرية التي ينص عليها الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية. بما فيها تلك المتعلقة بحرية التعبير. وهذا الميثاق يحوي قواعد ملزمة قانونيا، يلتزم الاردن باحترامها.

ان حرية التعبير مهمة بصفة خاصة ليس فقط في الحق فيها، بل لانها تبرز النظام الشامل لحماية حقوق الانسان الواردة في القانون الدولي.

في عدد من المجالات المهمة، لا تتمشى قوانين الاردن مع التزاماته الدولية، وهنالك امثلة على هذا الامر تتمثل في القيود الجنائية الشديدة المتعلقة بالتسهير والقواعد ذات العلاقة والقيود على تغطية الامور المتعلقة بالقوات المسلحة والنظام الشامل لاعطاء السرية على المعلومات ومهام الرقابة التي تمارسها دائرة المطبوعات والنشر ومتطلبات التسجيل التقييدية للصحفيين.

ان البند (١٩) تعي التزام الاردن بالديمقراطية وحقوق الانسان، وتشجع الملك الحكومة على اتخاذ خطوات للتصدي لهذه المشاكل.

× رئيس برنامج القوانين في منظمة البند ١٩، ومقاله مبني على ورقة قدمها لندوة حرية الصحافة والاعلام والتي عقدت في عمان في اواخر شهر تشرين الاول.

انهم يسيئون الى المرأة في اعلامنا

سائدة الكيلاني

قد يعترض البعض على نشر خبر خطأ عن اقتصاد الاردن، او سياسته، وقد تُرفع مئات القضايا ضد الصحف والمطبوعات وناشريها، اذا ما انتهكوا الخطوط الحمراء، لكن لم يحصل قط ان اعترض احدهم على الانتهاكات الدائمة لصورة المراة في الاعلام، ليس فقط من خلال الصور المهينة، ولكن ايضا في الاخبار والتعليقات وحتى الكاريكاتيرات

ومع ان المدافعين عن قضايا المراة من جهة والمناهضين لقضية المساواة مع الرجل، من جهة اخرى، يقرّون معاً ان صورة المراة في وسائل الاعلام صورة سيئة، الا ان احدا منهم على مدى سنوات الديمقراطية، وقبلها وبعدها، لم يتحدث عن الضرر العميق الذي يلحق المجتمع من جراء التمادي في هذه التغطيات المهينة للمراة، ودورها، ولم يقم احد بالتحدث بصراحة عن دور كل من العادات والتقاليد واستخدام الدين في تكريس الصورة السلبية للمراة وبالتالي الاسرة والرجل والمجتمع واستمر التركيز – خاصة بين المهتمين بهذه القضايا والدافعين عن حقوق الانسان – على مبدأ التفرقة التي تتم بين المراة والرجل في المجتمع، وانعكاسها على وسائل الاعلام. ومع ان هذا الامر جيد، الا انه مفروغ منه فلا احد يعترض على وجود المشكلة اساسا لكن المهم ان يبدأ الباحثون باستقصاء الاسباب بنظرة تحليلية للحاضر والماضي والمستقبل وايجاد حلول عملية لمعرفة الاسباب التي تساعد على تغذية الصورة النمطية للمراة والام والاخت وادوارهن في المجتمع

فلا يعقل ان نستمر في انتقاد ظهور المراة كسلعة في الاعلانات، او ترسيخ صورتها البرجوازية الفرية في المسلسلات فكل هذه الصور والايحاءات معروفة عن ظهر قلب لكل الرجال والنساء في عالمنا المتخلف والعالم الغربي «المتحضر» على حد سواء.

ففي ندوة عقدت في منتصف تشرين الاول في طيبة زمان تحت عنوان «دور وسائل الاعلام في دعم قضايا المراة» لم يتطرق الباحثون او الصحفيون الذين شاركوا في الندوة الى العوامل الاجتماعية والتاريخية التي تساعد على تكريس مبدأ دونية المراة في الاعلام لقد قالت لنا بسمة النسور مثلا الكثير من النظريات. مثل ضرورة تغيير مفاهيم الرجولة والانوثة خصوصا فيما يتعلق بالقيم المتعلقة بكلا المصطلحين

فصفات النبل والكرم والشهامة والجراة تلحق بالرجل، بينما الانوثة ترتبط غالبا بمفاهيم الخنوع والرقة والجبن. الرجل يميل الى المراة الذليلة الضعيفة، كما تقول النسور، ليؤكد رجولته ونخوته وسيطرته على الامور ويجب على المراة التي يختارها الرجل ان تكون عديمة التجربة ساذجة تتحول بين ليلة وضحاها الى امراة حكيمة تعرف كيف ترضي رغباته هذه الاشارة من الكاتبة النسور كانت جيدة جدا، خصوصا وانها قدمت هذه المعلومات لصحفيين وصحفيات في بدء عملهم المهني ليتعرفوا من البداية على ضرورة ازالة الغبن الذي يلحق بالمراة. واهم من ذلك انها اشارت الى مدى احتقار الشعراء للمراة وتطبيلهم لها في قصائدهم مما جعل العالم العربي يردد القصائد والاغاني، وينشر في كل الوسائل المسموعة والمكتوبة الشعر الذي يهين المراة بدون صوت احتجاج واحد. لكن حتى هذه النقطة لم تعالج بشكل كاف في المؤتمر ولم يشر احد الى قصائد نزار قباني وغيره التي تنشر على صفحات جرائدنا وتصبح اغاني تراثية شعبية ترددها الالسنة بدون التفات او ادراك لمقدار احتقارها وامتهانها للمراة فاصبحت (عشرون الف امراة احببت) شعارا لكل رجل، وقناعة لكل امراة بحق الرجل باتخاذ عشرات الخليلات والعشيقات حتى يجد امراته التي لم تعرف غيره وتتكرس مفاهيم عبر شعرنا العربي تنادي بها النساء بحقوق الرجال وتفوقهم عليهن ليس هذا فحسب، بل تصبح هذه المكتسبات جزءاً من التقاليد والعادات ومقتبسة وذات مفاهيم دينية.

فسواء في هذه الندوة، او غيرها، لم يجرؤ احد على التطرق الى كيفية مدى استغلال البعض للدين في تصوير المراة كمخلوق ثان ليس له حقوق وليس قادرا على اتخاذ قرارات. لذلك نجد التغطية الصحفية والاعلامية المتعلقة مثلا باستغلال المراة في الوظيفة او جرائم الشرف او ضرب الزوجات تغطية سطحية لا علاقة لها بالواقع وتنقصها الدقة والتمحيص، بينما نجد صور الفتيات والقصص المتعلقة بالفرائز والاثارات تحتل مساحات كبيرة سواء في الصحف اليومية او الاسبوعية بطريقة مباشرة او غير مباشرة مع بعض الاستثناءات.

وتظل هذه القضايا حساسة، لان الكتابة عن جريمة الشرف من وجهة نظر متعاطفة مع المغدورة تخلق في نظر الصحافة الكثير من التداعيات العشائرية على الرغم من ان هذا الموضوع بالذات قد تم انتقاده على مستوى العائلة المالكة، بكلمات سمو الامير حسن الذي دعا لمعالجة هذه الافة التي تهدد المجتمع، الا ان الصحافة احجمت عن التطرق الى هذا الموضوع بجدية ونقد عاليين واصبحت سلبية الصحف تجاه اهم المشاكل في مجتمعنا تساهم بطريقة غير مباشرة الى تزايد هذه الجرائم وغيرها واهم من هذا وذاك توجد كل انواع الرقابة والقمع على الصحف، الا ما يخص الاساءات لصورة ومكانة ودور المراة، فلا الاتحادات النسائية ولا منظمات حقوق الانسان ولا المثقفون يعيرون انتباهاً ما تفيض به الصحف والاذاعة والتلفزيون من انتهاكات مستمرة لحقوق المراة انتباهها

فتظهر المراة العاملة تارة كمومس، وتارة كانسان خاضع ليس له شخصية بينما تظهر صورة الام كانسانة جاهلة عليها اطاعة الاوامر والابنة كمخلوق غير مسؤول وتمتلئ الصحف بالكاريكاتيرات المهينة للمراة بشكل دائم خصوصا تلك التي تصور الزوجة كانسانة بدينة معدومة الجاذبية لا تنفك تزعج زوجها بالطلبات والمصاريف بينما يظهر الرجل كالشخص المظلوم في المعادلة الزوجية، الذي يحق له ان ينظر الى امراة اخرى، لشدة الضغوط التي تمارسها عليه زوجته.

فبعد عقود من العمل النسائي، وهيئات حقوق الانسان لا نجد عملا جادا او طريقة عمل باتجاه تغيير الصورة النمطية التقليدية للمراة، بل نجد اكثر المقالات اساءة للمراة تكتب على يد صحفيات وصحفيين مثقفين، من غير ادراك او انتباه للضرر الذي يلحقونه بالمجتمع لمجرد انهم لا يريدون احداث مشاكل، او الدخول بمواجهة مع المجتمع.

وتكتفي هيئات المراة وحقوق الانسان بالتحسر وبلقون باللوم على المجتمع والحكومة والناس لعدم حدوث تطور في مجال حرية المراة ودورها بينما لم نسمع يوما ان احتجت هذه الهيئات على الاقل على الاساءات للمراة في وسائل الاعلام كما تفعل كل منظمات العالم ولم ترفع حتى شكوى واحدة ضد هذه الممارسات بل ولم تات لنا حتى بدراسة او بحث في هذا المجال، فكيف اذا سنعرف الجذور والفاعل والمستمع للاساءات التي تلحق بالمراة وبالمجتمع اذا لم يتجرأ احد للاشارة اليها.

مسيرة ربع قرن من الآمال والاخفاقات

الرياضة الأردنية مُهرة .. والاعلام خيّالها

سمير جنكات*

كـانت غلة الأردن من الميداليات في الدورة الرياضية العربية الثامنة التي عقدت في بيروت الصيف الماضي ٤٠ ميدالية، اغلاها بالطبع ذهبية كرة القدم التي منحت نجوم الفريق الوطني ميزة غير مسبوقة: طائرة خاصة تقلهم من بيروت إلى عمّان واستقبال رفيع المستوى.. إذ حرص جلالة الحسين أن يكون في طليعة المستقبلين المهنئين بالانجاز الفريد.

وعلى الرغم مما تحمله اللفتة الملكية من معان ورموز واشارات، إلاّ أن الحكومات المتعاقبة لم تعكس عملياً تطلعات القيادة العليا في إيلاء الرياضة والرياضيين الرعاية والاهتمام المأمولين.

إن بناء الفخار الوطني وتعزيزه من خلال النتائج التي تحققها الفرق الرياضية لا يقتصر على دول العالم الثالث كما يتبادر إلى الذهن، وأبلغ دليل هو حرص الرئيس الأميركي بيل كلينتون على استقبال نجوم "دريم تيم" لكرة السلة في البيت الأبيض عقب فوزهم بذهبية دورة أتلانتا ٩٦ الأولمبية. ولعل كلينتون خص نجوم كرة السلة بهذا التكريم ليوحي إلى شعبه بأن الرياضي الأميركي الذي يعكس الهيمنة المطلقة للولايات المتحدة على العالم سيحظى دائماً بالتقدير من البيت الأبيض ذاته.

بيد انه يمكن القول أن الانجاز العظيم الذي حققته الرياضة الأردنية في الدورة الرياضية العربية يعتبر ذراً للرماد في العيون! فالرياضة الأردنية جسم واهن هزيل يكاد -بالكاد- يقف على قدميه. فالمدرسة لم تعد تولي التربية الرياضية الاهتمام الذي كان سائداً في مطلع الستينات والسبعينات. والنوادي الرياضية لم تعد - منذ اواخر الثمانينات - قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه اللاعبين والفرق الرياضية، فبدأت بممارسة سياسة شد الأحزمة التي ارتخت بصورة ملفتة في مطلع عقد الثمانينات، وهو عقد سبق أن أطلقت عليه "سنوات الطفرة" ونشرته في كتاب حمل الاسم ذاته.

وليست الحكومة - او الحكومات - وحدها التي تتحمل مسؤولية ترك الرياضة سادرة بلا دعم وحماية، بل لعل الاعلام الأردني برمته يتحمل مسؤولية عظمى في هذا الإطار!

فالرياضة وسيلة ترويحية عظيمة، تحظى باهتمام الملايين من المراهقين، بل قد يجد كبار السن في متابعة المباريات ما فاتهم في شبابهم، وهي بالتالي حدث يستحق الشراء بالنسبة لوسائل الاتصال من أجل عرضه لكسب الزبائن والمعلنين.

بيد أن ما يجري على أرض الواقع لا يمت إلى ذلك بصلة، بل هو هيمنة وبسط نفوذ وفرض إذعان على الاتحادات والنوادي الرياضية! فرجال الصحافة يفرضون على الاتحادات توفير منصات مريحة كي يتمكنوا من تقديم "خدماتهم" في تغطية المباريات، ورجال الاذاعة والتلفزيون - خصوصاً التلفزيون - يتدخلون أحياناً في تحديد مواعيد المباريات ليمكن بثها على الهواء.. ومقابل تلك التسهيلات التي توفر للاعلام فان الاتحادات او النوادي لا تتقاضى شيئاً بالمقابل. وعلى هذا تبدو الرياضة الأردنية مهرة، والاعلام .. خيّالها!

وإذا كانت مؤسسة الاذاعة والتلفزيون دائرة حكومية يتقاضى العاملون فيها رواتب وحوافز تحددها انظمة رسمية، فان الصحفيين الرياضيين تتفاوت رواتبهم والحوافز التي يتلقونها حسب المؤسسات التي يعملون فيها، وهي مؤسسات يحكمها قانون الشركات حتى وإن كانت الحكومة من أكبر المساهمين في مؤسستين رئيسيتين منها.

تتعرض الصحافة الرياضية إلى تحجيم دورها حتى في تحليل ذيول أحداث رياضية محلية وبخاصة عند حدوث أعمال شغب كما حدث عقب مباراة الدوري الممتاز لكرة القدم في تشرين أول ١٩٩٦

ولا يحظى معظم العاملين في الصحافة الرياضية بمعاملة متكافئة مع نظرائهم. فالناشرون او حتى إدارات التحرير تنظر إلى الصحفي الرياضي وكأنه إضافة زخرفية إلى عمل تم إنجازه بالكامل. بل أن الكثير من رجال الصحافة الرياضية ليسوا صحفيين متفرغين إنما يعملون في هذا المجال إلى جانب اعمال أخرى.

الطريف أن الصحف اليومية في السبعينات، (الرأي) و (الدستور) و (الشعب) إلى جانب صحيفة (الأخبار) تسابقت على استقطاب الكفاءات الصحفية الرياضية. وتقول معلومات غير موثقة أن توزيع واحدة من تلك الصحف ارتفع بنسبة ٣٠٪ بفضل نجاحها في إقناع فريق صحفي بالانتقال من صحيفة منافسة اليها.

مع ذلك فإن العاملين في الصحافة الرياضية لا يوفدون من قبل صحفهم لتغطية أحداث رياضية. وتتكىء إدارات الصحف على اتحاد الاعلام الرياضي الذي يوفد الصحفيين مع بعض البعثات الرياضية الأردنية وفق ترتيب يسمح بتناوب سفر الصحفيين من الصحف المختلفة. وقد يتلقى الموفد الاعلامي نفقات سفره من الاتحاد الرياضي المعني بالسفر ومن اتحاد الاعلام الرياضي ومن صحيفته. وبطبيعة الحال فإن صحيفته لا تدفع كامل مستحقاته حسب النظام المتبع في تلك الصحيفة. بل يكون غالباً مبلغاً مقطوعاً يقل كثيراً عمّا تدفعه الصحيفة لأحد موفديها إلى مهمة تغطية حدث سياسي على سبيل المثال. أما تغطية الأحداث الرياضية المهمة التي لا يشارك فيها فريق أردني، كنهائيات كأس العالم لكرة القدم مثلاً فتتم عن طريق اعتماد الأخبار الواردة من وكالات الأنباء او عن طريق المتابعة عبر شاشات التلفزيون، لذا فإن تغطية مثل هذه الأحداث على الطبيعة تبدو اقرب للخيال حتى بالنسبة للصحفيين المخضرمين.

بطبيعة الحال فإن كثيراً من التقارير الصحفية التي ترد من الموفد الإعلامي المرافق لإحدى البعثات الرياضية قد يشوبها عدم الدقة او تنطوي على

يسجل للإعلام الرياضي أنه أول إعلام متخصص ساهم في بروز نجوم أردنيين حتى أن كثيراً من رجال الإعلام والإدارة الرياضية العرب يرددون في أكثر من مناسبة أن الاعلام الرياضي الأردني يفوق في مستواه الرياضة الأردنية ذاتها!

إطراء في غير محله. والعيب [illegible] أن الاتحاد الرياضي [illegible] الصحفي. فان هذا الأخير [illegible] الأمانة الصحفية من باب رد الجميل!

ولا يقتصر الأمر على تحجيم دور الصحافة الرياضية في السفر، إنما يمتد إلى دورها في تحليل ذيول أحداث رياضية محلية، وبخاصة عند حدوث أعمال شغب..

في تشرين الأول من عام ١٩٩٦ وقعت اعمال شغب عقب مباراة جمعت الفيصلي والوحدات في الدوري الممتاز لكرة القدم. واستادكم اقتباس فقرات من مقالة حملت اشارة (؟) من رئيس التحرير تعني عدم صلاحيتها للنشر..

"لماذا أبدى السيد عبدالكريم الكباريتي رئيس الوزراء اهتماماً استثنائياً بأحداث الشغب التي أعقبت مباراة الفيصلي والوحدات في الدوري الممتاز لكرة القدم التي أقيمت على ستاد عمّان يوم الجمعة الماضي، ولماذا حرص شخصياً على القيام بجولة في مدينة الحسين للشباب ومؤسسة النقل العام في اليوم التالي، لتفقد الأضرار الناجمة عن أعمال الفوضى والشغب؟"

بعد ذلك السؤال اشارت المقالة إلى أسباب وعوامل إثارة الشغب في ملاعبنا وإلى طبيعة الاستاد من حيث محدودية المداخل والمقاعد غير المريحة والمرافق والحمامات غير اللائقة. وإلى اتحاد كرة القدم ذاته الذي لا يسائل حكام المباريات المساءلة الفنية النقدية. فإلى رجال الأمن حيث قالت: "ويبدو أن رجل الأمن حيث قالت. المكلف بتوفير الأمن والسلامة في الاستاد ليس لديه تفهماً كاملاً لطبيعة عمله. ولا يفرق معظمهم بين شغب الملاعب والمظاهرات. إضافة إلى أن مجرد إظهار الهراوات وقنابل الغاز المسيل للدموع مع الكلاب البوليسية تشكل في مجملها استفزازاً غير مبرر للجمهور". وتساءلت المقالة مجدداً: "هل هذا الشغب الذي قدرت أضراره بنحو ٣٥ الف دينار يحتاج إلى متابعة استثنائية من رئيس الوزراء". لتبدأ في سرد حكاية تحول نادي الوحدات من مجرد مركز شباب اجتماعي تابع لوكالة الغوث إلى ناد ينتسب لاتحاد كرة القدم وينضوي تحت لواء وزارة الشباب شأنه في ذلك شأن بقية المراكز الاجتماعية، واشارت المقالة صراحة إلى بعض المتنفذين بنادي الوحدات الذين نجحوا في تحويل النادي إلى رمز "فلسطيني"، وإلى ما سمتهم المقالة ببعض المتحذلقين من اصحاب النفوذ والسلطة في مطلع عقد الثمانينات الذين طبعوا النادي الفيصلي بالطابع "الأردني" .. "فنجح الجانبان في أن يحيلا ناديين بريئين إلى "رمزين" متناحرين."

وخلصت المقالة «المصادرة» إلى القول: "الحسين أعلنها صراحة في اكثر من مناسبة، أن مثيري مثل هذه الشرايه هم خصومه إلى يوم القيامة. وللأسف فان زمرة المتعصبين [illegible]

عملاً. لكن الوجه المبشر بالأمل ان [illegible] يشكلون إلاّ نسبة ضئيلة يمكن معالجتها [illegible] الاعتراف صراحة بوجودها".

واستنتجت المقالة: لم يكن التراشق [illegible] والأجسام الصلبة ولا تحطيم [illegible] الممتلكات العامة والخاصة هو الذي دفع [illegible] إلى إيلاء الموضوع جل اهتمامه [illegible] بالألفاظ الذي صدر عن بعض [illegible] وراءهم من دون أن [illegible] التراشق.. من هذا المنطلق [illegible] فهم اعانونا على وضع الاصبع على [illegible]

فمع مثل هذه المقالات قد يكون [illegible] الناشرين وادارات التحرير، ولا [illegible] مثل هذه الحركة فتطبع [illegible] تستخدمه باللون الأسود. فالكثير من [illegible] والمحررين والمندوبين الرياضيين [illegible] الذهبية: القناعة كنز لا يفنى! فالصحفي [illegible] يجد في عمله ما يلبي رغباته... [illegible] المهنة ويسعون فعلاً إلى تقديم خدماتهم [illegible] وبعضهم تستهويه عملية إرضاء غرور [illegible] الكامن في صدره! وقليل منهم تجرفه [illegible] فيغض النظر عن الانحرافات ويداهن [illegible]

يسجل للاعلام الرياضي أنه أول إعلام [illegible] ساهم في خلق نجوم أردنيين وفي بناء [illegible] وبكفاءة عالية، حتى أن كثيراً من رجال [illegible] والادارة الرياضية العرب يرددون في أكثر [illegible] ان الاعلام الرياضي الأردني يفوق [illegible] الرياضة الأردنية ذاتها.

فالاعلام الرياضي الأردني [illegible] اواسط السبعينات تفوق على الاعلام [illegible] وكلاهما يعنى بوسيلة ترويحية تحظى [illegible] المراهقين والشباب - ويمكن القول ان [illegible] الاعلام الفني ما زالت تراوح مكانها [illegible] بلورة نجوم أردنيين ولا استأثرت باهتمام [illegible] الشباب بالقدر الذي نجح فيه الاعلام [illegible]

للدلالة، نلاحظ أن التلفزيون [illegible] الرياضية الاسبوعية وبات أكثر اهتماماً [illegible] على الهواء علاوة على تخصيص [illegible] النشرة الإخبارية الرئيسية لأخبار [illegible] الاذاعة تواصل السعي لبث المباريات [illegible] يكون الفريق الوطني لكرة القدم طرفاً [illegible] توسع برامجها الرياضية إضافة إلى [illegible] نشرتين لأخبار الرياضة يومياً.. أما الصحف [illegible] فقد منحت الرياضة ثلاث صفحات [illegible] إضافة إلى ملحق أسبوعي قد يصل [illegible] إلى سبع. إلى جانب إصدار ملاحق [illegible] المناسبات الرياضية الكبرى مثل [illegible] العالم لكرة القدم، ومثل الدورة الرياضية [illegible] وكأس العرب لكرة القدم.

خلاصة القول، أن الاعلام [illegible] الذي يجد نفسه مغبوناً أحياناً [illegible] اخرى.. ولعله لهذا السبب [illegible] يغلي.

وفي كل الأحوال [illegible] بدوره في التقديم [illegible] دور في المساهمة [illegible] بالرياضة وفي رفع [illegible]

احتدام معركة المسابقات والجوائز بين الصحف اليومية

فرانشيسكا شيرياشي*

ادى ظهور صحيفة جديدة مملوكة بالكامل للقطاع الخاص في ايار الماضي الى ظهور ظاهرة جديدة بين الصحف اليومية.

لقد اصبحت الصحف فجأة تنشر اعلانات لجوائز ومسابقات القراء وتقوم بسحوبات يومية وشهرية وسنوية واعدة القراء بجوائز مغرية تعرض صورها على صفحاتها.

وقد ادى قيام الحكومة بالتضييق على «صحف التابلويد» بإيقاف صدور ١٣ صحيفة اسبوعية الشهر الماضي الى تخفيف الضغط على جيوب القراء وتحويل ما كانوا يصرفونه لشراء هذه الصحف الى الصحف اليومية الاربع مما زاد من حدة المنافسة بينها

ولم يؤد ظهور (العرب اليوم) فقط الى احتدام المنافسة للحصول على المصدر والخبر والكاتب الافضل، بل ايضاً الى ارتفاع وتيرة الصراع بينها على تقديم المسابقة الاكثر جذباً للقراء والجائزة الاكثر اغراء.

وحيث انه ليس بامكان الصحف الحصول على سبق صحفي يومي بوقف الانفاس من النوع الذي نشرته (العرب اليوم) في اليوم التالي للمحاولة الاسرائيلية لاغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، السيد خالد مشعل، فلقد اصبحت الجوائز والمسابقات وسيلة بارعة لجذب القراء.

ورغم ان اداريي الصحف ينفون بان مؤسساتهم تعرض الجوائز لزيادة التوزيع، الا انهم جميعا يقرون بان هناك جوا تنافسيا يحفز الصحف لتقديم المزيد للقراء.

ويقول السيد نادر الحوراني، نائب المدير العام في (الراي)، بان هناك ثلاثة اسباب محتملة حدت بالصحف للبدء في نظام المسابقات وسحوبات الكوبونات: «بعض الصحف كان يسعى لجذب القراء، البعض الاخر كان يسعى للحفاظ على قرائه والبعض يريدون اعطاء القراء المزيد من المتعة والتسلية».

ويضيف السيد الحوراني بان (الراي) تهدف من خلال مسابقاتها وسحوبها الشهرية «الى اعطاء القراء شيئا مختلفا ومسلياً». ويقول بان (الراي)، وهي الجريدة الاكثر انتشارا في المملكة بتوزيعها اليومي الذي يتراوح بين ٨٠،٠٠٠ و ٨٥،٠٠٠ نسخة، لا تحتاج الى الجوائز والمسابقات للنجاة من الصراع

وحول القرار بخصوص بدء هذه الجوائز والمسابقات يقول: "حين عقدنا اجتماعا لمناقشة تنظيم المسابقات وتقديم الجوائز، قررنا ان تكون هذه المسابقات اكثر متعة، واتفقنا ان ننظم مسابقتين، احداهما رياضية والاخرى ثقافية عامة، بحيث تتضمن كل منهما ٩٠ سؤال بالاضافة الى اجراء سحوبات الكوبونات"

ويقول بان القراء الذين يجيبون على ٧٥ سؤال او اكثر من التسعين سؤالاً سيكونوا مؤهلين لدخول السحوبات التي تجري مرة واحدة كل ثلاثة اشهر، مشيرا الى أن اقبال القراء على المشاركة في المسابقتين وفي سحوبات الكوبونات كان ايجابياً جدا، حيث: «نستطيع القول بان ١٥٪ من قرائنا يشاركون في المسابقتين و ٣٠٪ يشاركون في سحوبات الكوبونات الشهرية».

فالصحيفة، حسبما يقول، تتلقى بين ١٠،٠٠٠ و ١٥،٠٠٠ رسالة تحتوي على ردود المسابقتين ومن ٢٠،٠٠٠ الى ٢٢،٠٠٠ رسالة تحتوي على كوبونات المشاركة في السحوبات الشهرية والجيد في الموضوع ان الصحيفة لا تصرف قرشا واحدا على هذه العملية، حيث تعرض (الراي) اعلانات مجانية للشركات المهتمة بتقديم الجوائز بحيث تغطي هذه الاعلانات القيمة الكاملة للجوائز المعروضة، والتي قد تكون اجهزة كهربائية أو تذاكر سفر او سيارة.

اما بالنسبة ل (الدستور) و(العرب اليوم)، وهما اليوميتان اللتان تتنافسان على احتلال المركز الثاني بعد (الراي) من حيث التوزيع، فان هذه العملية لا تمر دون تكاليف فكلتا الصحيفتين تعرضان على الشركات دفع جزء من ثمن الجوائز نقدا والباقي يسدد عن طريق نشر الاعلانات للشركات مقدمة الجوائز

وكلتاهما تعرضان جوائز اكثر كلفة من تلك التي تعرضها (الراي) حيث ان الجائزة الكبرى السنوية هي عبارة عن شقة، بالاضافة الى ان كلتاهما تقدمان الجوائز في فترات اقصر مما يزيد من عدد الجوائز وبالتالي من مصاريف الصحيفتين.

ويقول السيد باسل الطراونة نائب مدير (العرب اليوم) بان الصحف المحلية كانت تقدم الجوائز والمسابقات حتى قبل ظهور (العرب اليوم) الى حيز الوجود، «لكنها لم تكن سحوبات يومية كما اصبح الحال منذ دخولنا السوق» فمنذ ان صدر عددها الاول قامت الصحيفة بتقديم جوائز يومية للقراء، وبعدها قامت (الدستور) باتباع حذوها

وحسبما يقول السيد الطراونة فان (العرب اليوم) تتلقى يومياً ما بين ١٠٠٠ و ١٥٠٠ رسالة للاشتراك في السحوبات اليومية

ويضيف بان الكوبونات والسحوبات هي احدى الطرق التي تتبعها الجريدة للحصول على اعلانات «وهي بالتاكيد ليست السبب الرئيسي الذي يجعل الناس يشترون صحيفتنا، فنحن نعرض اكثر من ذلك بكثير».

ويعترف السيد الطراونة بوجود ما يسمى بحرب الجوائز بين الصحف حيث يقول «نعم هناك حرب جوائز، وعلى وجه الخصوص بين (العرب اليوم) و (الدستور)».

ولمقارنة هذه الظاهرة بما يجري في دول اخرى ناخذ المملكة المتحدة على سبيل المثال، حيث احتاجت احدى الصحف اليومية الكثير من منافساتها من خلال الجوائز التي تعرضها مما ادى بالصحف المنافسة ان تخفض سعرها للحفاظ على معدل ... سعر التكلفة، وقد اجبرت ... المطاف على الاغلاق بعد ان ...

وحيث ان اسعار الصحف ... سلفاً من قبل ادارات هذه الصحف ... فان مثل هذه القرارات ... في الاردن.

اما فيما اذا كانت ظاهرة ... ظاهرة صحية اجتماعيا ام لا، ... الاجتماع حيث يقول عالم الاجتماع ... ناصر بان الحلم بالفوز بسيارة ... يجذب القراء ويجعلهم يستثمرون ... الباقية في جيوبهم في شراء اكثر عدد ... الصحيفة لزيادة فرصهم في ربح الجوائز.

«فبطريقة ما، انها نوع من ... الشرائح الافقر والاكثر احباطاً في ... الشرائح الاكثر مشاركة في هذه المسابقات».

ويحذر الدكتور ناصر من هذه ... على الرغم من عدم تحول هذه الظاهرة ... جدية كما هي الحال في بعض الدول ... الاحتراس منها ومراقبتها». ويضيف بان ... الاجتماعية لهذه السحوبات سيعتمد على ... زادت الجوائز وزادت قيمتها سيزداد ... المشاركة في المسابقات.

ويوضح بان الشرائح المستهدفة ... والمسابقات اكثر من غيرها في ... يمضين وقتا اكثر من الرجال في البيت ... الشباب الذين يردون على اسئلة المسابقات ... بطبعهم محبون للمغامرة والمخاطرة ...

ويختتم حديثه قائلاً: «انه الوهم ... شيء من لا شيء».

* صحفية تعمل في الجوردان ...

الصحافة في الاردن منذ بدء مسيرة الديمقراطية

مارسيل بوت*

تعرفت على وسائل الاعلام والصحافة الاردنية للمرة الاولى في بداية عقد الثمانينات. وحيث اني كنت مدير مكتب الشرق الاوسط لمحطة (ارد) للتلفزيون والاذاعة الالمانية في بيروت فكثيرا ما كنت اسافر الى عمان لاقرأ ما بين السطور – كما تعلمون – لان الصحف المحلية كانت تعمل في ظل ظروف الحكم العرفي، ولكن وبعد عام ١٩٨٩ كما نعلم حيث اجريت الانتخابات العامة في الاردن، لاول مرة منذ عقود ورفع الحكم العسكري العرفي لمسنا ان الصحافة الناطقة باللغة الانجليزية قد اصبحت اكثر مخاطرة في حرية التعامل مع الاخبار عما كانت عليه في السابق حيث صار بالامكان تغطية العديد من الاخبار والمقالات الفكرية والسياسية عبر محطة (ارد) حول قضايا اردنية وفلسطينية ولكن بالنسبة لتغطية ما كان يجري في فلسطين فقد كان يخضع الى اعادة طبع الاخبار والقصص الاخبارية التي توزع عبر خدمات الجهاز الدولية.

في نفس الوقت لم تبق الصحف العربية ...

وانما الصحف باللغة الاجنبية واعني الجوردان تايمز وجروساليم ستار كانت تؤدي احياناً والى حد معقول خدمات اخبارية كادوات وصحف حكومية كان تأخذ هذه الصحف مادة اخبارية من وكالة الانباء الاردنية – بترا – بدون السؤال عن ما جرى لهذه الاخبار من مراجعة وتدقيق رسمي مما يجعل التوصل الى الحقيقة الصادقة مدعاة للتساؤل.

انني اورد هذا لانني كقارئ كثيراً ما كنت اشعر بانني مطلع بشكل جيد على سير الامور ولكنني كنت احياناً اخرى اشعر بخيبة الامل ازاء هذا الخليط العجيب من الحرية والتبعية.

وانطلاقاً من حقيقة ان الصحف الاردنية اليومية تمتلكها مؤسسات هي – واقولها ببساطة – متأثرة الى حد ما برأي الحكومة يوضح ما اريد قوله اكثر من الاداء المتناقض لتلك الصحف، وهنا لا بد ان انكر مدى الصعوبة التي يواجهها الصحفي الاردني في اعطاء خبر بصورة حرة مستقلة اذ انهم يمشون على حبال مشدودة وخاصة هذه الايام بعد تعديل قانون الصحافة والمطبوعات.

ان الزمن دار دورته وتغير ثانية اذ انه ومع عدم وجود مراقبة رسمية على الصحافة علينا ان نوضح ان الاحوال التي ...

الصحفيون قد ساءت منذ شهر ايار الماضي حيث ان مواد قانون الصحافة والمطبوعات الجديد قد صيغت بطريقة تجعل من السهل عليها ان تكون اداة مراقبة ضد الصحافة الناقدة في اخبارها وقصصها التحليلية ومتابعاتها.

ساعطيكم مثالاً حيوياً، لا يوجد في القانون الجديد ما يشير صراحة وتحديدا الى ما يمكن اعتباره انتهاكاً للامن الوطني – القومي – وعليه فإن الحكومة حينما ترغب في اعاقة او منع تغطية نافذة للاحداث ذات العلاقة بمواضيع مثيرة للجدل مثل العلاقات الاردنية – الاسرائيلية يمكن أن تفعل ذلك بحجة ان التغطية تمس الامن الوطني مما يجعل الصحفيين يسكتون عنوة لانهم لا يريدون الذهاب الى السجن.

من هذه الناحية فان لاقانون يتسم بالغموض الشديد مما يجعل المراقب الاجنبي يخرج بانطباع انه وضع لان يكون سيفاً مصلتاً فوق رؤوس الصحفيين وهذا يعادل الرقابة الكاملة بالفعل.

وقال انني لا انكر بالمقابل ضرورة توفير اجراء قانوني لكي يحدد المسؤولية على الصحف الاسبوعية في تغطياتها الاخبارية حينما تتعدى على الحقوق الشخصية للاشخاص في القطاع العام وأولئك من الاشخاص المرموقين. ان قانونا

بعض الصحف الاردنية لا تطبق ... نفسها «قانون الشرف» لكي لا ... شخصيات تكتب عنها.

ولكن هذا لا يعني ان ... القانون الذي ينتهك حرمة الصحافة ... بشكل عام.

ولكنني اود ان اذكر شيئاً ... المتعلمين والصفوة الفكرية ... انهم مهتمون او معنيون ... ان يتوقع المرأ ان هذه ... ان يثير اهتمامها ايجاد ... بالحرية يساند صحافة حرة ... الامر غير ذلك.

وفي نهاية المطاف ... الاردنية والتلفزيون ... بالكامل وان الاخبار ... الناس تعكس ... المستمع مفيداً ... الحكومة مناسبة ... ازاء التلفزيون ... الفترة لما قبل ١٩٨٩ ...